بسم الله الرحمن الرحيم

تعدد المعنى النحوي الوظيفي
"دراسة في التركيب والدلالة"

إعداد

الآء محمد يعقوب صعنون

المشرف

الدكتور عيسى برهومة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية / اللغويات

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

الجامعة الهاشمية

٢٠٠٤

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ .....

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور عيسى برهومة	**(رئيساً)**	
أستاذ اللسانيات الحديثة المساعد		
الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد،	**(عضواً)**	
أستاذ النحو وفقه اللغة		
الدكتور حسن المَلْخ،	**(عضواً)**	
أستاذ اللغة والنحو المساعد		
الدكتور محمد الخلايلة	**(عضواً)**	
أستاذ الأدب والنقد الأدبي القديم المساعد		

إهداء إلى

أمي وأبي

عندما كانت سفينتي تقف وسط البحر المترامي مضيعة طريقها .

وعندما كانت أشرعتي مستسلمة لرياح اليأس

كان وجودكما منقذاً ورضاكما حافزاً للمتابعة

أقف اليوم، أقدم لكما ثمرة جهد متواضع كنتما له أصلاً

اعترافاً مني بفضلكما . . .

وإلى زوجي :

أشكر لك صبرك وتحملك عبء هذا البحث الذي ما كنت

أطيقه لولا جهودك .

آلاء

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد ابن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يطيب لي وقد انتهيت من هذه الدراسة أن أتقدم بالشكر العظيم

لأستاذي الدكتور عيسى برهومة على ما بذله من جهد في تقويم هذه الدراسة وإخراجها على هذه الصورة الذي كان إذا جفّ يراعي أجد عنده مداداً وأملاً وصبراً لا ينفد.

ولا يفوتني كذلك إهداء الشكر الوافر للدكتور عبد الحميد السيد الذي ثبّت أقدامي على أصول المنهج العلمي الدقيق، والذي ما بخل علي بجهد أو وقت حتى في أثناء سفره.

كذلك الشكر العظيم للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الفضلاء: الاستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد، والدكتور حسن المَلْخ، والدكتور محمد الخلايلة لقراءتهم البحث وتقويمه.

فإلى هؤلاء جميعاً أقول: جزاكم الله خير الجزاء ونفع بكم

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الفهرس	هـ
الملخص	و
المقدمة	ز
تمهيد	١
الفصل الأول	
المعنى النحوي بين التركيب والدلالة	١٣
– المبحث الأول: تعدد المعنى النحوي	١٥
– المبحث الثاني: المعنى عند القدامى والمحدثين	٣٠
– المبحث الثالث: التركيب والدلالة	٧٩
الفصل الثاني	
الأبعاد المعنوية لتعدد الوظائف النحوية	٩٨
– المبحث الأول: البعد الدلالي	١٠٠
– المبحث الثاني: البعد التركيبي	١١٣
– المبحث الثالث: البعد التداولي	١٢٦
المستصفى	١٣٦
الخاتمة	١٣٧
التوصيات	١٤٠
قائمة المصادر والمراجع	١٤١
ملخص بالإنجليزية	١٥٣

الملخص

إعداد

آلاء محمد يعقوب صعنون

المشرف

الدكتور عيسى برهومة

حاول البحث في البداية، الاجتهاد في استنطاق التعريفات اللغويّة والاصطلاحيّة للمفردات الأساسيّة التي شكّلت مفاتيح الدراسة. وبعد ذلك تناول البحث ظاهرة التّعدد بالدرس والتحليل حيث قام بتوضيح مفهومه وأسبابه وخصائصه.

ثم عرض البحث لمفهوم المعنى عند القدامى والمحدثين وذلك بتوضيح المفهوم عند الطّرفين مع العمل على التّنويه إلى مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما. وبعدها انتقل البحث للحديث عن تشققات المعنى وأنواعه وتحليل الأسباب التي أدّت إلى الاضطراب في دراسته. كما سلّط الضّوء على أثر التركيب على الدّلالة – بشكل عام– وأثر التّعدد عليها بشكل خاص.

وفي الختام عمل البحث على استنباط الأبعاد التركيبية والدلالية والتداولية للتّعدد وذلك من خلال استرفاد حدود الوظائف النّحوية مطبقاً ذلك على أمثلة مختارة من القرآن الكريم.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

شاع في العصر الحديث بين المحدثين اللغويين درس الظاهرة اللغوية وفق أنظار منهجية، وموضوعية أكثر وضوحاً وتحديداً عما كانت عليه في السابق.

وفي غمرة دراسة اللّغات البشرية، بدأت التُّهم تُلقى تباعاً على اللغة العربية- والعربية منها براء- بقصورها، وجمودها، وعدم ملاءمتها لمتطلبّات العصر الحديث.

وفي الحقيقة أنَّ قصور اللغة العربية- إن كان ثمّة قصور- لم يتأتَ من طبيعتها، بل للتباين في تناول الظاهرة اللغوية، أو لعدم استنطاق ما جاء فيها من نصوص، بشكل موضوعي صحيح.

لذلك طفق كثير من اللغويين العرب يولون الدرس اللغوي في العربية بحثاً وتحليلاً بدراسة اللغة العربية، بصورةٍ تختلف عن التي دُرست فيها العربية قديماً، إذ تَخَطّوْا الجدل العقلي في بحث الظاهرة اللغوية، فكثفوا جهدهم في الوقوف على أمارات اللغة المتنوعة، فربطوا بعض ظواهرها ربطاً مُحْكَمَاً، نحو ما صنعوا حين قرنوا التركيب بالدلالة، واللفظ بالمعنى، والظاهرة اللغوية بسياقاتها الداخلية والخارجية.

ولكن هذه الجهود لم تمس جوهر اللغة بالتغيير والتعديل ، فظل هاجس هؤلاء المحافظة على قواعد العربية، وأسسها التي تقوم عليها، فالإعراب -مثلاً- بقي يتبوأ منزلة مهمة من الدراسات اللغوية، ولكن أضحى الهدف من الإعراب ليس معرفة الفاعل، والمفعول به، بل معرفة الوظيفة التي يؤديها كلٌ منهما.

ولإنصاف نحاتنا القدامى، جهدت الدراسة أنْ تتلمَّس كل ما تستطيع أن تتلمَّسه، من مظاهر لسانية حديثة، وذلك باللجوء إلى التمثيل على الأفكار اللغوية الحديثة – في بعض المواطن – بنصوصٍ من التراث العربي.

وانتهى البحث إلى أنَّ الكثير من أصول النظرات اللسانية الحديثة ماثل في العربية

وقد نوقشت الموضوعات من غير الابتعاد عن محور البحث الرئيسي وهو التّعدد النحوي الوظيفي.

والتعّدد النحوي الوظيفي ، ظاهرة طرأت على اللغة، لتتلاءم مع الطبيعة الإنسانية، القائمة على حب التنوع والتجديد.

وهو مظهر من مظاهر اهتمام الدراسات اللسانية الحديثة، فهو قائم على الربط بين التغيّر الذي طرأ على التركيب، وبين ما يمتد إليه من دلالاتٍ تُسهم في تَجليتها عناصرُ لغوية وغير لغوية.

وارتأيتُ أن يكون تعدد المعنى النحوي الوظيفي موضوعاً لبحثي بعدما أدركت– حسب اطلاعي– افتقار المكتبة العربية لدراسة مفصّلة للموضوع، مع تقديري للجهود السابقة التي تناولت درس هذه الظاهرة.

فالتّعدد النحوي موضوع لم يُفرد له في الكتب النحوية باب مستقل، وذلك عائد – في رأيي – إلى اهتمام النحاة القدامى بالكلمة على حساب الجملة، إذ تأخر اهتمامهم بالجملة إلى القرن الثامن الهجري. وذلك عندما تحدَّث ابن هشام عن أنواع الجمل، والتعدد لا يدرس إلاّ من خلال التركيب.

أما الدراسات الحديثة، فقد عرضت لموضوع التّعدد، عرضاً سريعاً دون أن تخصّه بدراسة مستقلة. لذلك رغبتُ في أن أكون سبّاقة لطَرْق هذا الباب ، مع الإقرار بصعوبة الوصول إليه، حيث لم يُمَّهد له بَعْدُ التمهيدَ المطلوب، فأتمنى أن يغفر لي هذا أي هفوة أو تقصير في الدراسة.

إلاّ أنني لا أنكر تعرّض بعض الدارسين المحدثين لموضوع التعدد، مثل:

١) **تمام حسان:** اللغة العربية معناها ومبناها.

قام الباحث بتقسيم بحثه إلى ثمانية فصول، هي (الكلام واللغة، والأصوات، والنظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والظواهر السياقية، والمعجم، والدلالة).

وكان أهم ما يعني دراستي الفصل الرابع والثامن فعمل الباحث في الفصل الرابع (النظام الصرفي). بتخصيص جزء تحدث فيه عن ظاهرة التعدد، فتحدث عن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، فتناول ظاهرة التعدد في المجال الصرفي، حيث تحدث عن تعدد معاني الصيغة الواحدة، وتعدد معاني اللاصقة الواحدة، وتعدد معاني المبنى الواحد. أما في الفصل الثامن(الدلالة) فقد تحدث عن المعنى، وأثر المقام في المقال، كما قسّم المعنى الدلالي إلى معنى معجمي، ومعنى اجتماعي، ومعنى وظيفي. كما وضح فيه أثر بعض الملابسات الخارجية على المعنى كدور الفرد في المجتمع، ودوره في الأداء وغايات الأداء.

٢) **أحمد المتوكل:** الوظائف التداولية في اللغة العربية.

خصصّ الباحث دراسته في الوظائف التداولية تكادُ تكون من أول الدراسات التي خصّت البعد التداولي في اللغة العربية بالبحث والتمحيص وقد انطلق الباحث إلى الوظيفة التداولية في اللغة العربية من خلال الانطلاق من النحو الوظيفي الذي عدّه الباحث أكثر النظريات الوظيفية التداولية استجابة لشروط التنظير ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية، وذلك عائد – في رأي الباحث – إلى أن النحو الوظيفي يفرد مستوىً خاصاً للوظائف التداولية بالإضافة إلى المستويين الدلالي، والتركيبي . كما قام الباحث بتحديد الوظائف التداولية في العربية، فقسمها إلى قسمين:

١- وظائف داخلية ، وتشمل : البؤرة، والمحور.

٢- وظائف خارجية، وتشمل: المبتدأ، والذيل، والمنادى.

وقد أطلق الباحث مصطلح (الوظائف الخارجية) على الوظائف السابقة، لأنه يرى أن هذه الوظائف لا تمتلك أي بعد دلالي، أو تركيبي، وذلك لأنها لا تشكل جزءاً من الجملة فهي خارجة عنها.

فيرى الباحث أن الوظائف التداولية تمتاز عن الوظائف الدلالية، والتركيبية بأنها مرتبطة بالمقام الذي يتشكل بناءً على حال المتكلم والسامع.

٣) **يحيى أحمد:** الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، بحث نشر في عالم الفكر، مجلد٢٠، عدد٣، الكويت، ١٩٨٩م.

تناول الباحث – كما يتضح من العنوان – أثر الاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة، ولتحقيق هذه الغاية عمل الباحث على:

أ- تحديد مفهوم مصطلح الاتجاه الوظيفي.

ب- تحديد مجال دراسة مصطلح الاتجاه الوظيفي.

فالاتجاه الوظيفي – في رأي الباحث – مدرسة من مدارس الفكر اللغوي، أما مجال دراسته فهو العناية بكيفية استخدام اللغة، وبالقيمة الاتصالية.

كما رأى الباحث أن هذا الاتجاه يعمل على الربط بين اللغة وبين طريقة توظيفها لأداء المعاني.

ثم جعل لهذا الربط ثلاثة مظاهر:

أ- الخيارات المتعددة المتاحة للمتكلم.

ب- العلاقة الوثيقة بين اللغة والمجتمع.

جـ- أن الوظيفة التي تؤديها اللغة، تنشأ عن تضافر العناصر اللغوية جميعاً.

من هنا خرج الباحث، بنتيجة تتمثل في أن التحليل الوظيفي للغة، يهدف إلى بيان الوظائف التي تؤديها اللغة في البيئة اللغوية، ومن ثم عرض الباحث لبعض المدارس الوظيفية وهي: مدرسة براغ، ومدرسة لندن.

ومن ثم تحدث عن النحو النظامي عند مدرسة لندن، والوظيفة عند هايمز أما النحو الوظيفي، فنظر الباحث إليه على أنه مظهر من مظاهر التطورات في الاتجاه الوظيفي، وإلى أن أصحابه يحددون الوظيفة اللغوية بالإسناد المنطقي.

٣) **فاضل السامرائي:** معاني النحو.

أقام الباحث محور دراسته، على الكشف عن الدلالات المعنوية، للتراكيب النحوية المختلفة، فأكد الباحث أن لكل تركيب معنىً خاصاً به. فالتغيير الشكلي لا بُدّ وأن يتبعه تغيّر معنوي.

ولتمثل ذلك قام الباحث بتسليط الضوء على معاني التراكيب النحوية المتعددة، مع الحديث عن معاني مظاهر العدول فيها.

عرض الباحث في دراسته ، للتعدد في بعض الوظائف النحوية عرضاً مختصراً، دون تحليلٍ مفصل لدلالة التعدد.

فتحدث عن معاني الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل، ومعاني الاستفهام، والنفي والنهي والتعدد... الخ من المظاهر العدولية، وجعل الباحث القرآن الكريم المصدر الأول لبحثه، فنظر في الفروق البيانية بين الآيات وفي سيقاتها التعبيرية المختلفة، وأثرها على المعنى.

٥) **لطيفة النجار**: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، ١٩٩٥م.

قامت الباحثة في دراستها بتلمس أثر المعنى في نظرية النحو العربي. وحاولت رد بعض أسس الدراسات اللغوية الحديثة إلى أصول تراثية عربية، وجهدت في ذلك من خلال استنطاقها لبعض النصوص التراثية، كما أنها جهدت في وضع المعنى ضمن إطار يكون فيه ضابطاً للتحليل اللغوي، ومادة للدراسة.

وعملت الباحثة على دراسة الوظائف النحوية، من منظور وظيفي، فدراسة الوظيفة النحوية – في رأيها– لا تقتصر على تحديد الدور الإعرابي الذي تقوم به كل وظيفة، بل يتعدى ذلك إلى محاولة الكشف عن الأبعاد المعنوية، التي تؤديها كل وظيفة.

وخلصت الباحثة من خلال عرضها لبعض الدراسات اللغوية الحديثة، لمجموعة من الباحثين المحدثين من أمثال (عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، وعبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد المتوكل) – إلى أن التوصيف الجديد الذي قدمه المحدثون لدراسة العربية، لا يعد بـــديلاً للنحو العربي، بل هو طريقة جديدة لدراسته.

٦) **محمد أحمد خضير**: الإعراب والمعنى في القرآن الكريم.

سعى الباحث في دراسته إلى توضيح العلاقة بين العلامة الإعرابية التي تحدد بناءً على التحليل النحوي للنص، وبين المعنى (الدلالة).

وطبّق ذلك على أمثلة من آيات القرآن الكريم. فَخَلُص بذلك إلى أن المعـــربين تتعـــدد عندهم أوجه الإعراب، نتيجةً للتعدد في فهم النص، بالتالي فإن العلاقة وثيقة بين الإعـــراب، أو تحديد الحركة، وبين المعنى (الدلالة).

وقبل قيام الباحث بالتأكيد على العلاقة بين العلامة والمعنى، كان قد توسّع في حديثه عن المعنى، فبحث في معاني الأبواب النحوية (المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات) مع التمثيل على هذه المعاني بآياتٍ من القرآن الكريم.

وقد أكّد الباحث ضرورة تمثل السياق اللغوي، والسياق الخارجي لأنهما يعمـــلان علـــى تقريب المعنى المقصود، وهذا ما يلمسه القارىء في تحليله للنصوص القرآنية.

وقد جاءت دراسة الباحث – كما صرّح بذلك – ضمن منهجٍ وصفي تاريخي، حيث عمل على عرض أقوال النحاة، ومعربي القرآن مع مراعاة التسلسل الزمني، وعرض أوجه الاتفاق، والاختلاف بينهم.

كما أنّ الباحث عالج موضوع التعدد، ضمن تعدد الأوجه الإعرابية، فكان يعمد إلى عرض أكثر من وجه إعرابي للمفردة الواحدة.

٧) **أسامة جرادات:** الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء – الأردن، ٢٠٠٣م.

عمل الباحث على الكشف عن بذور الدراسات اللغوية الحديثة، في تراثنا النحوي، وسعى لتحقيق ذلك من خلال النظر إلى المعنى على أنه مادة للدراسة في القديم والحديث، فخرج بذلك ببعض أوجه الاتفاق بين الدراسات اللغوية القديمة، والدراسات الحديثة.

ومن ثَمّ عَرَضَ الباحث لمفهوم الوظائف النحوية عند العرب، وانتقل من ذلك إلى تلمُّس الأبعاد المعنوية للوظائف النحوية بدراسته (للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، والتوابع).

ومن ثَمّ عرض الباحث لبعض دراسات المحدثين من خلال تقسيمهم إلى ثلاث مراحل، وجعلَ الباحث معيار التقسيم في هذه المراحل، مبنياً على طريقة تناول كل منهم الدراسة اللغوية مضمّن المرحلة الأولى دراسة إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي.

أمّا الثانية فشملت دراسة تمّام حسّان، وجعفر دك الباب، أما الثالثة فتفرّدت بدراسة أحمد المتوكل.

أما دراستي فقد تقاطعت مع الدراسات السابقة بعدة نقاط، فاشتركت معها بدراسة المعنى وتقسيماته، وفي البحث في البعد التداولي، والمنهج الوظيفي.

إلا أنني ربطتُ في دراستي بين هذه النقاط جميعاً وبين التعدد. كما أخذتُ في دراستي من الدراسات التي عرضت للتعدد مثل دراسة تمام حسان، وفاضل السامرائي، ومحمد أحمد خضير. لكن دراستي امتازت بنوع التعدد الذي أخضعته فيها للبحث والتحليل، فدراسة تمام حسان تناولت تعدد المعنى للبناء الصرفي، أما فاضل السامرائي فقد درس تعدد المعنى النحوي لكن دون تفصيلٍ في أبعاده الدلالية والتركيبية الإعرابية.

لذلك ارتأيت أن أبحث في نوعٍ من أنواع التعدد لم تبحث فيه الدراسات السابقة، وهو تعدد المعنى النحوي الوظيفي، وتميزت هذه الدراسة عن دراسة فاضل السامرائي ببحثها في الأبعاد المعنوية للتعدد.

من هنا حاولت الدراسة استنطاق ظاهرة التعدد، واستكناه دلالاتها المعنوية من خلال منهج استقرائي تحليلي.

ولخدمة هذا الهدف جاء بناء الدراسة في تمهيد وفصلين وذلك كما يلي:-

-التمهيد: -

وطّأت فيه للموضوع، كما حاولت شرح المصطلحات التي يقوم عليها البحث – وهي المصطلحات نفسها المكوِّنة لعنوان البحث – لغة واصطلاحاً، مع تسليط الضوء على الروابط التي تربط كل مصطلح بآخر.

الفصل الأول:

جاء موسوماً (المعنى النحوي بين التركيب والدلالة)، واحتوى على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول:

درستُ في هذا المبحث تعدد المعنى الوظيفي النحوي بتوضيح مفهوم التّعـــدد بوصـــفهِ أسلوباً من أساليب إطالة الجملة، وأنه ظاهرة طرأت على اللغة لأسباب، من نحـــو تعـــدّد آراء العلماء، وما أفضت إليه عوامل تغيّر المعنى من تعدّد في معاني الألفاظ ولأسباب أخرى كثيـــرة منها : فكرية، ونفسية، وجغرافية ...إلخ.

المبحث الثاني:

عرضتُ في هذا المبحث للمعنى عند القدامى والمحدثين ، والالتفات إلى مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما، وكذلك إلى بعض تفريعاته وتقسيماته وأثرها في التّعدد وأثـــره فيهـــا، كمـــا عَرَضتُ لأسباب الاضطراب في دراسة المعنى بعد ملاحظة ذلك عن القدامى والمحدثين.

كما سعيتُ في هذا المبحث، إلى الإلماع إلى أثر التعدد في المعنى، فأثره لا يقتصر في التركيب بل يتسع ليؤثر في الدلالة.

المبحث الثالث:

سلّطت في هذا المبحث الضوء على العلاقة بين التركيب والدلالة، وذلـــك مـــن خـــلال دراسة المسند إليه ضمن تراكيب ذات صورة متعدّدة، بوصفه نموذجاً لأثر التركيب في الدلالة، والانطلاق منه إلى دراسة أثر التّعدد في الدلالة.

ومن خلال عَرْض المبحث لمادته، بيّن أثر العوامل الخارجية في اللغة والتركيب، وكيف أن معظم تراكيب التعدد جاءت خادمة لمثل تلك العوامل.

الفصل الثاني:

وجاء تحت عنوان (الأبعاد المعنوية للتعدد في الوظائف النحوية)، عالجتُ فـــي هـــذا الفصل الأبعاد المعنوية التي يمكن استكناهها من ظاهرة التعدد، وذلك من خلال ما تحويه حدود الوظائف من أبعاد معنوية، وجاء الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

وعرضت لأثر التعدد في التركيب، من خلال إدراك العلاقات التي تربطه مع عناصـــر التركيب الأخرى.

المبحث الثاني:

رمتُ في هذا المبحث كشف الدلالات المستوحاة من التعدد، دون أن تُذكر صراحة فـــي التركيب.

المبحث الثالث:

توخّيتُ في هذا المبحث إبراز البعد التداولي للتعدد، وذلك من خلال تعلقه بمـــا يحـــيط الحدث اللغوي من عناصر غير لغوية.

وعرضتُ لأمثلة من القرآن الكريم، لما فيها من مجال رحب للدراسة والتحليل، كما أنّ الدلالات تتكثف فيها بشكل ملحوظ.

وعقدتُ خاتمة مستصفاة لأظهر ما جاء فيها.

وأخيراً أسأل الله سبحانه وتعالى، أن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتي، وأن ينفع بـــه لغتنا العربية لغة القرآن الكريم، وأن يكون نواةً لأبحاثٍ تَسْتَأنس بما جاء في ثناياه.

والحمد لله رب العالمين

الباحثة

تمهيد:

قبل شروعي في كتابة البحث الموسوم، بـــ " تعدد المعنى النحوي الوظيفي – دراسةٌ في التركيب والدلالة –" أدركتُ أنّه من الواجب عليَّ أنَّ أحدّد مصطلحات البحث. ومن ثَـــمَّ العمـــل على تعريفها، وبيان المقصود منها.

فرأيتُ أنَّ البحث يعتمد على عددٍ من المفاتيح التي يجب على القارئ فهمها قبل البـــدء بقراءة البحث، وذلكَ لأنها ستكون المتكأ الذي سيرتكز عليه، في العديد من مواقع الدراسة.

فحددتُ هذه المرتكزات ، أو المفاتيح بالمصطلحات التالية: –

التعدد، المعنى ، الوظيفة ، التركيب، الدلالة

ففي الواقع أنَّ اعتماد البحث منصب على المصطلحات الخمسة السابقة، لذلكَ تناولتهـــا بالدرس، والتوضيح، والتحليل، متسلسلة في ذلك على أثر ترتيبها في العنوان.

أولاً : التعدد

التعدد مصطلح مشتق من الجذر (عَدَدَ) وبالرغم من أنَّ هذا المصطلح لم يكن واضـــحاً بهذه الصورة في الكثير من المعاجم، إلاّ أنَّ معناهُ ارتبط بالكثرة والدّوام، بحكم اشتقاقهُ من الجذر السابق، والمواقع التي تدل على ذلك في المعجمات اللغوية كثيرة منها:

- "العِدُّ موضع يتخذه الناس يجتمع فيه ماءُ كثير، فالماء العدّ الدائم الذي لا انقطاع فيه"(١).
- .... وبنو فلان يتعددون على بني فلان. أي يزيدون عليهم، وتعدّد الجيش على عشرة آلاف"(٢).
- "إنهم ليتعادّون : أي يزيدون .... والعديد الكثرة"(٣).

وبقي هذا المعنى مسيطراً على مصطلح التعدد، حتى بعد ظهور المعاجم اللغوية الحديثة. فجاء في المعجم الوسيط " تعدّد : صار ذا عددٍ. وهم يتعددّون على ألف أي يزيدون"(٤).

إلا أنَّ مصطلح التعدد سجل غياباً ملحوظاً عن المعاجم الاصطلاحية، إذ لم يُعرَّف فيها، فلم ألحظ تعريفاً لمشتقات الجذر (عدَدَ) من الممكن أنَّ تفيد في تعريفه.

لذلك سأرجع تعريفه الاصطلاحي، إلى المبحث الأول* من الفصل الأول، ليتم الوصول إليه بعد ما نعرضه عرضاً مفصلاً.

والتعدد في العربية متنوع ومتباين فهناك : التعدد في اللهجات ، والتعدد الإعرابي، إلاَّ أنَّ هذا البحث خصَّ تعدد المعنى النحوي بالبحث والدراسة.

وبما أنَّ البحث خصَّ تعدد المعنى فكان لا بُد من التطرق إليه وتعريفه.

ثانياً: المعنى

وفي الحقيقة أنَّ المعنى لم يكن له ظهورٌ واضحٌ في المعاجم اللغوية القديمة ، فهي لم تعرفه تعريفاً مباشراً، بل عرَّفت بعض المصطلحات الدَّالة عليه مثل (عنيتُ).

---

(١) أبو منصور الأزهري – تهذيب اللغة، مادة عدَدَ، ج ٣، ص٢٣٥٣.
(٢) الزمخشري– أساس البلاغة، مادة عدَدَ، ٥٣٢.
(٣) أحمد بن فارس – مقاييس اللغة ، مادة عد، ج ٤، ص ٢٩.
(٤) مجمع اللغة العربية – المعجم الوسيط، مادة عدّ، ج١، ص٥٨٧.
* ينظر، المبحث الأول من الفصل الأول، ص٢٩.

فـ ((عنيتُ فلاناً عنياً : أي قصدته، ومَنْ تعني بقولك؟ أي مَنْ تقصد؟ وعناني أمْـرُك عنياً : أي قصدني، وفلان تتعناه الحمى أي تتعهدهُ)) [١].

فارتبط مفهوم المعنى (بالقصد والإرادة)*، ثُمَّ ارتبط فيما بعد بمفهوم (العناية والاهتمام) فـ " عنيت بالشيء : أعني به من العناية فأنا معنيٌّ بهِ، وتقول يتُعْنَ بكذا وكذا إذا أمرتَ الرجل بالعناية به"[٢].

ثُمَّ ارتبط المعنى بمفهوم ثالث وهو الخضوع والذل فـ " (عنا) خضع وذلَّ : و(العاني) الأسير"[٣].

وبقي مفهوم المعنى محصوراً في دلالة القصد والإرادة، و العناية والاهتمام، والخضوع والذل، أي بقيَ محصوراً في دلالة الألفاظ المشتقة من نفس جذره، دون ذكرٍ لمصطلح المعنى، إلا أنَّ هذا الوضع لم يستمر طويلاً، فجاء ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، في مقاييس اللغة بتعريف للمعنى قال فيه: "المعنى هو القصدُ الذي يَبْرُز ويَظْهَرْ في الشيء إذا بُحث عنه ، يُقال معنى الكلام، ومعنى الشعر أي الذي يَبْرُزُ من مكنونِ ما تَضَمَنُه اللفظ"[٤].

فيرى أنَّ المعنى هو الدلالة الخفية للكلام، التي تظهر بالبحث والتنقيب حتى جاءت المعاجم الحديثة، فحددت تعريف المعنى كما حدَّده ابن فارس، ومن سبقه.

فعُرِّف المعنى بأنَّه "ما يقصد بالشيء"[٥].

---

(١) أبو منصور الأزهري- معجم تهذيب اللغة، مادة عَنَا، ج ٣ ، ص ٢٥٨٣.

* ينظر كذلك ، الزمخشري – أساس البلاغة، مادة عَنَى، ص ٥٧٠.

(٢) ابن دريد – معجم جمهرة اللغة ، ج٣، مادة عَنَى، ص١٤٥.

(٣) أبو بكر الرازي – مختار الصحاح، مادة عَنَا، ٤٧١.

(٤) أحمد بن فارس – مقاييس اللغة ، ج٤، مادة عَنَى، ص ١٤٨-١٤٩.

(٥) لويس معلوف – المنجد في اللغة والأدب والعلوم، مادة عَنَا، ص ٥٣٤.

كما أنَّ "المعنى ما يَدُلُّ عليه اللفظ"[١].

فجاء التعريف الأول تابعاً لما جاء في المعاجم التي سبقت معجم مقاييس اللغة، أما التعريف الثاني فجاء تابعاً لما جاء في معجم مقاييس اللغة.

إلا أنَّ هذه المعاجم أضافت تعريفاً جديداً لأحد مشتقات الجذر (ع، ن، ي). حيث عرَّفت المعاني بأنها " ما للإنسان من الصفات المحمودة"[٢].

لكن هذا التعريف يبقى بعيدا عن مفهوم المعنى لدينا.

نخلص من ذلك إلى أنَّ المعنى ارتبط بعدد من التعريفات اللغوية، التي عَبَّرت عنه بطريقة مباشرة، وذلك عندما عُرفَ بأنه " ما يدل عليه اللفظ" وبأنه " القصد والإرادة" فالمعنى في الحقيقة هو قصد التركيب وإرادته.

كما أنَّ بعض التعريفات عبَّرت عنه بطريقة غير مباشرة، وذلك عندما ارتبط مفهومه بـ " الخضوع والذل" فالمعنى يخضع للتراكيب اللغوية ويتمثل من خلالها.

أمّا المعنى اصطلاحاً فقد عُرِفَ في أكثر من موضع، وفي أكثر من صورة فهو عند علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) " ما يُقصد بشيء" إلا أنَّ تعريفه للمعنى ازداد وضوحاً من خلال قوله في المعاني بأنها " هي الصور الذهنية من حيث إنَّه وضِعَ بإزائها الألفاظ، والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سُميت معنى ... "[٣].

فجمع الجرجاني في تعريفه للمعنى بين فكرة البنيوية في ثنائية الدال والمدلول، عندما تحدث عن المعاني التي يوضع بإزائها الألفاظ، وفكرة التوليدية التحويلية عندما جعلت للمعنى صورة ذهنية (عميقة)، وصورة سطحية.

---

(١) مجمع اللغة العربية – المعجم الوسيط، مادة عَنَا، ص ٦٣٣.

(٢) لويس معلوف – المنجد ، مادة عَنَا، ص ٥٣٤.

(٣) علي بن محمد الجرجاني– التعريفات، ص ١٩٦.

الفصل الأول

المعنى النحوي بين التركيب والدلالة

المبحث الأول : تعدد المعنى النحوي

المبحث الثاني : المعنى عند القدامى والمحدثين

المبحث الثالث : التركيب والدلالة

قامت كثير من الأبحاث بدراسة اللغة العربية إلا أنها ظلت حتى عهد قريب تُركز دراستها على دلالة الألفاظ المفردة، وأهملت الدلالة التركيبية بعض الشيء.

فقام هذا الفصل بالجمع بين النحو، والدلالة، وما ينتج عنهما عند انفتاح كل منهما على الآخر، وذلك بدراسة ظاهرة تعدد المعنى النحوي الوظيفي الذي يعد بالأساس ظاهرة تركيبية، وهذه الظاهرة لم تأتِ عبثا، بل رافقها تعدد في الدلالة، فأي تركيب نحوي لا بد أن يحمل معنى دلاليا خاصاً به.

فقولنا :

١. أكلت الفاكهة الحلوةَ.

٢. أكلت الفاكهة الحلوةَ الحامضةَ.

أضاف تعدد النعت في الجملة الثانية، للمنعوت نفسه دلالة لم تتضمنها الجملة الأولى، فمذاق الفاكهة في الجملة الثانية لم يكن حلواً فقط، كما كان في الجملة الأولى، ولم يكن حامضاً فقط، بل جمع بين المذاقين، – كما جاء في جملة تعدد النعت –، لتخرج الفاكهة بمذاق جديد، هو (المُزْ).

ولم يكتف الفصل بمعيار الاعتماد، على حركات أواخر الكلم للحكم بصواب التركيب أو خطئه، وإنما أضاف معياراً جوهرياً بربطه بين التركيب والدلالة، وهذا الربط هو جوهر النحو ومادته.

والمثال:

خالد، انتظرك في المساء.

لا يكفي الحكم عليها بالصواب، لأن ضبطها جاء موافقاً لقواعد العربية، فالجملة نفسها تكون غير مقبولة إذا صدرت عن موظف لمديره في العمل مثلا.

فصحة التركيب النحوي للجملة وحدها لا تنهض حكماً على صحة الجملة، إذ ينبغي النظر إلى المعاني مجتمعة، (النحوي والاجتماعي، والمعجمي، ... الخ) فهذه الأبعاد مجتمعة هي معيار ضابط للصواب أو عكسه، فهي جميعاً تصب في بوتقةٍ واحدة.

ويتعرض الفصل للخيارات المتعددة التي يجدها المتكلم أمامه، وكيفية انتقاء ما هو مناسب منها.

فمثلا تختلف العبارات المستخدمة في المناسبات الاجتماعية باختلاف المناسبة نفسها، فعبارات التهنئة بالنجاح تختلف عن عبارات التهنئة بالزواج مثلا.

كما يوضح الفصل ، كيفية دراسة المعنى، عند القدامى، والمحدثين، ويوضح أوجه الاختلاف والاتفاق في نظرات كلا الفريقين، مع التفضيل في أنواع المعنى، والتعرُّض لأثر النص في المعنى.

وأخيراً درس الفصل أثر الدلالة في التركيب بوجهٍ عام، ثمَّ انطلق من ذلك إلى دراسة أثر التعدد في الدلالة.

المبحث الأول

تعدد المعنى النحوي

حدد نُحاة العربية، العناصر الأساسية للجملة، في عنصرين هما:

- المسند.
- والمسند إليه.

سواء أكانت الجملة اسمية، أم فعلية، ولو اكتفت الجملة بهذا القَدْر فحَسْب، لافتقرت اللغة إلى الجمل الطوال، التي تُستَخدم كثيراً، في أسلوب الإطناب، والتعبير عن الأفكار الغامضة التي تحتاج إلى تفصيل.

لذلك ظهرت عدة أساليب لإطالة الجملة، منها: [١]

أ- طول التقييد :

فالجملة تطول بالمقيدات. والمقيدات عبارة عن المفاعيل بأنواعها، والحال والتمييز، والاستثناء، والجار والمجرور.

ب- طول التبعية:

وذلك بأن تحتوي الجملة على بعض التوابع، مثل النعت، والعطف، والبدل، والتوكيد.

ج- طول التعاقب:

وذلك أنَّ يحل محل المفرد جملة أو شبه جملة، في الجملة، في بعض المواقع، التي تعمل عملها فيها.

د- طول التعدد:

---

(١) يُنظر ، محمد حماسة عبد اللطيف – بناء الجملة العربية، ص ٦٤-٧٠.

مفهوم التعدد : –

خلق الله – سبحانه وتعالى – الناس وجعلهم شعوباً، وقبائل، فجعل لكل شخص منهم شعباً، وقبيلةً ينتمي إليها، فترتب على ذلك تعدد القبائل ضمن الشعب الواحد(١)، كما أنَّ الشعوب أصلا متعددة، قال تعالى : "**يا أَيُّها النَاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرْ وَأُنثى وَجَعَلْنَاكُم شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا أَنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ . . .** "(٢).

فأفضى تعدد الشعوب، إلى تعدد اللغات وأصبح لكل شعب لغة خاصة به، وأضحى التعدد سمة من سمات اللغات البشرية.

ولم يقف التعدد عند هذا الحد، بل غدا سمةً من سماتِ اللغةِ الواحدةِ، فظهر في اللغة مستوى فصيح وآخر عامي، كما أنَّ المستوى العامي تعددت لهجاته، – هذا على مستوى التعدد اللغوي – أما على مستوى التعدد النحوي، فظهر تعدد الوظائف النحوية، وتعدد الإعراب، وتعدد طرق ترتيب الوظائف النحوية في الجملة.

وبما أنَّ اللغة تعد من أهم الوسائل، التي يستخدمها الإنسان في التواصل مع غيره، لذا كان من المفروض أنَّ تتناسب هذه الوسيلة مع الفطرة البشرية التي جُبِل عليها الإنسان، لأنَّ اللغة " تُستَخدم بوصفها وسيلة تعبيرية تأثيرية، وهي ليست بمنأىً عن الواقع الذي توجه فيها ، بل إنَّ وظيفتها هي التفاعل مع هذا الواقع"(٣).

والواقع الذي يعيشه الإنسان قائم على التعدد في كل شيء، فهناك تعدد في المأكل والمشرب والملبس، والعادات... إلخ.

---

(١) يُنظر، الثعالبي – فقه اللغة ، ص ٢٦٣.
حيث فرّق بين الشعب، والقبيلة فجعل الشعب أكبر حجما من القبيلة.
(٢) سورة الحجرات، الآية ١٣.
(٣) يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، ص ٧٦.

فكانت اللغة من أظهر الوسائل البشرية ملائمةً مع الواقع البشري، والفطرة الإنسانية.

ولعل هذا يفسر التعدد في الإعراب، إذ إنَّ الكلمة الواحدة قد تحتمل وجوهاً عديدة وفقاً للربط والتحليل والنظر.

عوامل نشوء ظاهرة التعدد:-

ونقصد بذلك العوامل المؤدية لنشوء ظاهرة التعدد بشكل عام، دون تخصيص لنوع معين من التعدد

أولا: الخلاف العلمي

اختلف علماء النحو في بعض المسائل النحوية، وأوضح دليل على ذلك ظهور المدارس النحوية المتعددة، ولم يقتصر الخلاف على علماء النحو، بل امتد كذلك للعلوم الدينية، مما أدى إلى تعدد المذاهب الفقهية القائمة على تعدد الآراء العلمية.

فأضحى التعدد في الرأي سمة يمتاز بها علماء الكثير من العلوم المختلفة، ثم ما لبث أنَّ انتقل هذا التعدد إلى لغة الحوار اليومي بين الناس.

-- التعدد في الرأي النحوي

- **تعدد الأوجه الإعرابية.**

قال تعالى: " . . . . **فالّذينَ هاجَرُوا وأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِم وأُوذُوا فِي سَبيلِي وَقاتلَوا وقُتِلُوا لأُكَفِّرنَّ عَنْهُم سَيِّئاتِهِم ولأُدْخِلَنَّهُم جَنَّاتٍ تَجْري مِنْ تَحْتِها الأَنْهارُ ثواباً مِنْ عِنْدِ اللهِ واللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوابِ**"(١).

فأجاز المعربون عدة وجوه لإعراب لفظة (ثواباً).

---

(١) آل عمران ، الآية ١٩٥.

فالزمخشري (ت ٥٣٨هـ) عدّها مصدراً مؤكداً[١].

وأبو حيّان (ت٧٥٤هـ) أجاز أنَّ تكون مصدراً مؤكداً كما أجاز أنَّ تكون[٢] :

- حالاً من جنات.
- أو حالاً من ضمير المفعول "ولأُدخلنّهم"
- بدلاً من جنّات.

أ – تعدد الرأي في تعيين العلل:

ويعتبر تعدد العلل للمسألة الواحدة دليلاً على اختلاف الرأي عند النحاة.

ومن هذه الاختلافات، اختلاف نحاة البصرة، والكوفة في علّة بناء (الآن).

فذهب الكوفيون إلى أنَّ علّة ذلك هو دخول الألف واللام على الفعل الماضي من قولهم " أنَّ يَئِينُ" أي حانَ، وبقي الفعل على فتحته.

وذهب البصريون إلى أنَّ (الآن) مبني لأنّ اسم الإشارة شابه[٣].

ب – التعدّد في الرأي الديني:

بسبب تعدد الرأي عند علماء الدين، ظهر التّعدد في الكثير من الآراء المتصلة بالتفسير، والتأويل، واستنباط الأحكام الشرعية ... الخ.

---

(١) الزمخشري – الكشاف ، ج١ ، ص٤٨٦.

(٢) أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط ، ج٣، ص ٤٨٠.

وينظر، العكبري – التبيان في إعراب القرآن، ج١، ٢٦٠.

(٣) ينظر ، أبو البركات الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢، ص ٥٢٠– ٥٢١.

ج – التعدد في التأويل:

قال تعالى " لَقَد تَابَ اللهُ على النّبي والمُهاجِرِين والأَنصَارَ الذّين اتبعُوهُ فِي سَاعَة العُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كادَ يزيغُ قلوبَ فريقٍ مِنْهم ثمَّ تابَ عَلَيهِم إنَّهُ بِهِم رَؤوفٌ رَحِيمٌ"(١).

ففي قوله تعالى " كاد يزيغ قلوب" اختلف العلماء في تأويلها فيقدّر الزمخشري(٢)، وأبو حيّان(٣) أنَّ (كاد) زائدة فهي بذلك لا عمل لها، ويرفضان أنَّ يكون هنالك ضمير مقدّر بعد كاد على أنّه اسمها.

أما الأنباري (ت٥٧٧هـ) فَرَجَّح أنَّ يُقدَّر بعد (كادَ) ضمير الشأن الذي هو اسمها(٤).

وقال تعالى " فاْصْبِر كَمَا صَبَرَ أُولُوا العَزْمِ مَن الرُسُلْ ولا تَسْتَعْجِلْ لَهُمُ كأَنَّهُم يَومَ يَرَوْنَ مَا يُوَعُدَون لَمْ يَلْبثُوا إلا سَاعَةً مِنْ نَهارٍ بلاغٌ فَهلْ يُهْلكُ إلَّا القَوْمُ الفَاسِقُونَ"(٥).

فتعددت الآراء في تحديد الرسل المقصودين من قوله تعالى " **أولوا العزم**".

وذلك للاختلاف في تأويل حرف الجر (مِنْ)، فقيل هم بعض الرسل الذي اتصفوا بالجدِّ، وهذا إذا كانت (من) للتبعيض(٦).

وقيل كذلك أنَّ المقصود من (أولوا العزم) الأنبياء جميعاً إذا جاءت (من) للبيان(٧).

فنلاحظ أنَّ التعدد في التأويل جاء أصلاً بناءً على تعدد المعنى الدلالي للحرف (من).

---

(١) سورة التوبة، الآية ١١٧.

(٢) يُنظر، الزمخشري – الكشاف، ج٢، ص ٣٠٢.

(٣) أبو حيّان الأندلسي – البحر المحيط، ج٥، ٥١٩.

(٤) يُنظر ، أبو البركات الأنباري – البيان في غريب ألفاظ القرآن، ج ١، ص ٣٤٥.

(٥) سورة الأحقاف: الآية ٣٥.

(٦) الزمخشري – الكشاف ، ج٢، ص ٥٩١.

(٧) أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط، ج٩، ص ٣٥.

- **تعدد الرأي في استنباط الأحكام الشرعية من الآيات التشريعية.**

قال تعالى: "فَإِذا قَرَأْتَ القُرآنَ فَاْسْتَعِذْ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ"(١).

فاختلف العلماء في وقت التعوّذ، أيكون قبل القراءة أم عقبها؟ حيث جاء في ذلك قولان:

القول الأول:

رأى أصحاب هذا القول ومنهم الزمخشري أنَّ الاستعاذة تسبق القراءة حيث فسَّر الآية : " والمعنى فإذا أردتَّ قراءة القرآن فاْستعذ"(٢).

أما **القول الثاني** فرأى أصحابه أنَّ " ظاهر الآية جعل الاستعاذة عقب القراءة وبه قال بعض الظاهرية"(٣).

رأى أصحاب الرأي الأول أنَّ قوله (قرأتَ) عُبِّر به عن إرادة الفعل، وليس الفعل حقيقة. " لأن الفعل يوجد عند القصد والإرادة بغير فاصل"(٤).

أما الرأي الثاني فقد استند أصحابه إلى حجّة نحوية إذ إنَّ "ظاهر الآية يقتضي أنَّ يكون التعوَّذ بعد القراءة، لأنّ الفاء في قوله "فاْستعذ" رابطة وقد رتبت الجواب وهو " فاْستعذ" على الشرط وهو "قرأت"، ولا يتحقق الجواب إلا إذا تحقق الشرط، وذلك يعني أنَّ الاستعاذة مرتبة على القراءة"(٥).

من هنا أضحى التعدد في الرأي سمةً يمتاز بها علماء الكثير من العلوم المختلفة ثم ما لبث أنَّ انتقل هذا التعدّد إلى لغة الحوار اليومي بين الناس.

---

(١) سورة النحل : الآية ٩٨.

(٢) الزمخشري – الكشاف ، ج٢، ص ٥٩١.

(٣) محمد علي السايس – تفسير آيات الأحكام ، ج ٣، ج٥٢.

(٤) الزمخشري – الكشاف ، ج٢، ص ٥٩١.

(٥) عبد القادر السعدي – أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، ص١٤٤.

ثانياً:

العوامل المؤدية إلى تغيّر المعنى:

هذه الدراسة أدّت إلى تغيّر دلالة الألفاظ، مما كان له دور في المساعدة على نشوء ظاهرة التّعدد بمفهومها العام.

وهذه التغيرات قسمها فندريس[١] إلى :

١- التضييق في المعنى.

٢- الاتساع في المعنى.

٣- الانتقال.

والتضييق في المعنى ونعني به انتقال المعنى من معنى عام إلى خاص.

ويمثله ما جاء بالمزهر تحت عنوان " العام المخصوص، وهو ما وضع في الأصل عاما ثم خصّ في الاستعمال ببعض أفراده[٢].

وذلك مثل كلمة (الزِّفّ) فهي تطلق على الريش الصغير بشكل عام ثم أصبحت تطلق على ريش النّعام[٣].

أما الاتساع فهو انتقال المعنى من الخاص إلى العام، وقد مثل أولمان لذلك بحديثه عن اللفظة الإنجليزية (arrive) التي تعني الوصول إلى الشاطئ، ثم اتسع معناها فأصبحت تدل على أي نوع من أنواع الوصول[٤].

---

(١) فندريس – اللغة ، ص ٢٥٦.
وينظر، عبد العزيز مطر – علم اللغة وفقه اللغة، ص ٤٨-٥٩
سليمان حمودة – المعنى عند الأصوليين، ص ٢٠٠ – ٢٠٩.
(٢) السيوطي – المزهر ، ج١، ص٤٢٧.
(٣) السيوطي –المصدر السابق، ج١، ص ٣٢٨.
(٤) ستيفن أولمان – دور الكلمة في اللغة ، ص ١٨٠.

والانتقال هو أنَّ تنتقل دلالة الكلمة ، من مجال إلى آخر وذلك مثل (Crown) كانت تعني "تاج"، ثم أصبحت تطلق على الجزء الأعلى من جمجمة الإنسان[١].

وهناك أسباب لتغيّر المعنى غير التي ذكرها فندريس، منها ما يعود لأسباب نفسية أو لكثرة الاستعمال[٢] وغير ذلك.

هذا التغيّر أدى إلى تعدد دلالة الألفاظ فأضحى التّعدد بذلك سمة من سمات الدلالة.

ثالثاً عوامل جغرافية:

ويتضح أثر هذا العامل الجديد بالدرجة الأولى إلى ظهور التعدد اللغوي والتعدد اللهجي.

فالله سبحانه وتعالى بعدما خلق الناس انتشروا على هيئة شعوب وقبائل – كما ذكرنا سابقاً – في بقاع الأرض الواسعة.

وهذا الانتشار الواسع أدى إلى ظهور العديد من اللُّغات فأصبح المفهوم الواحد يُعبّر عنه بأكثر من لفظ.

فالرجل في العربية يقابله (man) بالإنجليزية وكذلك (I'homme) بالفرنسية[٣].

"ومعنى هذا باختصار أنَّ كل مجتمع من المجتمعات الثلاثة التي عبّرت عن هذه المعاني، اختار طريقة خاصة للتعبير عنها، فأصبح الواحد الذي في متناول المتكلمين باللغات المختلفة، يحتمل أنَّ تنفد وسائل الرمز له بتعدد المجتمعات[٤].

فالتوزع الجغرافي الواسع يعمل – كما رأينا على تعدّد اللغات وتنوعها إلا أنَّ تأثير هذا التوزع يجعل لكل بلدٍ لغة خاصة به، بل يجعل لكل منطقة داخل البلد الواحد لهجة خاصة به.

---

(١)ستيفن أولمان – دور الكلمة في اللغة ، ص ١٨١.

(٢) ينظر، – إبراهيم أنيس – دلالة الألفاظ ، ص ١٣٥ – ص ١٣٩.

(٣) تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣١٨.

(٤) المصدر السابق، ص٣١٩.

رابعاً: عوامل التطور (الاجتماعي، والعقلي، والنفسي)

وهذه العوامل كان لها صلة وثيقة بالتعدد وبالأخص بالتّعدد النحوي الوظيفي. فهذا التعدد لم يأت في اللغة مصادفةً كما أنه لم ينشأ من فراغ، بل جاء نتيجة عوامل ملحة لا يمكن تجاهلها، لاتصالها الوثيق بالمجتمع، وحاجات أفراده. منها:

أ- عامل التطور الاجتماعي:

يتفاوت الناس، ويتعددون في أجناسهم، وأعراقهم، وخصائصهم البشرية، لذلك كان المتعين أنَّ تواكب اللغة التي يتخاطبون بها هذا التعدد وتماشيه، فجاء التعدد خادما لهذا الغرض، من هنا ظهر التعدد في مستويات اللغة، فاللغة المستخدمة مع المثقف تختلف عن لغة الأمي مثلا، واللغة المستخدمة مع الطفل تختلف عن التي تستخدم مع غيره، كما أنَّ تعدد اللهجات يعكس بيئة المتحدث، فلهجة البادية تختلف عن لهجة الريف، وكلتاهما تختلف عن لهجة المدينة.

ب- عامل التطور الحضاريّ:

التوحّد في الحياة والسير على النظام نفسه، شيء يَمَلُّه الإنسان، لأن ذلك يُبقي تفكيره محصوراً في بعد ضيق.

فظهرت الرغبة الإنسانية في إطلاق العنان للعقل والتفكير والخيال لكسر الرتابة، فلجأ مُستخدم اللغة إلى الجمل الطوال لقدرتها على استيعاب الأفكار المتشعبة، وجاء التعدد الذي يُعد وسيلة من وسائل إطالة الجملة لاحتواء الفكرة مهما كانت عميقة ومعقدة.

ج- عامل التطور النفسي:

كان العرب يعتمدون في الغالب على الخطابات، والكلمات المنبرية، فإذا خطب أحدهم فإنه يتغنى، ويترنم بهذه الخطبة، فيسعى لإطالتها دون ملل، فيتوسّل بالتعدد لتحقيق المبتغى.

فقد يرغب الخطيب في مدح فلان من الناس، والإطالة في المدح مُحبَّبــة لكــن دون أنَّ يمَّل السامع، حينها يوظّف التعدد في الصفات، فيقول: وكانَ فلان مؤمناً، صابراً، عابداً، زاهداً، آمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر ... إلخ من الصفات التي يحب ذكرها.

فتنوع الصفات واستخدام العطف حينا، وتركه حينا آخر يــؤدي إلــى مرونــة اللغــة وتجديدها.

كما أنَّ العرب خاصةً يحبون لغتهم، ويميلون إليها، فهم يعتزون بها، فنجــدهم يبــذلون قصارى جهدهم في إبراز خصائص هذه اللغة، وميزاتها، والتعدد مثال واضح على مرونة اللغة، واتساعها، فهي لا تسير على نمطٍ واحدٍ صارم يجرِّدها من أَلِقها وبهائِها.

فالجملة الواحدة قد تصاغ بطرائق عديدة، ولكل طريقة جانب من الجمال الدلالي يختلف عن الآخر.

نحو قولنا:

١. يقومُ المسلمُ بصيامِ شهرِ رمضان في كُلِّ عامٍ.

٢. في كُلِّ عامٍ يقومُ المسلمُ بصيامِ شهرِ رمضان.

٣. صيام شهر رمضان يقومُ بهِ المسلم في كلِّ عامٍ.

وبعد عرض العوامل المؤدية إلى نشوء التعدد في اللغة نستطيع أنَّ نلحظ أنَّ المعنى يُعدُّ من أكثر العناصر تحريضاً لظهور ظاهرة التعدد في اللغة، فالكثير من العناصر اللغوية، وغير اللغوية تسهم في تشكيلهِ مما يؤدي إلى التباين في فهمهِ من جهة المخاطب، فالتعبير الواحد قــد يكون غامضاً عند شخص، وواضحاً عن آخر.

لذلك من الصعب أن يكون المعنى واحداً عند الجميع، فهذا التباين لا بُــدَّ وأن يفــرض سيطرتهُ على المستمعين، فينشأ من ذلك التباين والتعدد في المعنى.

من خصائص التعدد:

١- يظهر التعدد في الاستعمال الشعري، بشكل أكبر من الاستعمال العلمي، لأن الاستعمال العلمي يُعنى بالحقائق خارج النفس، والاستعمال الشعري يعني بالانفعالات داخل النفس"[١].

فاللغة الشعرية أو الأدبية، ما هي إلا وصف، وتجسيد لمشاعر الأديب، فهي إذن وصف لشيء غير ملموس، لذلك نلحظ أنَّ الأديب يبذل قصارى جَهدِه لإقناع السامع بما يجول في خطرات النفس من مشاعر، فهو إذن، وصفٌ لشيء غير ملموس، لذلك يُستدعى التعدد؛ لإقناع الناس بما يجول في نفسه من مشاعر.

أما العالِم فإن حديثه في الأغلب، يكون عن شيء ملموس، يمكن للسامع أنَّ يدركه بسهولة، لذلك لا يُكثر، من استعمال وسائل الإقناع.

فلو رام الأديب التغني بالقمر لقال : -

حبيبتي قمر منير جميل بعيد ترنو إليه عيناي

أما العالم فإنه يكتفي بالقول: -

القمر كوكب عاكسٌ للأشعة.

فاكتفى العالم بوصف واحد، لأن باقي أوصاف القمر مُدركة، ومحسوسة، من قبل السامع، أما الأديب فيُكثر من الصفات، حتى وإن كانت معروفة، رغبة في تأكيد صفات من يُحب.

٢- التعدد ظاهرة لغوية مُستحدثة طرأت على اللغة.

---

(١) حسن سعيد الكرمي- اللغة نشأتها وتطورها في الفكر والاستعمال ، ص ٣٨.

فالنحاة القدامى لم يفصلوا في ظاهرة التعدد[١]، فهي ظاهرة طرأت على اللغة لتتناسب مع طبيعة الناس، وحياتهم، ونفسياتهم القائمة على التعدد، وحب التنوع، وتخطي ما هو تقليدي.

لذلك فهو فرع من أصل، أو هو عدول عن الأصل طرأ على اللغة، لكن أي تحويل في اللغة لابد أنَّ يكون له وظيفة دلالية معينة، لأنه لو كان غير ذلك، لأصبح التعدد حشواً لا قيمة له.

فحين نقول:

أحببت طفلاً فَطِناً.

وأحببت طفلاً فَطِناً وسيم الهيئة.

فالجملة الثانية مولَّدة عن الأولى، إذ اشتملت على نعت آخر جديد، (وسيم الهيئة) أضيفت إلى النعت الأول.

وهذا العدول، جاء ليُقيم دلالة معينة، فالجملة الأولى، اشترط المتكلم فيها أنَّ يكون الطفل فطناً، فإن كان فطنا وبشع الهيئة مثلا، فلا مشكل في ذلك.

أما الثانية، فزادت فيها القيود على الطفل، كما أنَّ الطفل (الفطن)، مُقدم على (الوسيم) ولأنَّ (فطن) في الجملة، سبقت (وسيم الهيئة).

٣- جملة التعدد تكون فيها الوحدات الشكلية، أكثر عددا من الوحدات النحوية[٢].

فمثلا جملة:-

ظن الظمآن السراب ماء.

---

(١) ودليل ذلك أنَّ المتصفح لكتب النحو الأصول، لا يجد فيها بابا تعرض فيه ظاهرة التعدد النحوي، ووظيفتها في التركيب.

(٢) ينظر، خراكوفسكي – دراسات في علم النحو العام والنحو العربي، ص ١١٨.

تتكون من : –

أ– وحدات شكلية وهي : – ظن + الظمآن + السراب + ماء "أربع وحدات".

ب– وحدات نحوية وهي : – فعل + فاعل + مفعول به (ويشمل الأول والثاني) أي ثلاث وحدات.

وآنس هنا أنْ أعرف تعدد المعنى النحوي الوظيفي بأنه: – تعدد البنية النحوية الواحدة، في أكثر من بنية شكلية، في الجملة الواحدة.

وهذا النوع من التعدد هو أهم ما يعنينا في هذه الدراسة، إذ يضم في أعطافه، تعدد حالات الإعراب، وتعدد طرائق ترتيب الوظائف في الجملة الواحدة، كما في التقديم والتأخير، والحذف، والوصل والفصل، وغيرها من التراكيب النحوية.

وهنا أرغب في التأكيد على الحقيقة التي لحظناها سابقا أنَّ التعدد هو عدول عن الأصل، لأنه مخالف لأصل التركيب الذي حدده النحاة، فالبنية السطحية منه مخالفة للبنية العميقة، وكل ما خالف الأصل يُعدُّ عدولاً عن الأصل، ومظاهر العدول عن الأصل متعددة متنوعة، فهناك العدول في البنية الصرفية، أو النحوية، أو التركيبية، وهذا الأخير ما يمثل العدول في التعدد.

وبما أنَّ المعنى هو المُحرِّض على نشوء ظاهرة التعدد، رأيت في المبحث الثاني أنَّ الضرورة تقتضي التحدث عن المعنى وكيفية دراسته.

المبحث الثاني

المعنى عند القدامى والمحدثين

المعنى:

عُنيت الدراسات اللغوية منذ القدم بالمعنى، فدرسَ نحاة العربية المعنى في إطار مصطلح العربية، فقد دُرِسَ تحت هذا الإطار جميع العلوم اللغوية المختلفة، فلم يكن هناك فصلٌ بين هذه العلوم.

ثم ظهر مصطلح "النحو" وكان في البداية مرادفاً لمصطلح " العربية" إلى أنَّ حلّ مكانه[١]، وبقي المعنى في هذه الفترة يدرس تحت مصطلح البيان وذلك عند علماء القرن الثالث الهجري. أمثال الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، حيث دَرَسَ المعنى من خلال الدراسات البيانية. وأخذت دراسة المعنى تتطور وتتوضح بشكل أكبر وتؤلف فيها المؤلفات بشكل خاص، في القرنين الخامس والسادس الهجريين، ويعودُ الفضل الكبير في هذه الفترة لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٧هـ)، والزمخشري (ت٥٣٨هـ).

وطيلة هذه الفترة والمعنى يُدرس ضمن الدراسات البلاغية بشكل عام، والدراسات البيانية بشكل خاص، حتى قدوم القرن السابع الهجري، الذي جاء به السكاكي (ت٦٢٦هـ). بما هو جديد في دراسة المعنى حين فصل بين علم البيان وعلم المعاني.

وفي القرن الثامن الهجري كان للمعنى حظٌ وافرٌ من العناية والاهتمام، حتى تبلورت دراسة المعنى بأنواعه المعجمي، والاجتماعي، والوظيفي عند ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وذلك

---

(١) يُنظر ، محمد خير الحلواني- المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه، ج١، ص ١٥. وتدل التراجم المختلفة للنحوي الواحد على أنَّ مصطلح العربية كان مرادفا لمصطلح النحو، فجاء عند الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين، ص ٢١ "أنَّ أبا الأسود هو أول من أسس العربية" .. بينما قال السيوطي في بغية الوعاة – ج٢ ، ص٢٤، " أبو الأسود الدؤلي أول من أسس النحو".

عندما أقام باباً في المغني جعله لـــ " ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض علـــى المُعْـــرِب مـــن جهتها"(١).

وجعل أولى تلك الجهات، أنَّ يراعي المُعْرِب " ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعـــى المعنى، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك"(٢).

لذلك كان لابد عند الحديث عن المعنى أنَّ نعرض مفهومه وطريقة دراسته عند مجموعة مختارة من العلماء القدامى والمحدثين.

المعنى عند القدامى: –

يعدّ المعنى من أقدم العلوم اللغوية التي لاقت اهتماماً وبحثاً في القديم والحديث، إذ بـــدأ الاهتمام به وبدراستهِ في القرن الثالث الهجري.

وخير من يمثل هذه الفترة، الجاحظ، وجاء المعنى عنده مرادفاً للبيان، فقال في تعريـــف البيان: " هو الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي"(٣).

فلو استبدلنا كلمة المعنى بكلمة البيان لجاز لنا ذلك دون حدوث خلل، لأن المعنـــى فـــي الأصل هو الإبانة عن القصد.

ومما يجب أنَّ يحسب للجاحظ تفطنه لما جاءت به الدراسات الحديثة، منذ القرن الثالـــث الهجري. يتضح لنا من التعريف أنه كان على وعي تام بما جاء عند المدرسة التوليدية التحويلية بأنّ للتركيب بنية سطحية، وأخرى عميقة وذلك ما تمثلهُ بقولهِ، (الدلالة الظـــاهرة)، و(المعنـــى الخفي).

---

(١) ابن هشام الأنصاري– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢ ، ص ١٨٠.
(٢) المصدر السابق، ص ١٨١.
(٣) الجاحظ – البيان والتبيين ، ج١، ص ٧٥.

ومن ثم جاء ابن جني (ت٣٩٢هـ) في كتابة الخصائص، باحثاً عن الكثير من القضايا التي تخص المعنى، سواء أشار إلى ذلك أم لم يُشر.

وقد رفع ابن جني من قَدْر المعنى، ورفض قول من ادعى عناية العرب باللفظ على حساب المعنى بقوله: " فكأن العرب إنّما تُحلّي ألفاظها وتدبجها وتشيها وتزخرفها، عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصُّلاً بها إلى إدراك مطالبها"(١).

فرأى أنَّ السّر الكامن وراء اهتمام العرب باللفظ هو المعنى، فقال:" عُرف بذلك أنَّ الألفاظ خدم للمعاني والمخدوم – لا شك – أشرف من الخادم(٢).

فالنص السابق يقضي أنَّ ابن جني من أنصار تشريف المعنى على اللفظ كما أنه زاد المعنى تشريفاً عندما جعل مهمة الإعراب تكمن في الكشف عن المعنى النحوي للمفردات(٣).

والمتتبع للمعنى عند ابن جني يلحظ نظرته الموزعة للمعنى، فهو يدرس المعنى من عدّة جوانب، لذا نستطيع تقسيم المعنى عند ابن جني إلى عدّة أقسام منها:

١- المعنى المعجمي:

ودليل اعتنائه به أنه جعله قاسماً مشتركاً بين تقليبات الكلمة الواحدة. " وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سَلِمَ، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم، اللديغ، أُطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته وبقية الأصول غيره"(٤).

---

(١) ابن جني – الخصائص ، ج١، ص ٢٢١.
(٢) المصدر السابق، ج١، ٢٢١.
(٣) المصدر السابق، ج١، ص ٣٦.
(٤) المصدر السابق، ج١، ص ١٣٦.

٢- المعنى الصوتي:

حيث لحظ أنَّ اجتماع بعض الأصوات، لابد وأن يفضي إلى معانٍ معينة فقال:" ومن طريف ما مرّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يُعلم بُعْدُها، ولا يحاط بقاصيها ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنّون إذا مازجتهنّ الفاء على التقديم والتأخير فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما"(١).

٣- المعنى الصرفي:-

رأى ابن جني أنَّ الصيغة الصرفية التي يأتي عليها اللفظ، لابد وأن تفضي بعض الدلالات، ومن ذلك حديثه عن قطّع وكسّر "نفس اللفظ ها هنا يغير معنا الحديث، وصورته تفيد شيئين أحدهما الماضي والآخر تكثير الفعل"(٢).

٤- المعنى الاجتماعي:

يستطيع الباحث في كتاب الخصائص أنَّ يحدّد الكثير من المواطن التي يتجلّى فيها هذا المعنى، فالمعنى الاجتماعي أو الدلالة الاجتماعية من أكثر الدلالات وضوحاً في خصائص ابن جني وأدلة ذلك كثيرة، منها: -

- ركز ابن جني على أهمية المشاهدة في تجلية المعنى، وجعلها في بعض الأحيان أقوى من العبارة للدلالة على المعنى، وفي ذلك "قالوا ربّ إشارة أبلغ من عبارة"(٣). فالإشارة تعبير صادق عما في النفوس، يصدر من الشخص تلقائياً دون تحضير مسبق.

- يرى ابن جني أنه لابد أن يظهر أثر الفارق الطبقي بين طبقة المتكلم والمخاطب في الكلام، لذلك رفض أنَّ يُخاطب الملك "بالكاف" دون لقبٍ يُخصُّ به(٤).

---

(١) ابن جني - الخصائص، ج١، ص ١٦٨.
(٢) المصدر السابق، ج٣، ص ١٠٣.
(٣) المصدر السابق، ج١، ص ٢٤٨.
(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٩٠.

نلحظ من ذلك أنَّ ابن جني درس المعنى بجميع أنواعه، فظهر في خصائصه الدلالة المعجمية والصوتية، والصرفية، والاجتماعية ودرس جميع هذه الدلالات مجتمعة للوصول إلى المعنى، فيكون بذلك أحاط بالمعنى من جميع أطرافه، وهذا ما تسعى الدراسات الحديثة لتطبيقه.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد وافق ابن جني في أنَّ جمال العبارة يُستوحى من معنى الألفاظ وترتيبها، وليس من الألفاظ بحد ذاتها. " ليس فضل ومزية إلا بحسب الموضع وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤمّ"(١).

من هنا فقد جعل عبد القاهر الجرجاني المعنى أساساً دون اللفظ لمعارضته بعض التراكيب اللغوية." فالمعارضة معارضة من جهة ترجع إلى معاني الكلام المعقولة دون ألفاظه المسموعة.

إلا أنَّ دراسة المعنى عند عبد القاهر الجرجاني تفرّدت عن غيره بإثارته لقضية النظم أولاً، ولقضية معنى المعنى ثانياً، فجعل المعنى الأساس الذي انطلقت منه كلتا القضيتين، إذ جعل المعنى ضابطاً يُحكم به على صحة النظم فـ " .. إذا كان النظم سوياً والتأليف مستقيما كان وصول المعنى إلى قلبك تلو وصول اللفظ إلى سمعك، وإذا كان على خلاف ما ينبغي وصل اللفظ إلى السمع وبقيت في المعنى تطلبه وتتعب فيه، وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التقعيد الذي قالوا إنه يستهلك المعنى"(٢).

ويُعَدُّ عبد القاهر الجرجاني أول من أشار إلى قضية معنى المعنى حيث وضع المعنى – من خلال هذه القضية – في ضربين:

– ضربٌ يوصل إليه بدلالة اللفظ وحده.

---

(١) عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز، ص ٧٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٢

– ضربٌ يوصل إليه بعد إدراك دلالة اللفظ الموضوعة له أصلاً في اللغة وإدراك الدلالة التي يقتضيها اللفظ من التركيب[١].

ففرّق بذلك بين المعنى ومعنى المعنى.

فالمعنى عنده هو " المفهوم من ظاهر اللفظ، الذي تصل إليه بغير واسطة"[٢].

أما معنى المعنى فهو " أنَّ تعقل من اللفظ معنى " ثم يُفضي بلا ذلك المعنى إلى معنى آخر "[٣].

فالمعنى هو الصورة الأولى التي يكونها السامع ومن ثم ينتقل به ليصل إلى معنى المعنى الذي يستوحيه عادةً من الدلالات الأولية.

نلحظ مما سبق أنَّ الجرجاني جعل المعنى محوراً أساسياً أقام عليه نظرية النظم التي اشتهر بها.

وعندما كان نظره يتجه صوب المعنى، فإنه كان يخص المعنى النحوي في كثير من الأحيان دون غيره من المعاني، إذ جعل جوهر النظم هو توخي هذه المعاني حين قال في النظم "ما هو إلا أنَّ تصنع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ..." [٤].

وهذا ما ميزّه عمن سبقه وأقصد ابن جني الذي وزّع نظرته لتشمل أنواع المعنى مجتمعة.

---

(١) عبد القاهر الجرجاني– دلائل الإعجاز، ص ١٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٧

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٧

(٤) المصدرالسابق، ص ٧٠.

أما السكاكي فقد تميز عن غيره ممن سبقوه بأنه فصل بين علم البيان وعلم المعاني، إذ وضع لكل واحد منهما حداً خاصاً به، فقال في علم المعاني: " هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"(١).

كما يعدّ أول من وضع تعريفاً خاصاً بعلم المعاني، إذ كان الأجدر بالجرجاني أنَّ يضع مثل هذا التعريف بوصفهِ مؤسس هذا العلم.

فقد ربط السكاكي في تعريفه لعلم المعاني بين المعنى والنحو وذلك في قوله "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة".

كما ربط بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال.

أما بالنسبة لمصطلح "علم البيان" فالأمر فيه مختلف عن علم المعاني، فالسكاكي ليس أول من تحدَّث عنه، فقد سبق الحديث عنه في القرن الثالث الهجري عند الجاحظ، لكن تعريف البيان عند السكاكي كان أكثر وضوحاً ودقة وتحديداً، في حين جاء عند الجاحظ عاماً ومفتوحاً.

قال السكاكي في البيان : "معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عند الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"(٢).

فقد ربط السكاكي بين البيان والمعنى كما ربط – في تعريفه للمعنى – بين المعنى والنحو، وتراكيب الكلام ومقتضى الحال.

---

(١) السكاكي– مفتاح العلوم ، ص ٢٤٧.

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٤٩.

إلا أنَّ هذا الربط جاء نظرياً ومقتصراً على التعريف، ما عدا الربط الذي أقامه بين تراكيب الكلام ومقتضى الحال، فالمتتبع للدراسة التطبيقية فيما بعد، يستطيع أنَّ يلحظ أنه ميّز المعنى عن النحو والبيان، فحرّم الدرس التطبيقي مما جاء به من أفكار تحسب له.

فقال في تعليله لحذف المسند إليه: "أنه يحذف إذا كان السامع مستحضراً له، عارفاً منك القصد إليه عند ذكر المسند، والترك راجع إما لضيق المقام، وإما للاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر ... "[١].

وضرب مثلاً لذلك قول الشاعر:

قالَ لي كيفَ أنتَ قلتُ عليلٌ سَهَرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ

فأصل الجملة " قلت أنا عليلٌ" ولم يتطرّق السكاكي في تعليله للحذف إلى جمال الصورة البيانية أو إلى الاختلاف النحوي الذي يقتضيه الحذف، فقد ركز نظرته على المعنى الوظيفي والاجتماعي – الناتج عن ربط تراكيب الكلام بمقتضى الحال – لظاهرة الحذف.

إلا أننا لا نستطيع أنَّ ننكر فضل السكاكي في الرّبط الذي أقامه بين النحو والمعنى، والمعنى والبيان، حتى لو جاء هذا الربط ربطا نظريا. كما يُحسب له تخصيص علم المعاني بمفهوم خاص.

من هنا نلحظ أنَّ العرب القدامى درسوا المعنى من جوانب كثيرة ومتعددة، فما كان ينقص الدراسة الأولى، تأتي الدراسة الثانية مكملة لهذا النقص وهكذا.

فالجاحظ أومأ في تعريفه للمعنى بما جاء عند التحويليين، أما ابن جني فقد درس المعنى من جوانب متعددة ومتنوعة. كما قسمها إلى مجموعة أقسام. وأكمل بعده الجرجاني حيث جاء بأشهر نظريات العربية ألا وهي "نظرية النظم"، إذ جعل المعنى فيها أساساً لقيامها كما أثار

---

(١) السكاكي– مفتاح العلوم، ص ٢٦٥.

قضية معنى المعنى. وبقي الأمر كذلك حتى أطلّ السكاكي في كتابهِ مفتاح العلوم الـــذي قـــسم البلاغة فيه إلى قسمين، وجعل علم المعاني أحد هذين القسمين، الذي لا تقوم البلاغة إلا بقيامه.

المعنى عند المحدثين:-

استمرت دراسة المعنى إلى وقتنا الحالي، وبدأت طريقة تناول المعنى ودراسته تختلـــف عما كانت عليه في القديم، إلا أنَّ القضايا التي تدرس الآن نستطيع القول عنهـــا بأنهـــا ليـــست مبتكرة أو وليدة عصرها، بل إنَّ الكثير منها دُرس أو أشير إليه في القديم، إلا أنَّ الجِدّة تكمن في طريقة طرحها للدراسة.

فلا ننكر أنَّ أولمان تناول الكثير من القضايا اللغوية في كتابه (دور الكلمة في اللغـــة)، إلا أنَّ المعنى كان يشكل لبّ هذه القضايا، كما أنه القضية الجوهرية في الكتاب.

وفي بداية حديثه عن المعنى يصرّح أولمان أنَّ المعنى هو المشكلة الجوهرية في علـــم اللغة، وذلك عائد للغموض الذي يكتنف المصطلحات وخاصة مصطلح المعنى، فالمعنى مصطلح تناولته الكثير من الدراسات والأبحاث اللغوية، وفي كل مرة كان يُعرّف تعريفاً يخدم الدراســـة التي يمثلها[١].

لذلك يرى أولمان أنه من الواجب عدم الالتفات لهذه الاختلافات، وتركيز الاهتمام على الجوانب الأساسية للموضوع، وتوحيد المفاهيم الموضوعة لشرح الرموز مع اعتماد مفهـــوم واحد في جميع أرجاء الدراسة[٢].

---

(١) ينظر – أولمان – دور الكلمة في اللغة ، ص ٦٩.

(٢)المصدر السابق ، ص ٧٠.

واختار أولمان في دراسته للمعنى الاعتماد على ما قام به (أوجدن وريتشاردز) الـذين أقاما مثلثاً يوضحان فيه أنَّ أيَ علاقة رمزية تنتظمها ثلاثة عوامل وهـي : الرمـز، (الكلمـة) الفكرة، الشيء [١] وذلك كما يلي :-

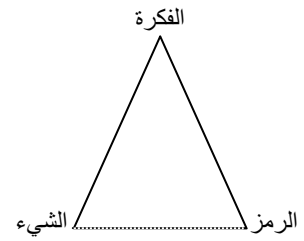

ويرى (أولمان) أنَّ الفكرة المهمة المستوحاة من الشكل السابق، هي عدم وجود علاقـة مباشرة بين الرمز والشيء لذلك وُضعت النقط لتدل على علاقة مفترضة.

فالشكل السابق هو الخلاصة التي توصّل إليها (أوجدن و ريتشاردز) في بحثهما للمعنى وقد حققا بذلك نجاحاً كبيراً ثم جاء (أولمان) لينطلق في بحثه للمعنى من الشكل السابق ، لكـن بعد إجراء تعديل عليه.

وهو إقصاء (الشيء) وإبعاده من الدراسة، لأن دارس اللغة تهمه الكلمات لا الأشياء[٢].

فيرى (أولمان) أنَّ الباحث بهذا التعديل البسيط يستطيع أنَّ يبسط المصطلحات المستخدمة في البحث، وأن يجعلها مصطلحات لغوية صرفة، وذلك بأن يستخدم الباحث مصطلح (اللفـظ)، بدلاً من (الرمز)، و(المدلول) بدلاً من (الفكرة) أو (ارتباط ذهني) فالمدلول هو الفكرة التي يستند عليها اللفظ[٣].

---

(١)أولمان – دور الكلمة في اللغة، ص ٧١.

(٢) ينظر، المصدر السابق ، ص ٧٢.

(٣) ينظر ، المصدر السابق، ص ٧٢.

فهذا التبسيط والتضييق في المصطلحات – في رأي أولمان – يمكن الباحث من دراسة العلاقة بين اللفظ، والمدلول، التي هي في الحقيقة علاقة متبادلة، فكما يستدعي اللفظ المدلول، يستدعي المدلول اللفظ كذلك[١].

فعندما يفكر الإنسان في (كتاب) مثلاً فإنه سينطق الكلمة التي تدل عليه، كما أنَّ سماعه لكلمة (كتاب) يستدعي ذلك في ذهنه صورة الكتاب.

فهذه العلاقة التي يرتبط فيها الدال (اللفظ)، بالمدلول تمثل في الحقيقة مصطلح المعنى.

فالمعنى عند (أولمان) هو " علاقة متبادلة بين اللفظ، والمدلول علاقة تمكن كل واحد منهما من استدعاء الآخر"[٢].

فيرى (أولمان) بذلك أنَّ المصطلحات (لفظ، ومدلول، ومعنى) قد بسطت مشكلة المصطلحات اللازمة للتحليل، وذلك أزالت اللَّبْس الذي قد يقع عند استخدام لفظ (مدلول، ومعنى)[٣].

كما أنَّ تحديد البحث بهذه المصطلحات، يعمل على تحديد المفاهيم المقصودة من هذه المصطلحات، ووصفها ضمن أطر يسهل البحث بها.

ويرى (أولمان) أنَّ التعريف الذي وضعه للمعنى، لا يُعدّ التعريف الوحيد له، ضمن غير الممكن تحديد تعريف واحد عالمي لمثل هذه المصطلحات المعقدة، لأن كل منهج من مناهج البحث في المعنى يعرفه بطريقة تختلف عن طريق المنهج الآخر.

ويستدرك (أولمان) على التحليل الذي وضعه أنه لا ينطبق على الأعلام، وذلك ليس لنقص أو عيب فيه وإنما لأنَّ الأعلام لا معنى لها، فالعلم لا يفهم، بل يُعرَف الشخص الذي يشير إليه.

---

(١) ينظر ، المصدر السابق ، ص ٧٢.
(٢) أولمان – دور الكلمة في اللغة ، ص ٧٣.
(٣) المصدر السابق ، ص ٧٣.

لذلك فإن " الاسم العادي يفقد معناه ويصبح شديد العقم في دلالته، حين يتحول إلى اسم علم، وعلى العكس من ذلك، يصير اسم العلم غني الدلالة، والمعنى حين يستعمل استعمال الكلمة العادية"(١).

نلحظ من ذلك أن منهج (أولمان) في دراستهِ للمعنى امتازَ بدقتهِ، وبتحديد مصطلحات الدراسة واختصارها، إذ إنّ الغموض الذي كانَ يكتنف دراسة المعنى، بسبب تعدد المصطلحات، كادَ أن يزول عندهُ، ومما يمثل ذلكَ قيامهِ بإقصاء (الشيء) من الدرس اللغوي، مما كانَ له أثر في تحديد مجال الدراسة، وعدم التوسع فيها.

كما اتسمَ منهجهُ كذلكَ، بتجلي الموضوعية العلمية، وذلكَ عندما أدركَ قصور منهجهُ في دراسة الأعلام، إلا أنهُ حاولَ أن يجد لذلكَ مسوغاً.

ولكن ليسَ بالضرورة الأخذ بما جاء به (أولمان)، لكن أرى أنَّ الضرورة تقتضي السير على طريقة تناوله للموضوع. والاقتداء بمنهجه.

أما (جون لاينز) في دراسته للمعنى، فقد أعلى من شأن السياق وأعطاه أهمية كبيرة، لأن المعنى – في نظره – يُدرك من خلاله.

ويعلل (جون لاينز) أهمية السياق بأن "معنى الوحدة الكلامية يعتمد بشكل جوهري على السياق"(٢).

ودور السياق لا ينحصر في توضيح معنى الوحدة الكلامية، بل يتعدى دوره ذلك، ليعمل على تحديد المعنى المقصود، إذا كان المعنى متعدداً فـ " معنى الوحدة الكلامية يتجاوز ما يُقال

---

(١) أولمان – دور الكلمة في اللغة ، ص ٧٦.

(٢) جون لاينز– اللغة والمعنى والسياق، ص ٢١٥.

فعلاً، إذ إنه يتضمن أيضاً ما هو مقصود ضمناً (أو ما يفترض مسبقاً) وللسياق صلة وثيقة بهذا الجزء من معنى الوحدات الكلامية"[١].

فهو يرى أنَّ دور النص يتجلى في تحديد المعنى، عندما يكون متعدداً، وضرب مثلاً لذلك كلمة "port" فهي تعني ميناء، كما تعنى نوعاً من أنواع الخمر.

فالسياق هو الذي يحدد المعنى المقصود عند استخدامها وتطرق (لاينز) من خلال حديثه عن المعنى عن قضية "الاستدلال والتضمين" التي تُعرف بالعربية " بمعنى المعنى" فهو يرى أنَّ جملة مثل جملة : إنه يقاسمك كسرة خبز.

يُفهم منها ضمناً أنَّ الشخص المُتحدث عنه شفوق وكريم، دون أنَّ تكون هناك ضرورة لذكر ذلك صراحة[٢].

إلا أنَّ قضية "الاستدلال والتضمين" ليست بجديدة، أو من ابتكار (لاينز) بل هي ما عُرف عند الجرجاني "بمعنى المعنى".

وكما لاحظنا أنَّ مشكلة الدراسة عند (جون لاينز)، ومن قبله (أولمان) تكمن في البحث عن المعنى، إلا أنَّ بعض الدراسات المتأخرة*، رفضت أن تجعل مشكلة الدراسة هي البحث عن المعنى، بل جعلت المشكلة كامنة في السؤال التالي:

كيف يمكن للجمل أو الكلمات أن تدل على معنى؟

أي كيف يمكن لها أن تكون ذات معنى؟

---

(١) جون لاينز، ص ٢٢٢.

(٢) ينظر ، جون لاينز – اللغة والمعنى والسياق، ص ٢٢٨.

* ومما يمثل هذه الدراسات : دراسة بالمر في كتابه علم الدلالة – إطار جديد – ، ص ٥١.

إلا أنني أرى أنَّ البحث عن المعنى، وتجليته وتحديد العناصر اللغوية، وغير اللغوية المساعدة على ذلك، أولى من البحث عن كيفية دلالة التراكيب على معنى معين، فالكلمة، أو التركيب، أو الجملة) لم يوضح إلا ليدل على معنى بالضرورة.

أما إبراهيم أنيس فرأى أنَّ المعنى يُدرس ضمن عدة مستويات أو عدة دلالات، وهي كما يلي[١]:-

أ- دلالة صوتية.

ب- دلالة صرفية.

ج- دلالة نحوية.

د- دلالة معجمية أو اجتماعية.

ويتضح لنا من تقسيمه للدلالة، أنه درس المعنى من نفس الجوانب التي درس ابن جني المعنى من خلالها.

كما نستنتج أنه يرفض فكرة الفصل بين الدلالة المعجمية والاجتماعية فهما – من وجهة نظره – دلالة واحدة، أو وجهان لعملة واحدة.

وذلك عائدٌ – في رأيه – إلى أنَّ المعاجم قديمها وحديثها تتخذ من الدلالة الاجتماعية للكلمات هدفاً أساسياً، وتكاد توجه إليها كل عنايتها، فلا غرابة إذن ألا يفرق بعض اللغويين بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية. وهذا هو ما ارتضيناه أو قنعنا به، فكلما ذكرنا الدلالة المعجمية لا نعني بها سوى الدلالة الاجتماعية[٢].

---

(١) إبراهيم أنيس – دلالة الألفاظ، ص ٤٦-٥١.

(٢) المصدر السابق، ص ٥١.

لم يتلقَ موقف إبراهيم أنيس هذا بالقبول من جميع الباحثين، إذ رفضه "محمود السعران" وذكر بأن " القاموس لا يستطيع أنَّ يحصر جميع السياقات التي تقع فيها كل عبارة أو كل كلمة من كلمات اللغة وعباراتها"(١).

وجاء عبد القادر عبد الجليل موافقاً لما جاء به محمود السعران، إذ يرى أنه من الواجب التفريق بين الدلالتين، وذلك لأن "الدلالة المعجمية تهتم بدلالة الكلمة داخل المعجم، أما الدلالة الأخرى فتهتم بها ضمن السياق وأثناء استعمالها"(٢).

إذن، جاء سبب الرفض عند الباحثين السابقين واحداً، وذلك لأنَّ الدلالة الاجتماعية لا يمكن أنَّ تحدد إلا ضمن المقام الذي تأتي فيه ، كما أنَّ الدلالة الاجتماعية واسعة ومتشعبة فلا يمكن للمعجم حصرها.

وكذلك قال عبد الكريم مجاهد إنَّ الدلالة الاجتماعية تفترق عن الدلالة المعجمية، فالأولى أكثر كثافة؛ وذلك لأن " المعنى الاجتماعي أعمّ من المعنى المعجمي فالأخير متعارف عليه. والاجتماعي تحدده الظروف والملابسات والمجريات"(٣).

لكنني عندما قلت إنَّ الدلالتين تفترقان عن بعضهما فلا نعني أنه لا توجد صلة بينهما، فأنا سأقف هنا موقفاً وسطاً فلا اعتبر كلتا الدلالتين واحدة ، ولا أنفي الصلة بينهما. بل أرى أنَّ الدلالة المعجمية هي أصل للدلالة الاجتماعية، وذلك لأنّ الدلالة الاجتماعية تكون مستمدة من المعجم أولاً، ثم تأخذ ما يحيط بها من ملابسات خارجية تحيط بالحدث اللغوي.

---

(١) محمود السعران – علم اللغة ، ص ٢٦٥.

(٢) عبد القادر عبد الجليل – علم اللسانيات الحديثة ، ص ٥٣٧.

(٣) عبد الكريم مجاهد – الدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٦٥.

أما تمام حسّان فيرى أنَّ المعنى لابد أن يُدرس من خلال زاويتين لا غنى عنهما " المقام والمقال" لأنَّ دراسة المعنى من خلال تلك الزاويتان، تعمل على تحديد المعنى الأساسي للمفردات، والمعاني الوظيفية لها، كما يوضح المعنى بعد تأثره بالعناصر غير اللغوية المحيطة به. ووضّح هاتين الزاويتين بالرسم التالي[١] :-

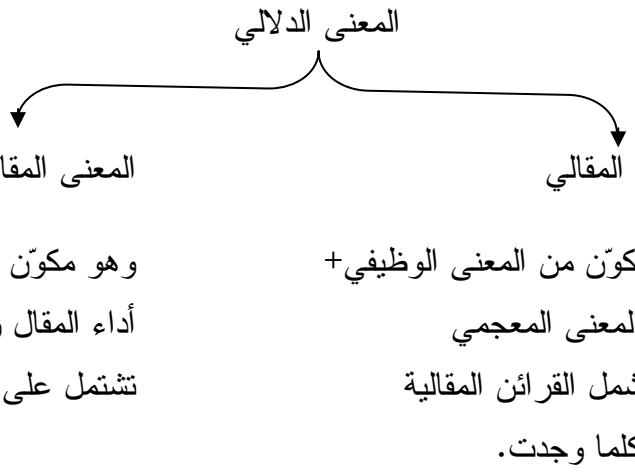

والمتتبع لدارسة المعني عند تمام حسان يلحظ أنه يعطي المعنى الاجتماعي "المعنى المقامي" أهميةً كبيرة حيث يرى " أننا حين نفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات، والصرف، والنحو، ومن تحليل العلاقات الصرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لا نستطيع أنَّ ندّعي أننا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالي، لأن الوصول إلى هذا المعنى يتطلب فوق كل ما تقدم ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو المقام[٢].

فالنص السابق يدل على أنَّ المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي غير كافيين لإدراك المعنى، فالمعنى يبقى ناقصاً ما لم يُنظر فيه إلى المعنى الاجتماعي.

---

(١) تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٣٩.

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٤٢.

ثم ضرب مثالاً يوضح فيه أثر المعنى الاجتماعي على التراكيب، وذلك أنَّ الذي يقــول لفرسه عندما يراها: " أهلاً بالجميلة" يختلف المقام في هذا الموقف عن الذي يقول العبارة نفسها لزوجته، ففي المقام الأول تكون العبارة للترويض مثلاً، أما في المقام الثاني فقد تكون للغزل أو التوبيخ(١).

كما عمل تمام حسان على تقسيم المعنى إلى عدة مستويات وهي : –

أ– مستوى النظام الصوتي.

ب– مستوى النظام الصرفي.

ج– مستوى النظام النحوي.

والمعنى الذي تؤديه هذه المستويات جميعاً ، – وفقاً لرأيه – هو معنى وظيفي. ثم يأتي المعنى المعجمي وهو الذي يقدم المعنى الاجتماعي، من هنا استنتج تمام حسان أنَّ المعنى الذي يجب أنَّ يتضح عند الإعراب هو المعنى الوظيفي فــ " إذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة، دون الحاجة إلى المعجم أو المقام"(٢).

واستدل على ذلك، ببيت من الشعر، من تأليفه ، يقول فيه(٣):

قَاصَ التَّجَبِنُ شِحَالَه بِتَرِيسِهِ الــــ فَاخِي فَلَمْ يَسْتفْ بِطَاسيةِ البَرَنْ

فجاء بألفاظ تخلو من الدلالة المعجمية، ثم بدأ بإعرابه عن طريق نظريته في القرائن. إلا أننا – في هذا البيت لا نستطيع أنَّ نَعُدَّ الكلام السابق شعراً وإن كان موزوناً، ومجارياً للعربيــة في أنظمتها، وذلك لعدم توفر دلالة معجمية لألفاظه.

---

(١) تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها، ، ص ٣٤٢.

(٢) ينظر، المصدر السابق ، ص ١٨١–١٨٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٨١–١٨٢.

فكان هدف تمام حسان، من هذا البيت إثبات ما يلي:

أ- صحة نظريته في القرائن والتعليق.

ب- إبراز أهمية المعنى الوظيفي دون المعنى المعجمي.

وقد رفض أحمد سليمان ياقوت، فكرة الإعراب دون وعي تام، للمعنى المعجمي، فحاول أنَّ يجدَّ تخريجاً معجمياً لكل لفظ من ألفاظ البيت السابق فقال مثلاً: " قاصَ كيف ندرك أنها فعل ماضٍ دون أنَّ نعرف معناها، أليس ممكناً أنَّ تكون اسم فاعل من قصا يقصو أي تباعد"(١) وأكمل بهذه الطريقة حتى نهاية البيت فهو يرى أنَّ المعنى المعجمي " هو الذي يحدد المعنى الوظيفي"(٢).

وآنس هنا بما جاء به أحمد ياقوت، وغيره من الباحثين* في رفض إهمال المعنى المعجمي، لأن من الصعب، الفصل بين العملية النحوية، والعملية الدلالية، وحتى إذا كان هناك قدر من الاتفاق ضئيل، حول وجود، نوع من التمييز، والانفصال بين هاتين العمليتين النفسيتين، فإن ذلك ليس بكافي لكي نفترض أنَّ إدراك أي قول أو فهمه يتوقف على التحليل النحوي الكامل، دون التحليل الدلالي"(٣).

فنحن نتفق مع تمام حسان في أهمية نظرية القرائن، والتعليق في الإعراب، لكن نختلف معه في التوجه الذي وجهه للنظرية.

---

(١) أحمد سليمان ياقوت – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص ٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص٨٣.

* ينظر ، عبد السلام حامد – الشكل والدلالة، ص ٦٣-٦٦. وأحمد قدور- في مبادئ اللسانيات، ص ٢٢٦-٢٢٨. في حين أنَّ هناك من أيد تمام حسان، في دعوته أمثال عبده الراجحي – في فقه اللغة في الكتب العربية، ١٥٩-١٦١.

(٣) جون ليونز – نظرية تشومسكي اللغوية، ص ٢٢٥.

أما نهاد الموسى فقد درس المعنى من خلال نظرة اجتماعية واضحة تبناها في تحليل معطيات دراسته. فرأى أنَّ النقد يدخل إلى المدرسة التوليدية التحويلية من مدخل اجتماعي صرف.

فهو ينكر عليهم نظرتهم التي مؤداها " أنَّ الظواهر اللغوية تنضبط من حيث المبدأ بشروطٍ نحويةٍ خالصة .... وأن العوامل غير النحوية مما يُلابس النحو ويتداخل وإيّاه .... لا تلعب إلا أدواراً فرعية في تشكيل المستويات المتفاوتة لأصولية الجملة"(١).

فالمعنى عند نهاد الموسى لا يتحدد إلا بعد نظرة موسعة فيما يحيط الحدث اللغوي من عوامل غير لغوية " كطبقة المتكلم، ومركزه، وطبيعة الموقف الذي يتكلم فيه"(٢).

من هنا يضم نهاد الموسى صوته إلى صوت الوظيفيين الذين " يجعلون وَكْدَهم أنْ يُظهروا أنَّ وجوهاً عريضة من الظواهر اللغوية تحكمها في الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحوية"(٣).

وللتمثيل على فكرة اجتماعية اللغة. بدأ الباحث بتلّمس النظرات الاجتماعية في التراث النحوي، ووضح كيفية ربط الظاهرة النحوية بما يحيطها من ظروف غير لغوية، فهو يرى أنَّ المعنى لا يتحقق إلا بعد الربط بين الظاهرة النحوية، ومحيطها الخارجي ليكتسب المعنى النحوي بذلك دوراً وظيفياً يضفي على الإعراب نظرةً مرنة يتعدى دوره بها تمييز الفاعل من المفعول إلى توضيح الوظيفة التي جاء ليؤديها التركيب، مع ربط الصورة التي جاء عليها التركيب مع ظروفه ومع معناه الذي يؤديه.

---

(١) نهاد الموسى – الأعراف، المجلة العربية للدراسات اللغوية، ص ١١.
(٢) المصدر السابق، ص ١٠.
(٣) المصدر السابق، ص ١١

كما أن نهاد الموسى اتفق مع مدرسة براغ في النظر إلى الجملة من منظور وظيفي* فيرفض الباحث بعض الجمل ذات التركيب النحوي الموافق لأنظمة العربية، لأنها لا تؤدي الوظيفة التي تتطلبها الظروف المحيطة بها.

فيرى أنَّ جملة :

"مات زيُدُ والشمس" لا تجوز لأن الشمس لا تموت.

كما يرى أنَّ بعض الجمل تكون صحيحة فقط ضمن شروط معينة مثل جملة : أنَّ طلعت الشمس آتِك. تجوز هذه الجملة إذا قيلت في اليوم الغائم وتقع فيما عدا ذلك(١).

فالنظرة التي ينظر بها نهاد الموسى للمعنى، عبارة عن نظرة تضع المعنى جنباً إلى جنب مع مستويات التحليل اللغوي، كما أنَّ دراسة المعنى عنده أخذت سمة تداولية اتضحت بشكل كبير عندما كشف عن العلاقة بين التركيب اللغوي وما يكتنفه من عوامل خارجية من خلال تحليله لأمثلة النحاة القدامى.

فيصدر نهاد الموسى في نظرته للغة عن رؤية اجتماعية تكون وظيفة اللغة فيها محوراً أساسياً.

أما كمال بشر فقد خصص في كتابه " دراسات في علم اللغة" جزءاً يتحدث فيه عن المعنى اللغوي.

يتطرق في مستهل الحديث عن المعنى إلى الطرق المختلفة التي سلكها الباحثون للتوصل إليه ، ويقسم تلك الطرق إلى عدة مستويات(٢) :-

أ- مستوى اللفظة المفردة. ومثال ذلك ما نجده في المعجمات.

---

* للتوسع في مفهوم "المنظور الوظيفي للجملة"، ينظر الفصل الأول من الدراسة، المبحث الثاني، ص٧١.

(١) نهاد الموسى- الأعراف، المجلة العربية للدراسات اللغوية، ص٢٧.

(٢) ينظر ، كمال بشر - دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني، ص ١٥٣.

ب- مستوى اللفظة المفردة والتركيب، ويضيف هذا المستوى إلى المستوى السابق دراسة الدلالة النحوية للتركيب.

ج- مستوى اللفظة المفردة والتركيب من وجهة نظر اجتماعية.

والأخير هو ما تحيّز له الباحث ورأى أنَّ الحدث اللغوي له جوانب غير لغوية متعددة تدخل في دراسته. كما أنَّ لهُ جوانب لغوية تسهم في دراسته كذلك، مثل علم الأصوات، والصّرف، والنحو.

فيرى الباحث أنَّ دارس المعنى يجب أنَّ يفيد مما سبق، ثم ينتقل للإفادة غير المتحققة في المعاجم، مع الكشف عن الألوان والظلال المعجمية المختلفة والمتعددة التي لا يحققها المعجم(١).

فالدراسة المعجمية وحدها ليست كافية للكشف عن المعنى فمن " الحقائق المقررة في الدرس الحديث أنَّ النحو بما هو درس للتركيب أو الجملة إنّما يدرس المعاني النحوية وليس المعاني العجمية" أي أنه يدرس معاني الأشكال ذاتها أو المعاني التي تؤدي إليها البنية اللغوية والعلاقات التي تمثلها العناصر التي تتركب معاً(٢). فسعى الباحث من اختيار هذا المستوى من مستويات دراسة المعنى إلى التأكيد على أهمية اللفظ، والتركيب، والمحيط الخارجي، لتجلية المعنى التي تخرج بها النظرة المعنوية من محيط اللفظ والتركيب، إلى محيط أوسع وأشمل.

وهكذا وبعد دراسة المعنى عندَ مجموعة من المحدثين العرب، نلحظ أنَّ منهم من درس المعنى دراسةً توزعت فيها نظرتهم إلى أنواع المعنى كاملة، فساروا بذلك على درب ابن جني مثل: إبراهيم أنيس وتمام حسان إلاّ أنَّ الأخير في الحقيقة سلَّطَ الضوء على المعنى الاجتماعي،

---

(١) ينظر ، كمال بشر – دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٥٤.

(٢) عبده الراجحي – فقه اللغة في الكتب العربية، ص ١٥٩.

والوظيفي أكثر من المعنى المعجمي. أما كمال بشر ونهاد الموسى فكانت نظرتهم الاجتماعية واضحة بشكل طغت فيه على أي نظرة وظيفية معجمية.

ونلحظ من عرض بعض دراسات المعنى عند القدامى، والمحدثين أنَّ هذهِ الدراسات لم تسر على نمطٍ أو منهجٍ واحد، كما أنها لم تتفق على تعريفٍ واحدٍ للمعنى. وفي ظني أنَّ بعض الدراسات اهتمت بالمعنى الاجتماعي والبعض الآخر بالوظيفي أو المعجمي.

أي أنَّ دراسة المعنى كانت، وما زالت تعاني من اضطرابات يعود السبب فيها إلى:

١- أنَّ المعنى قديماً لم يُدرس دراسةً كاملةً ضمن علم اللغة، بل تناولته الكثير من الدراسات غير اللغوية، مثل علم الفلسفة[١]، وعلم المنطق[٢] وغيرها من العلوم، وكل علم تناول المعنى من وجهة تختلف عن غيرها من العلوم. فلكلٍ وجهته التي يستقرئ فيها ما يعرض له من ظواهر.

٢- لم تستطع الدراسات اللغوية أن تضع للمعنى تعريفاً واحداً، يلقى قبولا لدى جمهرة اللغويين. فهناك من درس المعنى دراسةً لغويةً داخليةً، تقتصر على فحص الظاهرة اللغوية بعناصرها المختلفة فحصاً داخلياً ذاتياً، والنظر في العلائق المتنوعة التي تربط بعض العناصر ببعضها، وقد يُدرس المعنى دراسة تربطه بعوامل خارجية تؤثر في طبيعته وفهمه.

كما أنَّ هذا الاختلاف في دراسة المعنى، أفضى إلى عدم تمكُّن المدارس اللغوية المتعاقبة من وضع نظرية موحدة تلقى قبولاً لدى الدارسين.

٣- ومن أسباب اضطراب دراسة المعنى سبب يعود لطبيعة المعنى نفسه، فهو يتصف بأنه متشعب، فيدخل في دراسته الكثير من العوامل والظواهر غير اللغوية، متعددة "كالفكر،

---

(١) ينظر، أحمد مختار عمر – علم الدلالة، ص ١٥.

(٢) ينظر، عزمي إسلام – مفهوم المعنى – دراسة تحليلية – حوليات جامعة الكويت، ص ١٨.

والمعرفة، والقصد، والاستعمال والمقام ... الخ. وهي ظواهر متداخلة على نحو يصعب معهُ وضع خطوة فاصلة بينهما"[١].

فدراسة المعنى اضطربت بسبب ما ذكرتُ من عوامل، فقد تعالق بكثيرٍ من العلوم، بالتالي زادت العوامل التي تدخل في دراسته وتحديده، كما تعددت تعريفاته، فكل علم عرّفه بطريقة تختلف عن المعنى والعلم الآخر، وبسبب ذلك كله وغيره من الأسباب، وجد الدلالي نفسه أمام تساؤلات عدة منها:-

"هل تتركز الدراسة على دلالة تلك الألفاظ المفردة خارج السياق؟

أم على دراسة معاني الجمل؟ أم على هذه المعاني ضمن الإطار اللغوي المحض؟ أم يدخل عنصر المقام أيضا بالإضافة إلى السياق اللغوي؟!"[٢].

فهذا التشعب الذي اعترى المعنى، وما نتج عنه من اضطراب امتد تأثيره إلى دارسي اللغة، كل ذلك أدى إلى أنَّ يعزفوا عن دراسة المعنى لفترة زمنية معينة، لكن بسبب ارتباط المعنى بالكثير من القضايا والعلوم غير اللغوية، لم تطل هذهِ الفترة.

- **أنواع المعنى**

المعنى في الحقيقة لفظ شامل وواسع، لا يقتصر على نوعٍ واحد، بل هو عدة أنواع بينها تمام حسّان[٣].

ولا يكون الفصل بين أنواع المعنى، إلا لغرض الدراسة النظرية، لأن الواقع العملي يقتضي النظر إليها مجتمعة نظرة واحدة، وذلك بسبب طبيعتها المتداخلة.

---

(١) عزمي إسلام – المصدر السابق نفسه.

(٢) نايف خرما – أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٣١٧.

(٣) وهذه الأنواع هي ما عرضتهُ في الفصل الأول من الدراسة، المبحث الثاني، ص٤٦.

كما أنَّ هذه الأنواع لا تمثل كل ما يتشكل منه المعنى ، لكننا اخترنا تلك الأنواع بوصفها عينة للدراسة.

المعنى الاجتماعي:

يقوم الإنسان بنشاطاته ضمن مجموعة من الأحداث والأشخاص، والأصوات، وغير ذلك من العناصر التي تحيط به، تاركةً أثرها في نشاطاته.

فإذا ظهر لاعب محترف دون مستواه المعهود، عجب المشاهد منه، لكن سرعان ما يزول هذا العجب، إذا عُرف أنَّ اللاعب مريض مثلا أو أنَّ الجو ماطر ... الخ. مما قد يحيط باللاعب من ظروف صعبة، وهذا ما ذهبت إليه في بداية القول أنَّ النشاط الإنساني يتأثر بكل ما يحيط به من ظروف مادية.

واللغة كغيرها من الوسائل الإنسانية – فهي من وسائل التواصل – يختلف معنى تراكيبها باختلاف ما يحيط بها من ظواهر اجتماعية كالثقافة، والعادات والتقاليد.

فلغة أهل السياسة تختلف عن لغة أهل العلم، ويعود ذلك للاختلاف الثقافي بين الطبقات.

وإذا سمعنا خبراً مفاده:

أنَّ نساء الهند يطالبن أزواجهن، بإرجاع ما دفعنه لهم من مهور بعد ما هجروا البلاد، فتتقبل نساء الهند هذا الخبر بصورة طبيعية، لأنه من مألوف حياتهن، بينما تستنكره النساء العربيات أيما استنكار لكسره ما اعتدن عليه.

وعليه فإن المعنى الاجتماعي مرتبط بالمجتمع، وأطيافه من نحو[١]:

١- شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي

---

(١) للتوسع في هذا النقاط، ينظر:

- كريم زكي حسام الدين – أصول تراثية في علم اللغة، ص ٨٥.
- محمود السعران – علم اللغة " مقدمة للقارئ العربي"، ص ٣١١.

فعمل اللغة لا يقتصر "على العلاقة الطبيعية التي بوساطتها نميز بين جماعات المتكلمين، بل يتعدى هذه الوظيفة إلى تحديد الطبقات الاجتماعية، والمنزلة التي يشغلها الأفراد، أو الطبقة التي يتطلعون إلى الانتماء إليها"(١).

أي أننا من خلال الحدث اللغوي، نستطيع تمييز طبقة المتحدث والمستمع، فمثلاً نستطيع التعرف على الطبقة الفكرية، والثقافية لمجموعة من الأفراد، من خلال الاستماع إلى أحكامهم التي يطلقونها على محاضرة كانوا قد سمعوها، فإذا قال أحدهم : "أنَّ المحاضر ابتعد في بعض المواقع عن المنهج العلمي" نستدل من ذلك على أنَّ المتحدث ينتمي لطبقة ذات فكر وثقافة، أما إذا قال أحدهم: " أنَّ مفردات المحاضرة صعبة ولم استطع فهمها". فهذا يدل على أنه يعيش ضمن طبقة فكرية دون مستوى الأول.

٢- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة، كحالة الجو مثلاً، والوضع السياسي، والاقتصادي ... الخ ، وكل ما يطرأ أثناء الكلام من انفعالٍ ، أو غضب، أو غير ذلك.

ويقصد بذلك جميع العوامل التي تشكل المقامات المختلفة، فالمقال لا بد وأن يناسب المقام "فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام الترهيب .... وكذا مقام الكلام مع الذي يغاير مقام الكلام مع الغبي"(٢).

فجعل السكاكي لكل مقام مقال يناسبه، كما ربط بين المقامات المختلفة وطبقة المخاطبين، فمضمون كلام السكاكي يشير إلى أنَّ لكل مقام، مقال يخصه، خصصه له المجتمع. فأضحى هناك قوانين اجتماعية تمنع تجاوز المقال المحدد لكل مقام.

---

(١) عيسى برهومة – اللغة والجنس، ص٢١.

(٢) السكاكي – مفتاح العلوم ، ص ٢٥٦.

لذلك لا يجوز تهنئة العريس بقولنا : عَظَّمَ اللهُ أجْرَكُم". لأن ذلك سيحول التهنئة إلى فأل شر، على الرغم أنَّ العبارة تحمل معنى الدعاء الذي يجوز أنَّ يُقال في الفرح والشر إلا أنَّ الأعراف الاجتماعية خصته بالشر دون الفرح(١).

فهذه العبارة، وغيرها كثير ممن حدد المجتمع مجال استعمالها ما هي إلا مجموعة من الأصوات البريئة التي يضفي عليها المجتمع معنىً مضيئاً لحاجته إلى ذلك المعنى"(٢).

٣- أثر النص الكلامي في المشتركين كالإقناع، أو الألم، أو الإغراء، أو الضحك ... الخ فمعنى النص اللغوي يجب أنَّ يُدرس من خلال دراسة صورة التركيب اللغوي في نفس المتكلم والمتلقي، ومعرفة الملابسات الخارجية التي مثل فيها النص وجمعت بين المتكلم والمتلقي، فالهيكل المعنوي للنص لا يكتمل إلا بإدخال العوامل غير اللغوية التي تؤثر فيه(٣).

إلا أنَّ أثر النص اللغوي يختلف باختلاف الشعوب، والعادات والتقاليد فالحدث اللغوي الواحد قد يكون مقبولا عند البعض. ومستهجنا عند البعض الآخر، ومما يوضح ذلك ما أكدته الدراسات الاجتماعية على قبيلة الجونجا في غرب إفريقيا " فهم ينظرون إلى الأسئلة على أنها نوع من تأكيد سيادة فرد على آخر، لذلك ليس من المستحب أنَّ يوجّه التلميذ أسئلة إلى أستاذه(٤). لذلك فإن السؤال في مثل الشعوب السابقة يعرض صاحبه للاستهجان بل قد يتعدى الأمر ذلك ويعرضهُ للمسائلة القانونية.

نستنتج مما سبق أنَّ الإحاطة بالمعنى الاجتماعي تتطلب الأخذ بعين الاعتبار

معنى القول + العوامل الخارجية التي تحيط به من أشخاص وأحداث.

---

(١) ينظر، عيسى برهومة – اللغة والجنس، ص ٢٦.

(٢) صبري السيد – علم اللغة الاجتماعي، ص ١٦٩.

(٣) محمد علي الخولي – علم الدلالة، ص ٧٠-٧١.

(٤) صبري السيد – علم اللغة الاجتماعي ، ص ١٧٤.

ومن ذلك كله أرتضي التعريف التالي للمعنى الاجتماعي:-

هو المعنى الذي يُفهم من السياق غير اللغوي، ويكون له دور في تشكيل بنية مخصوصة للغة المستعملة ، بحيث يتغير بناء اللغة المستعملة بتغيّر السياقات الخارجية التي تكتنفها وتلابسها، كما يرتبط جانب من المعنى في هذا العصر، بمعتقدات المجتمع وحضارته، وتصوراته المختلفة عن الحياة، والعالم الخارجي، والعلاقات الاجتماعية(١).

ففي النص السابق تم الربط بين المعنى ومعتقدات المجتمع وحضارته وعلاقاته الاجتماعية، مما يدل على أنَّ اللغة المتضمنة للمعاني في حد ذاتها عبارة عن ظاهرة اجتماعية فهي لا تؤدي الوظائف المطلوبة منها، إلا داخل الجماعات، والمجتمعات. لذلك فـ " أنَّ الصفة الغالبة للغة هي أنها وسيلة تخاطب جماعية تُستعمل في معرض العلاقات الاجتماعية. ولا يأتي استعمالها خارج هذا العلاقات إلا نتيجة أسباب خاصة"(٢).

فاللغة مرتبطة ارتباطا وثيقاً بالمجتمع وقد نشأ عن هذا الارتباط العديد من الوظائف الاجتماعية التي تؤديها اللغة ضمن المجتمع، ولا تؤديها إذا عُزِلت عنه ومن هذه الوظائف:

- المساعدة في حل المعضلات(٣).

فعندما يعطي معلم الرياضيات طالباً مسألةً ليحلّلها، دون أنَّ يقرأ له السؤال أو يوضحه. سنجد أنَّ الطالب إما سيواجه مشكلة في حلَها أو أنَّ يحلّها لكن ضمن فترة زمنية أطول من الطالب الذي قُرأت له المسألة وتم توضيحها.

---

(١) لطيفة النجار - منزلة المعنى، رسالة جامعية ، ص ١٥.

(٢) هدسون - علم اللغة الاجتماعي، ص ٥٩.

(٣) المصدر السابق، ص١٧١.

* للتوسع ينظر:

- نايف خرما - أضواء على الدراسات المعاصرة، ص ٢١١-٢١٢.

- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٣٤٢.

– تقوم على التحكم بالأنشطة الجسدية والبشرية.

وهذا يتضّح من خلال العبارات التي يرددها المزارعون وقت الحصاد، فهي تُدِبُ فيهم النشاط، وتساعد على سرعة الإنجاز.

وفي الحقيقة أنَّ اللغة تؤدي الكثير من الوظائف الاجتماعية التي لا يتسع المجال لذكرها*.

فالعرب القدامى تنبهوا لذلك في العلوم اللغوية المختلفة، وكانت أوضح تلك المواطن حديث أهل البلاغة منذ أمدٍ بعيد : عندما رأوا أنَّ الكلام لا يكون بليغاً إلاّ إذا كان موافقا لمقتضى الحال. حتى إنهم خصصوا لبعض المقامات المعينة مقالات تناسبها فجاء قولهم " لكل مقام مقال". وسنمثل لاهتمام العرب باجتماعية اللغة بمثالٍ واحد لأن المقام لا يتّسع لأكثر من ذلك"(١).

فقد التفت العرب إلى تأثير الحركات الجسمية، والإشارات غير اللغوية، وهذا ما عُرف حديثاً بلغة الإيماءات(٢).

تقولُ – وقد صكَّتْ وَجَهها بيَمينها أبَعْلَيَ هذا بالرَّحى المُتَقاعِسُ؟

فلو قال حاكياً عنها ، "أبعلىَ هذا بالرّحى المتقاعس" – من دون أنَّ يذكر صك الوجه – لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة مُنكرة، لكنه لما حكى الحال قال : " وصكت وجهها" عُلم بذلك قوّة إنكارها وتعاظُم الصورة لها. من هنا نلاحظ أنَّ ابن جني* عوّل بشكل كبير في استخلاص

---

(١) ابن جني – الخصائص، ج١، ص٣٤.

(٢) المصدر السابق : ج١، ص ٢٤٦.

* ويشكل ما جاء به ابن جني وغيره من اللغويين العرب القدامى جذوراً لأكثر اللغات اعتماداً على الناحية الجسدية في العصر الحديث وهي لغة الصم والبكم التي تقوم على إشارات عالمية موحدة للتفاهم. وهذه الظاهرة بحد ذاتها توظيف للناحية الاجتماعية في اللغة.

المعنى على حركات الوجه، فرأى أنَّ الإشارات غير اللغوية لها الدور الأكبر في تحديد المعنى الاجتماعي وهذا ما توصل إليه فندريس في كتابه اللغة.

فهو يرى أنَّ من يلجأ إلى هذه الحركات هم طبقات معينة في المجتمع، ضمن ظروف اجتماعية خاصة، فقد يلجأ إليها طلاب المدارس، ضمن الصفوف لعدم إثارة انتباه المعلم، وقد يلجأ إليها أي شخص أراد أنَّ يتحدث مع شخص آخر يبعد عنه قليلاً. وكانت الفوضى تعمّ المكان فيصبح التفاهم بالإشارة أيسر من الحديث.

أو قد يلجأ إليها الرجال إذا أرادوا الحديث بألفاظ محظورة على النساء(١).

وفي هذا المقام توصّل نهاد الموسى إلى أنَّ " سبعين في المائة من درجة تأثير الكلام في مواقف الخطاب، مرجعها إلى ما يكون من النظرات المتبادلة عند الحديث، وأن قيمة الدلالة التعبيرية وتأثيرها يتدنيان إلى ثلاثين في المائة فحسب، إذا اقتصر الأمر على مجرد الكلام المنطوق"(٢).

نخلص من ذلك كله إلى أنَّ استعمال الحركات الجسمية في التواصل يرجع إلى أسباب اجتماعية صرفة. كما أنَّ المعنى الاجتماعي هو المعنى المستوحى من دراسة اللغة على أساس أنها مظهر من المظاهر الاجتماعية التي ترتبط بعناصر البيئة المحيطة. غير العناصر اللغوية.

ومثال هذه العوامل ما يظهر في الحدث اللغوي التالي:

أم تقول لأبنائها:

"بدلوا ملابسكم، واستعدوا لتناول الطعام".

---

(١) ينظر : فندريس – اللغة ، ص ٣٢.

(٢) نهاد الموسى – الصورة والصيرورة، ص ١٣٦.

من خلال العرض السابق، نستنتج أنه يمكن تحليل الموقف التالي عن طريق النقاط التالية:-

أ- عناصر الحدث اللغوي، وهما:

- الشخصيات (الأم ، الأبناء)

- الحدث اللغوي (القول)

ب- الأحداث المترتبة على الموقف اللغوي:

- قيام الأبناء بتبديل ملابسهم.

- قيام الأم بتجهيز مائدة الطعام.

وكل عمل ممكن أنَّ تقوم به الأم وأبناؤها لتحقيق هدفهم.

ج- الأشياء المحيطة بالموقف اللغوي:

إنَّ الموقف اللغوي محاط بالمنزل بأسره، ومحتوياته، لكننا في تحليلنا نقتصر على الأشياء ذات الصلة بالموقف اللغوي مثل : ملابس الأبناء، حقائب المدرسة – إذا كان الأبناء قادمين من المدرسة مثلا – أدوات الطعام من أطباق وسكاكين ... وغير ذلك الطعام، وكل شي آخر يتصل بالموقف اللغوي.

د- أثر الموقف اللغوي:_

- قيام الأبناء بتنفيذ ما طلب منهم.

- محاولة الأم الإسراع في تجهيز مائدة الطعام، بحيث لا تأخذ وقتاً أطول من وقت تبديل الملابس.

وكما أنَّ هناك آثارا غير مادية تأتي نتيجة الحدث اللغوي مثل : -

استعداد الأبناء نفسيا لتناول الطعام، وما ينتج عن ذلك من استعداد الجهاز الهضمي، وفتح الشهية للطعام.

وجميع العناصر السابقة تتفاعل وتتكون ضمن إطار واحد. وهو ما يدعى "المقام"، والمقام هنا هو عبارة عن صورة من صور المجتمع الأسري.

فكل ما ذكر من عناصر يدخل في تحديد معنى العبارة التي صدرت عن الأم ، وهذا المعنى هو المعنى الاجتماعي لهذه العبارة.

فالمعنى الاجتماعي يتجسد في كثير من العوامل، وهو يتبدّى مثلا في اختيار العبارات للمقام، وفي اختيار مستوى معين من مستويات اللهجات، كالفصحى والعامية، فاختيار مستوى اللهجة يدلّ على ثقافة صاحبها.

ويأتي التعدد في كثير من الأحيان خادما للناحية الاجتماعية في اللغة، ففي قوله تعالى:-

"قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لنَا مَا لَونُها قالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّها بَقَرَةٌ صَفراءُ فاقِعٌ لوْنُها . . . [١]"

تعدد خبر أنَّ، في الآية الكريمة ، ليتناسب مع الطبقة المخاطبة، وذلك لما يتصفون به من نقص في فطرتهم، وعقولهم، فهم ما برحوا يسألون عن صفات البقرة، التي أمرهم الله سبحانه ورسوله بذبحها، فكان يجب عليهم تنفيذ ما أمروا به دون طرح الأسئلة؛ لذلك تعدد خبر أنَّ في أكثر من تركيب ليتمكن أولو النقص من فهم المقصود، فهم لم يدركوا البقرة المعنية في الآية الكريمة إلا بعد ذكر ثلاث من صفاتها.

نلحظ من ذلك أنَّ اللغة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع، ارتباطاً لا يمكن فيه فصل أحدهما عن الآخر، فاللغة ما هي إلا مرآة للمجتمع يعكس فيها ثقافته، وحضارته، وعاداته، وتقاليده.

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٦٩.

كما أنَّ له أثراً واضحاً على ظاهرة التعدد النحوي، فالتعدد ما هو إلا مواكبة لحال المتكلم، وهذا ما يشكل جوهر المعنى الاجتماعي.

المعنى المعجمي :

يشكل المعنى المعجمي للمعاني الأخرى، ما يشكل الجذر للفعل، أي أنَّ المعنى المعجمي، هو الأساس الذي تنطلق منه المعاني الأخرى، فتضيف عليه الدلالات الأخرى، كالدلالة الصوتية والصرفية، والنحوية... الخ.

فهو : "الدلالة التي تؤديها المعاجم المختلفة، وذلك باهتمامها بالمعنى الأساسي للمفردة مع استقلال هذه الدلالة عن ما يمكن أنَّ يؤديه أصوات هذه الكلمة، وصيغتها من دلالات زائدة على الدلالة الأساسية(١).

فمجال الدراسة فيه محدود فهو يتمثل في البحث "في المفردات أو الثروة اللفظية المعنية، فتعنى بجمعها وتصنيفها، ثم محاولة شرحها وتفسير معانيها بصورة عامة يفيد منها الرجل العادي ، والمتخصص كلاهما"(٢).

من هنا يتضح لنا سبب تسمية المعنى المعجمي "بالأساسي"، فهو الأساس في المعاني المختلفة، لذلك لا يهتم بأي دلالة أخرى، لأن كل دلالة غير الدلالة المعجمية تعدّ دلالة إضافية.

لذلك فقد سُمّي المعنى المعجمي "بالمعنى الأساسي".

"وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة وهي التفاهم ونقل الأفكار"(٣).

---

(١) إبراهيم أنيس – دلالة الألفاظ ، ص ٤٨.

(٢) كمال بشر – دراسات في علم اللغة العام ، القسم الثاني –، ص ١٩٥.

(٣) أحمد مختار عمر – علم الدلالة. ص ٣٦. وقد يسمى أيضا المعنى الأولى، أو المركزي، أو التصوري. ينظر ، محمد على الخولي – علم الدلالة، ص ٧٦.
أحمد مختار عمر– علم الدلالة، ص ٣٦.

أما إذا خرج معنى الكلمة عن المعنى المعجمي، واكتسبت الكلمة معاني جديدة لم تكن فيها من قبل، سُمي المعنى بالمعنى الإضافي.

والمعنى الإضافي "هو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه إلى جانب معناه التصوري"(١).

ولا يتوقف المعنى المعجمي في الأنظار المعجمية الحديثة، عند دلالة الكلمة في المعجم بل يتعداه إلى :

معنى الكلمة الذي تكتسبه من السياق.

فالكلمة في المعجم لها معنى واحد، لكن عند خروجها من المعجم، تتعدد معانيها ودلالاتها، فتصبح بذلك بحاجة ماسة إلى قرينة تحدد المعنى المقصود، وهذه القرينة هي السياق.

"حيث يعتبر المسؤول المباشر عن عمليات توصيف الدلالة المحددة، حتى تكون مفهومة ومُدركة من قبل المتلقي، داخل بيئة النص(٢).

فالسياق أهم قرينة، يتم التمييز فيها بين معنى وآخر للكلمة الواحدة "، ذلك بفضل ما فيه من القرائن المقالية، فضلاً عن ارتباط كل سياق بمقام معين"(٣).

فمثلاً كلمة "أكل" من الناحية المعجمية، تحمل معنىً معجميا واحداً. فهي عبارة عن فعل، يدل على نشاط من أنشطة الكائنات الحية، وذلك في مثل قولنا:

---

(١)أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ٣٧.

وقد يسمى أيضا بالمعنى الهامشي، أو الثانوي، أو العرضي، أو التضميني. يُنظر:

– محمد علي الخولي – علم الدلالة : ص ٧٦.

– أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ٣٧.

– إبراهيم أنيس – دلالة الألفاظ، ص ١٠٧.

– بالمر – علم الدلالة، إطار جديد، ص ٥٨.

(٢) عبد القادر عبد الجليل – علم اللسانيات الحديثة، ص ٥٣١.

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٣.

"أكلَ الولدُ الطعامَ"

إلا أنَّ هذا المعنى المعجمي يختلف ويتعدد معناه باختلاف السياق الذي تقع فيه الكلمات فمثلا في قولنا:

- أكلت النارُ الغابةَ.

- أكلت الشمسُ الأوراقَ.

هنا تأخذ كلمة "أكل" معنى جديداً، وهو معنى (الحرق) أي أحرقت النار الغابة، أحرقت الشمس الأوراق.

كذلك فإنها تأخذ معنى جديداً ثالثاً عندما نقول:

- أكلت الرطوبةُ الخشبَ.

- أكلَ العفنُ التفاحةَ.

- أكلَ الصدأُ الحديدَ.

(أكل) جاء بمعنى (أتلف).

نلحظ أنَّ معنى أتلف وأحرق، قريب بعض الشيء من معنى الكلمة أكل، لكن أكل قد تأخذ معنىً رابعاً بعيداً بعض الشيء، مثل قولنا:

- أكل الطالب الكتاب.

أي درسه بشكل جيد.

فالكلمة الواحدة، يتعدد معناها، كلما وقعت في سياق مختلف، وهذا التعدد يُمكّننا من الوصول إلى المعنى المراد بطريقة أكثر جاذبية، وأكثر تعبيرياً.

فقولنا:

أكلت الرطوبةُ الخشبَ.

أبلغ وأكثر تعبيرا عن الحدث من قولنا "أتلفت الرطوبة الخشب" وذلك لما أضافه اللفظ "أكل" من مبالغة في علمية الإتلاف.

فالكلمة لا تُحدد بالتعريف التجريدي التي ترسمه المعاجم، إذ يتأرجح حول المعنى المنطقي لكل كلمة، جو عاطفي يحيط بها وينفذ فيها، ويعطيها ألوانا مؤقتة على حسب استعمالها هي التي تكوّن قيمتها التعبيرية(١).

يرى فندريس أنَّ المعجم لا يعطي، معاني المفردات جميعا.

فالكلمة يؤثر منها الكثير من العوامل، كالسياق الذي تقع فيه، – كما لحظنا ذلك – وكذلك ما ذكره فندريس من جو عاطفي وغير هذه العوامل كثير.

وهذا يفسر لنا رأي محمود السعران في أنَّ "المعنى المعجمي قاصر عن توضيح دلالات الألفاظ"(٢).

لأن هذه الدلالات – التي تحدث عنها السعران – "إنما يتم إدراكها إدراكاً وثيقاً في الكلام المنطوق في المواقف اللغوية الحية، وما يرتبط بها من ظروف وملابسات"(٣).

إلا أنَّ غيره من الباحثين* خالفوه الرأي، وذلك لأن وظيفة المعجم وظيفة محددة، تختص في توضيح المعنى الأساسي فقط، كما أنَّه ليس في وسع المعجم، أنَّ يشمل كل ما تدل عليه الكلمة من دلالات، لأن ذلك يحيل المعنى المعجمي إلى عمل صعب وشاق وطويل لا ينتهي، لكثرة الدلالات التي قد تدل عليها الكلمة الواحدة.

---

(١) فندريس – اللغة ، ٣٣٥.

(٢) محمود السعران – علم اللغة ، ص٣٢٠

(٣) كمال بشر – دراسات في علم اللغة العام ، القسم الثاني – ص ١٩٦.

* من أمثال:

– أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ٤٨.

– فايز الداية – علم الدلالة العربي، ص ٢١٨.

ويُعد المعنى المعجمي من المعاني المحرِّضة لظاهرة التعدد، ويتضح ذلك من خلال قوله تعالى :"**وإذا آتينا موسى الكتاب والفرقان لعلكم**"[١].

فقد تعدد المفعول به في لفظة (الكتاب والفرقان)، ويتبادر لنا من هـاتين الكلمتـين أنَّ معناهما واحد هو التوراة، وهذا ما لم يُقصد، فالتوراة هي ما قُصدت من الكتاب، أما الفرقان فإن من معانية المعجمية، التفريق بين الحق والباطل.

فالمعنى المعجمي عمل على إغناء ظاهرة التعدد في الآية السابقة.

كما أنَّ المعنى المعجمي، يتم على إثره – في بعض التراكيب – جواز التعدد أو الامتناع عنه.

فـ (ظَنَّ) في الأصل تنصب مفعولين إلا أنَّ ذلك يتقيد بمعناها المعجمي ، لمعنى أنهـا تنصب مفعولين طالما لم يخرج معناها المعجمي عن (الرجحان)، أما إذا خرج عن ذلـك فهـي تكتفي لمفعول واحد لذلك " يجوز أنَّ تقول ظَنَنْتُ زيداً ، إذا قال : من تَظُنُ، أي من تَتَّهِمْ؟ فتقول ظَنَنْتُ زيداً، كأنه قال : اتَّهمتُ زيدا ، وعلى هذا قيل ظنين (أي متَّهم) [٢].

فجاز في ظَنَّ الاكتفاء بمفعول واحد، لأنها تحمل دلالة معجمية لا تـسمح لهـا بتعـدد المفعول به معها ، ولم يَجُزْ ذلِكَ في غيرها من الأفعال، لأنه لا يصح لها أنَّ تحمل مثل لـذلِك لمعنى المعجمي.

المعنى الوظيفي:

المعنى الوظيفي من المعاني التي يجب على المُعرِب إدراكها، عنـد الإعـراب، فهـذا المعنى لا يهتم بالعامل، وأثره في المعمول، من حركة أو سكون، أو حذف، بينما يهتم بتجديـد

---

(١) سورة البقرة : آية ٥٣.

(٢) سيبويه : الكتاب ، ج١، ص١٢٦.

وظيفة كل ما جاء في الجملة من كلمة ، أو تركيب ، فمعرفة الكلمات، أو التراكيب، التي تؤدي وظيفة الفاعل، والمفعول ، والمبتدأ والخبر ... الخ الهدف من ذلك ربط الجملة العربية المختلفة التراكيب، مع الحالات الفكرية، والنفسية، للمتكلم ، والمخاطب، والموقف المقالي.

وقد جاء في كتب المحدثين[١] الكثير من التعريفات ، للمعنى الـوظيفي فهـو : بيـان الوظيفة النحوية للكلمة ، وفي التراكيب كالفاعلية، والمفعولية والحالية ، والنعتية، والإضافة"[٢].

ويفهم من ذلك أنه لا يصح الوقوف عند الكلمة في الإعراب بالقول إنها اسم موصول أو ضمير، أو اسم الإشارة .... الخ، لأن لا يبين لنا الوظيفة النحوية التي تؤديها الكلمة أهي فاعل؟ أم فعل؟! أم مفعول به؟!

كما تبين لنا أنَّ الوظائف النحوية، متعددة، حتى للكلمة الواحدة، فقولنا:

رأيت خالداً أكل خالدٌ التفاحةَ

فالمعنى الوظيفي لكلمة "خالد" ليس معنى ثابتا، فأخذت في الأولى معنى المفعـول بـه، وفي الثانية معنى الفاعل، وذلك لأن المعنى الوظيفي يعتمد على الصلات والروابط بين أجـزاء التركيب، وهذه الصلات والروابط متغيرة من جملة إلى أخرى.

وما ينتج عن المعنى النحوي، من دلالة تسمى الدلالة النحوية وهي أنَّ يكـون للكلمـة دور اجتماعي وفكري، وذلك عندما تحل في موقع نحوي معين في التركيب، وتـؤدي وظيفـة الفاعلية، أو المفعولية، أو الحالية، أو النعتية، أو الإضافة، أو التمييز[٣]... الخ.

---

(١) ينظر، رمزي منير بعلبكي – معجم المصطلحات اللغوية، مادة Grammatical meaning، ص ٩٠.
– مصطفى جمال الدين – البحث اللغوي عن الأصوليين، ص ٩.
– عبد الكريم مجاهد – الدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٦٥.
(٢) محمد إبراهيم عبادة – الجملة العربية – دراسة لغوية نحوية– ، ص ١٨٠.
(٣) فايز الداية – علم الدلالة العربي ، ص ٢١ بتصرف.

ففي قولنا:

"يهجر الشباب بلادهم طلبا للعمل أو الدراسة".

تؤدي "طلباً"، وظيفة المفعول لأجله، وجاءت لتحقق دوراً اجتماعياً وفكرياً يتعلق بتعليل ظاهرة الهجرة.

كذلك في قولنا: امتحن المعلم طلابه:

فجاء " المعلم ليؤدي وظيفة الفاعل التي يبرز من خلالها العلاقة الاجتماعية القائمة بين المعلم وطلابه، حيث يكون المعلم هو المسؤول والموجه لطلابه.

لذلك فإن الناحية الاجتماعية، مهمة في إدراك المعنى الوظيفي وهذا ما نجده في المعنى المعجمي، فهو لا يقل أهمية عن المعنى الاجتماعي عند التحليل الوظيفي.

فرفض ابن هشام إعراب فواتح السور على أنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وذلك لانعدام الدلالة المعجمية فيها(١).

ثم ظهر ما يعرف بالنحو الوظيفي، وهو دراسة جعلت المعنى النحوي جل اهتمامها، حيث ركزت على الناحية الجمالية في النحو، ونلحظ بدايات هذا الاهتمام في القرن الخامس الهجري عند الجرجاني ومن ثم الزمخشري، من هنا بدأ الاهتمام بالمعنى النحوي وقيمته الجمالي، بعد أن كان الاهتمام منصبا على الإعراب، وحركات أواخر الكلم، والعامل، وغيرها من القضايا النحوية والتركيبية والصرفية(٢).

ولكن هذا لا يعني أنَّ الملامح الوظيفية في النحو العربي لم تكن قبل القرن الخامس الهجري، لأننا نستطيع تلمس هذه الملامح عندَ من جاءوا قبل القرن الخامس الهجري، لكن بقيت

---

(١) ابن هشام – مغني اللبيب، ج٢، ص ١٨٠.

(٢) هدى سالم عبد الله آل طه – الأعراف بين علم النحو وعلم المعاني، رسالة جامعية، ص ٥٢.

هذه الملامح في الأغلب هامشية إلى القرن الخامس الهجري تقريباً، حيث عد بعض الدارسين الخليل وسيبويه من روَّاد الاتجاه الوظيفي[١].

فقد قسم سيبويه الكلام إلى خمسة أنواع، بناء على معيار الاستقامة والمحال فهناك[٢]:

- **المستقيم الحسن مثل:** أتيتَكَ أمس.
- **المحال مثل :** أتيتَكَ غداً.
- **المستقيم الكذب مثل :** حملتُ الجبلَ.
- **المستقيم القبيح مثل :** قد زيداً رأيت.
- **المحال الكذب مثل :** سوف أشرب ماء البحر أمس.

فالحسن والقبيح عند سيبويه – كما هو واضح – متعلقان بالصحة النحوية، أي أنهما مرتبطان بتلاقي الوظائف النحوية، على الوجه الذي ترتضيه قواعد اللغة التركيبية وقوانينها، وأما "المستقيم" و "المحال" فمتعلقان بالصحة الدلالية حسب القوانين المتعارف عليها من قبل الناطقين بالعربية[٣].

فنلحظ أنَّ سيبويه ميَّز بين نوعين من الانحرافات المعيارية، فميز بين الانحراف عن المعيار النحوي والانحراف عن المعيار الدلالي، مقيماً نظرته على ملاحظة العلاقات النحوية والدلالية بين مكونات الجملة، وهذا بالضبط ما يقوم عليه المنهج الوظيفي.

فسيبويه في تحليله للمثال السابق لم يقتصر على التحليل الذاتي للغة من خلال ما وصفهُ النحويون لها من القواعد المستنبطة مما وصلَ إليهم من المصادر الأساسية التي اعتمدوها في

---

(١)هدى سالم عبد الله آل طه – الأعراف بين علم النحو وعلم المعاني، رسالة جامعية، ص ٥٢.

(٢) سيبويه – الكتاب ، ج١، ص٢٣.

(٣) ميخائيل – ج – كارتر: قراءة ألسنة للتراث اللغوي العربي الإسلامي ، حوليات الجامعة التونسية، ص ٢٢٤.

تعقيد هذه القواعد، بل اعتبر كل ما لهُ علاقة باللغة عنصراً هاماً في بنائهـــا، ولـــم يكـــن دور المعطيات الخارجية والظروف العامة أقل من غيرها من العناصر"[١]. وذلك لأن سيبويه اعتمدَ في تقسيمهِ للكلام على مدى موافقتهُ أو مخالفتهُ للواقع.

وقد انشق عن المنهج الوظيفي عددٌ من الاتجاهات منها:

أ – مدرسة براغ[٢]

في هذه المدرسة تحوَّلت النظرة إلى اللغة من نظرةٍ شكليةٍ بحتة، إلى نظرةٍ وظيفيـــة ، يُربط فيها الشكل والتركيب، مع الوظيفة التي تؤديها اللغة، من هنـــا بـــرزت فكـــرة المنظـــور الوظيفي للجملة الذي يقوم على أساس القيمة الاتصالية للغة.

فاللغة في منظور مدرسة براغ لها ثلاثة مستويات:

١- المستوى النحوي.

٢- المستوى الدلالي.

٣- المستوى الكلامي.

وفي المستوى الأخير يتفاعل المستوى النحوي، والدلالي في عملية الاتصال الذي برزت منه الفكرة التي ميزت مدرسة براغ، فكرة " المنظور الوظيفي للجملة" الذي يقوم فيـــه التحليـــل على أساس القيمة الاتصالية للغة.

وفي المنظور الوظيفي تُقسم الجملة إلى مسند ومسند إليه، حيث يأتي المسند في الغالب ثم يتبعه المسند إليه.

---

(١) موسى الشلتاوي – دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، رسالة جامعية، ص١٥٣.

(٢) يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي، عالم الفكر، ص ٧٥-٨٠.

إلا أنَّ هذا المنظور الوظيفي لم يبق على هذه الحال طويلا بل أضحى أكثر مرونةً عندما ظهر ما يُعرف "بدينامية الاتصال". التي فيها تُقسم المجلة إلى:

أ- مسند ب- مسند إليه ج- وحدة انتقالية (حال، ظرف.....)

فأُلغي بذلِك التقسيم الحاسم للجملة الذي يقسمها إلى :

(مسند ومسند إليه) فقط

كما ظهرت المرونة في عملية تحديد المسند إليه، فالمسند إليه في هذه الدينامية لا يُحدد موقفه بشكل ثابت ، بل يُحدد على أساس السياق، فالسياق هو الذي يحدد، أي عناصر الجملة يحمل المعلومة الجديدة للسامع بالتالي ليمثل بذلِك المسند إليه.

وإليك أمثلة توضح ما سبق

السياق ١: ماذا درست اليوم؟

الجملة : درست اليوم امتحان الرياضيات

(وحدة انتقالية) (مسند إليه)

السياق ٢: لقد ذهبت إلى السوق في وقت مبكر جداً

- ولماذا

الجملة : لأُحضِر الحليب فور وصوله

(مسند إليه)

فتعد الجملة الثانية بأكملها (مسنداً إليه)، لأن السامع يجهل المعلومة بشكل كامل وليس لديه أدنى فكرة عنها، بينما في الجملة الأولى لم يجهل السامع سوى اسم المادة المدروسة، لهذا مَثلَت مادة الرياضيات المسند؛ إليه لأنها تحمل أعلى دينامية اتصال.

وكما تجلت "دينامية الاتصال" في الجمل السابقة، فإننا نستطيع تلمسها في جمل التعدد.

السياق ١ : كيف كان الحفل؟

الجملة ١: كان الحفل جميلاً

(وحدة انتقالية) (مسند) (مسند إليه)

الجملة ٢ : كان الحفل جميلا ورائعا

(وحدة انتقالية) (مسند) (مسند إليه١) (مسند إليه٢)

الجملة ٣ : كان الحفل جميلا ورائعا وطويلاً

(وحدة انتقالية) (مسند) (مسند إليه١) (مسند إليه٢) (مسند إليه٣)

فنلحظ من ذلك أنه كلما زاد تعدد الوظائف النحوية، ارتفعت درجة "دينامية الاتصال" في الجملة. وازدادت غزارة.

ب – مدرسة لندن

أهم فكرة تميز مدرسة لندن هي : "تأثير الاعتبارات العملية في سير الدراسات اللغوية"(١).

فأصحاب هذه المدرسة يرفعون من شأن الأحداث العملية والمادية في دراسة الأحداث اللغوية، من هنا ظهرت نظرية سياق الحال التي نظر فيها فيرث إلى المعنى " على أنه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة، فهو ليس وليد لحظة معينة لما يصاحبها من صوتٍ أو صورةٍ، ولكنه أيضاً حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع"(٢).

فيقصد " بالمواقف الحية جميع الأمور المادية التي تكتنف الحدث اللغوي.

---

(١) يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ، عالم الفكر، ص ٨١.

(٢) المصدر السابق، ص ٨١.

من هنا جاء الاعتراض على كيفية دراسة، أثر الأمور المادية على الحدث اللغوي، فهي أمورٌ كثيرةٌ ومتشعبة.

فجاء الرد على ذلك بـــ " أنَّ نظرية سياق الحال لا تَعنَى بإعداد قوائم عـــن الظـــروف المادية، فإعداد مثل هذه القوائم في غاية الصعوبة ..... ولكن الفكرة ترتكز على مبدأ الاختيـــار أو الصلة المباشرة"(١).

فأصحاب نظرية سياق الحال يرَوْنَ أنَّ الظروف المادية المحيطة بالحـــدث اللغـــوي، لا نُخْضِعُهَا جميعها للدراسة، بل نختار منها ما نلحظ أنَّ له تأثيراً على هذا الحدث.

فلو تصورنا مشهداً لصف دراسي تعمُّ فيه الفوضى، وفجاءة نسمع صوت المعلم قائلاً:

جملة ١ : ما هذا الصف، المنظم ؟

"فالأمور المادية المتعلقة بهذه الجملة هي : الصف ، والطلاب والفوضى التـــي تـــشمل الطلاب، والمقاعد، وأثاث الصف.

جملة ٢ : ما هذا الصف المنظم الهادئ؟

فإن هذه الجملة تشمل الأمور المادية السابقة، بالإضافة إلى ارتفاع صوت الطلاب.

جملة ٣ : ما هذا الصف المنظم الهادئ النظيف؟

وكذلك تشمل هذه الجملة جميع الأمور المادية في الجملة (١+٢) بالإضافة إلى الأوساخ المترامية في أرجاء الصف.

فمن التحليل السابق نخلص إلى أنَّ:

١- الظروف المادية تزداد كلما زادت الوظائف المتعددة في الجملة .

---

(١)يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ، عالم الفكر، ص ٨٣.

٢- الظروف المادية البعيدة عن الحدث اللغوي لا تخضع للدراسة مثل موقع المدرسة. أثاث المدرسة ، الطلاب خارج الصف ... الخ.

وكذلك تتوضح العلاقة بين التعدد والمعنى – بالإضافة للأمثلة السابقة _ من خلال قوله تعالى.

"رَبَّنَا وابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ والحِكْمَةَ"(١).

فسبب التعدد في وظائف الرسول – صلى الله عليه وسلم – وترتيبها بهذه الطريقة، كي تتناسب مع الفطرة الإنسانية القائمة على التدرج، والتسلسل مع كل ما هو جديد عليها، لذلك طُلب منه أن يقرأ عليهم ما أنزله الوحي مجرد قراءة، ثم يطلب منهم تعلم ذلك وتطبيقه(٢).

نخلص من ذلك إلى أنَّ الاتجاه الوظيفي يتميز عن غيره من الاتجاهات اللغوية الأخرى التي درست اللغة، بأنه يربط بين الوظيفة التي تؤديها اللغة، وبين الملابسات غير اللغوية التي تحيط بالحدث اللغوي فور صدوره.

فهذا المعنى ما هو إلا رصد للدلالات التي تترتب على العلاقات التي ترتبط بها بالكلمات داخل النص، ضمن السياق الكلي فتبرز لنا الوظائف أو المعاني النحوية المختلفة.

- **أثر التعدد في المعنى:**

ويعد التعدد ذا أثرٍ بالغ في المعنى، فتعدد المعنى النحوي ليس فضله يَمَيْز الكَلِمْ، بل يأتي لدلالات معنوية عديدة، منها :

---

(١) سورة البقرة : آية ١٢٩.

(٢) ينظر، المزمخشري – الكشاف، ج١، ص ٢١٥.

١- الانتقال من المعنى العام إلى المعنى الخاص

أ – قال تعالى :" **يَا أَيُّها الَّذينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ شُهَداءَ للهِ وَلَو عَلى أَنفُسِكُمْ أو الوَالِدَين أو الأَقرَبِينَ**"(١).

فجاء خبر كان متعددا (قوامين بالقسط، شهداء لله)، فلم يكتف الفعل الناقص(كان)، بخبر واحد، بل تعدد خبره، وجاء على هذا الترتيب، لينتقل المعنى من معنى عام إلى معنى خـــاص، فـــ "تقدمت صفة قوامين بالقسط على شهداء لله لأن القيام بالقسط أعم، والشهادة أخص"(٢).

وهنا تكمن فائدة التعدد فلو ذكرت صفة (قوامين بالقسط) فقط، لبقي المعنى عاماً واسعاً، ولو ذكرت صفة (شهداء لله)، لظل المعنى خاصا ضيقا، لكن التعدد جاء ليجمع بين المعنيين.

كما أنَّ التعدد هنا جاء بدلالةٍ أخرى، غير الدلالة السابقة، وهي جعل الخبر الأول شرطاً من شروط تحقق الخبر الثاني، فجعل العدل هنا شرطاً أساسياً من شروط قبول الشهادة، فالشاهد لا تقبل شهادته، إذا لم يكن عدلاً موثوقاً به(٣).

ب– قال تعالى: " **وَلَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُم عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّم حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ**"(٤).

فنعتت الآية الكريمة، الرسول – صلى الله عليه وسلم– بنعوتٍ متعددة، وهي "من أنفسكم وعزيز عليه ما عنتم، وحريص عليكم، ورؤوف ورحيم".

---

(١) سورة النساء آية ١٣٥.

(٢) أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط في التفسير ، ج٤، ص ٩٤.

(٣) ينظر ، الألوسي – روح المعاني في تفسير القرآن ، ج ٣، ص ١٦١.

(٤) سورة التوبة، آية ١٢٨.

وفي هذه الصفات، انتقل المعنى، من المعنى العام إلى المعنى الخاص فـ "جاء الخطاب عاماً بقوله: عزيز عليه ما عنتم، حريص عليكم ...".

ولما كانت الرأفة والرحمة خاصتين جاء معلقهما خاصاً وهو قوله " بـالمؤمنين رؤوف رحيم"[١].

فذكرت نعوته – عليه السلام – المتعلقة بعامة الناس أولاً، ثم المتعلقة بجماعة خاصة من الناس.

٢- الانتقال من المعنى الخاص إلى المعنى العام:-

قال تعالى : "**التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالمَعْرُوفِ النَّاهُونَ عَنْ المُنْكَرِ والحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ وَبَشِرِ المُؤْمِنِينَ**"[٢].

يُلحظ تعدد النعوت، في الآية الكريمة، غير أنَّ النعوت جاءت على قسمين، قسم استخدم فيه العطف، وقسم لم يستخدم فيه.

فلم يستخدم العطف في الصفات الأول، "لشدة الاتصال"[٣]، أما في القسم الثـاني "فإنـه يجوز اختلاف فاعلها ومن تعلقت به"[٤].

فجاء العطف لدلالة، فهو لم يستخدم مع الصفات التي تخص الشخص نفسه، وتتصل به لكنه استُخدم مع صفة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإقامة حدود الله، وهي صفات في الشخص لكن متعلقة بغيره.

---

(١) أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط ، ج٤، ص ٩٤.
(٢) سورة التوبة، آية ١١٢.
(٣) الألوسي – روح المعاني، ج٦، ص٣٠.
(٤) المصدر السابق، ج٦، ص ٣٠.

كما أنَّ الصفات المتعلقة بالآخرين لم تُذكر أولاً، لأن الإنسان "المُكَمِّل لا يكون مُكمِّلاً حتى يكون كاملاً في نفسه، وبهذا يتسق النظم أحسن اتساق من غير تكلُّف"(١).

وبذلك انتقل المعنى، مما يخص الإنسان، إلى ما يخص غيره. كما أنه تعالى : " أتى بترتيب هذه الصفات في الذكر على أحسن نظم ... فإنه قدم التوبة أولا، ثم ثنَّى بالعبادة إلى آخرها"(٢).

٣- تأكيد المعنى:-

قال تعالى : "**قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُوماً مَدْحُورًا**"(٣).

فأمر الخروج من الجنة، جاء هنا مرتبطا بحال معينة، وهي الذم والطرد، وجاءت الحال الثانية مؤكدة لمعنى الحال الأولى فـ "مذءوماً" أي لعيناً، و(مدحورا) أي مبعداً من رحمة الله، واللعنة هي بحد ذاتها خروج من رحمة الله(٤).

٤- الجمع بين متناقضين: -

قال تعالى: "**ذَلِكَ عَالِمُ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ العَزِيزُ الرَّحِيمُ**"(٥) تعدد المضاف إليه هنا عن طريق العطف (الغيب والشهادة)، وهي بمنزلة نعوت، نعت الله – تبارك وتعالى – نفسه بها، فالتعدد في العطف، أفاد الجمع بين صفات متناقضة في الوقت نفسه، وهي قدرته سبحانه على علم الغيب والشهادة، في آنٍ واحد، كما تقدم علم الغيب، لأنه أكثر إعجازاً من علم الشهادة.

---

(١) الألوسي: روح المعاني ، ج٦، ص ٣٢.
وللتوسع ينظر ، أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط، ج٥، ص١١٢.
(٢) السمين الحلبي – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص ٥٠٨.
(٣) سورة الأعراف ، آية ١٨.
(٤) ينظر أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط، ج٥، ص ٢٣.
(٥) سورة السجدة، آية ٦.

٥- الخروج بمعنى جديد:

ففي قولنا : - زيدٌ راكعٌ ساجد

تعدد الخبر (راكع ساجد)، وذلك للإتيان بمعنى جديد، لم يُذكر صراحةً، بل دلَّت عليه الأخبار المتعددة ضمنيا وهو (كثرة العبادة).

٦- الاتساع في المعنى:

قال تعالى: "**يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أنَّ يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه . . . .**" (١).

فجاء المستثنى متعدداً في قوله : "**أَنَّ يُؤْذَنَ لَكُمْ وغَيْرَ نَاظِرِين**" والتقدير إلا وقت أنَّ يُؤذن لكم، فتعدد المستثنى أفاد الاتساع في المعنى، ولأنه لم يكتف بتحديد وقت الدخول بل امتد ليشمل الحال التي يجب أنَّ يدخل بها.

فـ "... وقع الاستثناء على الوقت، والحال معاً، كأنَّه قيل : لا تدخلوا بيوت النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا في وقتَ الإذن ولا تدخلوها إلا غيرَ ناظرين"(٢).

ومن خلال الأمثلة السابقة، نخلص إلى أنَّ التعدد نفسهُ له دلالة، كما أنَّ الترتيب في الوظائف المتعددة، يضيف دلالة جديدة، إلى الدلالة السابقة.

ودلالات التعدد - آنفة الذكر - عُرضت تمثيلا، وليس حصراً، فهناك الكثير من الدلالات التي قد يخرج بها التعدد، وتتنوع بتنوع الوظائف المتعددة، والسياقات التي تقع فيها وغيرها من العوامل.

---

(١) سورة الأحزاب، آية ٥٣.

(٢) الزمخشري - الكشاف، ج٣، ص٥٦٣.

المبحث الثالث

التركيب والدلالة

اقترن لفظُ التركيب بالدلالة، ولفظُ الدلالة بالتركيب خصوصاً في الدِّراسات الحديثة، فأضحت العلاقة بينَ المصطلحين، وكأنها علاقة عرفية فلا يُذْكَرَ مصطلح التركيبِ إلاَّ واستدعى في الذهن مصطلح الدلالة.

وهذهِ العلاقة ليست وليدة الدراسات الحديثة، بل قامت هذه الدراسات بزيادة التركيز على هذه العلاقة.

فالعلاقةُ بين التركيب والدِّلالة تحَّدثَ عنها القُدامى، وتجلَّت بداية هذا الحديث عندما أثاروا قضية العلاقة بين (الرمز اللغوي والمعنى)، أي الكلمة ومعناها، فكان لا بُدَّ لهم من دراسة العلاقة بين الكلمة والمعنى قبل سبر أغوار الجملة، فها نحنُ نرى أنَّ العرب القدامى ربطوا بين الأصوات، وما تدل عليه من معانٍ فكان ابن جني مثلا مثلاً يدرس العلاقة بين اللفظ ومدلوله، عن طريق عَوْد أصوات الكلمة الواحدة إلى أصل مشترك، ودراسة دلالة كل صوت. "ومن ذلك قولهم شدَّ الحبلُ ونحوه، فالشين بما فيهما من التفشي، تشبه بالصوتِ أوَّلَ انجذابِ الحبل قبل استحكام العقْدِ، ثم يليه إحكامُ الشدَّ، الجذب وتأريب العَقْدِ فَيُعَبَّرُ عنه بالدّالِ التي هي أقوى من الشين، لا سَّيما وهي مُدَغَّمَةٌ فهو أقوى لصنعتها، أدلُ على المعنى الذي أُرِيدَ بها[١].

فيرى ابن جني أنَّ الحروف جاءت مرتبة على هذا النحو، ترتيبا يتناسب مع تسلسل الحدث الذي تدل عليه، وهذا الترتيب في رأيه ترتيب مقصود، جاء وفق إرادة المتكلم ولم يكن اعتباطياً.

---

(١) ابن جني – الخصائص، ج٢، ص ١٦٥.

لكن دي سوسير يرى أنَّ الأرجح في العلاقة التي تربط الشكل الصوتي ومعنى الكلمة علاقة اعتباطية، وارتكز في رأيه على بعض الأمثلة التي تفتقد للروابط التي تربط الشكل الصوتي للكلمة مع معناها مثل كلمة (أخت) [١].

وقد تبنى رأي (دي سوسير) عددٌ من الباحثين المحدثين مثل عبده الراجحي، حيث يرى أنّهُ لا توجد "صلة طبيعية للرمز بالشيء فعلاقة الكلمة بالمعنى، أو اللفظ بالشيء علاقة تحكمية اعتباطية، عُرفية، تولد داخل المجتمع وتتغير بتغير الزمان، والمكان"[٢].

إلا أنني أُرجح في هذه القضية رأي إبراهيم أنيس، الذي يرى فيهِ أنَّ العلاقة بين الرمز ومدلولهِ " في بعض الألفاظ أوضح منها في البعض الآخر، ومرجع هذا إلى الظروف الخاصة التي تحيط بكل كلمة .... فإذا تصادَفَ أنْ عَنَى أحد المتكلمين بأصوات لفظ من الألفاظ، واستدعى انتباههُ أكثر من غيره، لا يلبث أن يعقد الصلة الوثيقة بينهُ وبين دلالتهُ، ويتصور نوعاً من المناسبة بين تلك الأصوات، وما تدلُ عليه"[٣].

ففي الحقيقة أنَّ بعض الكلمات ترتبط بحالة نفسية، أو فكرية، أو عاطفية مثلاً عند السامع، لذلك فإن أصواتها تستدعي الدلالة بشكلٍ أوضح وأسرع من أصوات الكلمات الأخرى.

كما أنَّ دراسة الدلالة، لم تقتصر على دراسة دلالة الكلمات، بل امتدت لتشمل دلالة الجمل، لأنَّ اقتصار بحث الدلالة على الكلمات دون التراكيب، لا يوفر للدارس الغزارة الدلالية، التي توفرها دراسة التراكيب.

---

(١) ينظر، دي سوير– علم اللغة العام، ص ٨٧–٨٨.

(٢) عبده الراجحي – فصول في علم اللغة، ص ١١٧.

(٣) إبراهيم أنيس – دلالة الألفاظ، ص ٧١.

فـ "ليست الكلمات وحدها التي تؤثر في تفكيرنا، بل يؤثر تركيب الجملة أيضاً في ألوان المعنى"(١).

ويُقْصَد بعبارة " ألوان المعنى" – في النص السابق – أي المعاني المتعددة التي يؤديها التركيب.

فالتركيب يتكون من عدد من الكلمات، هذه الكلمات ترتبط ببعضها البعض عن طريق علاقات نحوية، وهذه العلاقات تختلف باختلاف ترتيب مكونات الجملة، أي باختلاف "تركيبها"، والتغير في هذه العلاقات، تؤدي إلى التغير في معاني التراكيب، فيظهر لنا المعنى بذلِكَ في صورة ألوان متعددة، أي أنَّ " الذي سيكون أساسياً في الدلالة هو الطريقة التي تترتب وفقها معاني الكلمات، لتكوِّن معاني الجملة"(٢).

ومَثَلُ ذلِكَ ما نلحظهُ من فرق في معنى قولنا:

يأكل الولدُ التفاحةَ والولدُ يأكل التفاحة

فلفظ (الولد) في الجملة الأولى أدَّى معنىً نحوياً وهو (الفاعل)، أمَّا في الثانية فقد أدَّى معنىً نحوياً آخر، وهو (المبتدأ).

وفي تقديم الفاعل (الولد)، على الفعل (يأكل)، تخصيصٌ وحصر، فقد خصصنا (الولد) بعملية الأكل، وحصرناها عليه دون غيره، حتى لا يتسلل شكٌ لذهن المُخاطب بأنَّ الذي يأكل رجلٌ مثلاً، وهذا التخصيص والحصر مالا نجدهُ في قولنا: " يأكل الولد" الذي يدلُ على عملية الأكل دونَ تخصيصها(٣).

---

(١) عبده الراجحي – فصول في علم اللغة، ص ١٩٨.

(٢) ريمون لوبلان، وكلود جرمان – علم الدلالة، ص ٣٠.

(٣) ينظر، عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز، ص ١٦٢-١٦٣.

فالدارس للتراكيب اللغوية يلحظ أنَّ " النحاة ينطلقون من النظر إلى التراكيب أولاً على أساس أنَّ لها أصولاً تركيبية تتوافق مع القواعد التي يضعونها، فإذا لم يتوافق التركيب الظاهر مع هذهِ الأصول، بسبب تقديم أو تأخير، أو حذف. صرفوا النظر عنهُ إلى باطن منضبط، بما وضعوا من قواعد"(١).

فيعمل النحاة على إيجاد مخرج دلالي يقتضيهِ المقام لكل تركيب، جاءت صورته مخالفة للقواعد التي رسموها لهُ.

وسأمثِّلَ على ذلِكَ من خلال عرض ومناقشة ما يطرأ على المسند إليه، في الجملة الاسمية. والفعلية، من مظاهر عدولية تَعْدِلُ بهِ عن الأصل الذي ارتضاهُ النحاة.

فالمسند إليه يعتريهِ عددٌ من المظاهر العدولية، منها:

أولاً : ذكر المسند إليه.

في بعض المواضع يقتضي الأصل حذف المسند إليه، لكن هُناكَ بعض المقامات التي تستدعي من المتكلم ذكرهُ، ومن هذه المقامات التداولية

– التنبيه على غباوة السامع(٢)

فمثلاً في الجواب عن السؤال:

هل شربَ محمد الشاي

المفروض أن نقول : نعم، ونكتفي بهذا القدر، إلاَّ أنَّ المتكلم قد يفترض الغباوة في السامع فيقول نَعَمْ شَرِبَ محمد الشاي.

---

(١) عبد الحميد السيد – التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، ص٦١.
(٢) السكاكي – مفتاح العلوم، ص ٢٦٨.

كما أنَّ المتكلم قد يذكر المسند إليهِ ليزيل أي إنكار قد يتوقعهُ من السامع، كـــأن يـــسأل أحدهم الآخر قائلاً:

أيُعْقّلْ أنْ تُسافرِ في رمضان المقبل؟

فيجب الآخر قائلاً:

نعم أنا سأسافر في رمضان المقبل.

فنلحظ أنَّ المتكلِّم ضَمَّنَ جوابهُ، ضمير المتكلِّم "أنا" الذي يقتضي الأصل حذفهُ، ولكنَّـــهُ فعَلَ ذلِكَ ليُنَاسِبْ مقالهُ حال المستمع.

وقد يُذكر المسند إليه حين "يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم[١]، لجلال مقامهِ أو لقربهِ من قلبهِ، كما في قوله تعالى.

"**وما تِلْكَ بِيَمينكَ يَا مُوسَى قَالَ هيَ عَصَايَ**"[٢].

فكان الأولى أن يكون الجواب "عصا"، لكن المتكلِّم قصدَ متعمداً إطالة الخِطـــاب لِعِظَـــم شأن المُخَاطَب، ولرغبتهِ الملحَّة في الحديث معهُ.

ثانياً : الحذف

يستدعي المقام – في بعض الأحيان – حذف المسند إليه في بعض المواقع، ومن هـــذه المواقع.

– " حين لا يحقق ذكرهُ غرضاً معيناً في الكلام"[٣].

---

(١) درويش الجندي – علم المعاني، ص ٧٣.

(٢) سورة طه، الآيتان ١٧–١٨.

(٣) درويش الجندي – علم المعاني، ص ٧٨.

وأكثر ما يمثل ذلكَ حذف الفاعل من الكلام. وذلكَ للدلالة على أنَّ مَنْ قام بالفعل لا يحظى بنفس أهمية الفعل نفسهُ.

وذلكَ نحو قولنا:

عُرِفَ القاتل

فَبُنيَ الفعل (عُرِفَ) للمبني للمجهول لعدم أهمية معرفة اسم القاتل في هذا المقام.

ولكن يشترط في هذا الحذف شرط تداولي – إن جاز لي تسميتهُ بذلك – وهو ضرورة معرفة الفاعل ضمناً من قِبل المتكلم أي " إذا كان السامع مُستحضراً لهُ، عارِفاً مِنْكَ القَصدُ إليهِ عند ذكر المسند"(١).

فلنتصور مشهداً يوضح ذلك ، فإذا كان هُناك مجموعة أطفال يلعبونَ داخل حجرة خاصة في المنزل، والأهل في حجرةٍ أخرى، فقام أحد الأطفال بكسر زجاجة، في هذه الحالة يجوز أن يُخَبِّرْ الأهل عن ذلكَ، بجملة كُسِرَ الزجاج لأنهم سيعرفون ضمناً أن الأطفال هم من فَعلَ ذلك.

لكن لا يجوز نقل مثل هذا الخبر بنفس الصورة على الهاتف لشخص لم يكن موجوداً، دونَ أن يُسَّمي الفاعل.

ثالثاً : التقديم والتأخير

فقد يُقَدَّم الفاعل على الفعل في الجملة الفعلية، والخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية، مُضيفاً على الجملة دلالاتٍ منها:

– العمل على إزالة الوهم من ذهن المُخَاطَب

---

(١) السكاكي – مفتاح العلوم، ص ٢٦٥.

فجملة (درسَ خالدٌ) تختلفُ في دلالتها عن جملة (خالد درس)، فالأولى تُقالُ للمخَاطب الذي لا علْمَ لهُ بعملية الدراسة كُلياً، لذلكَ فنحنُ نخبره بالحدث ثُمَّ بمنْ قامَ بهِ، أما الثانية فتُقال لِمَن يعلم عن عملية الدراسة لكنَّهُ يجهل من قامَ بها، لذلِكَ فنحنُ نخبرهُ فوراً بالفاعل، فنكون بذلكَ قدمنا ما هو مشكوكٌ فيه لدى المخاطب، وأخرَّنا ما هو معلومٌ لإزالة أي وهم قد يعلق بذهنهِ، وكذلِكَ نفعل في جمل الاستفهام فجملة أدرسَ خالد؟ تغنى أنَّ الشك واقِعٌ في عملية الدراسة أتمت أم لا؟ أما قولنا: أخالدٌ درس؟ فنعني أنَّ الشك واقعٌ على الفاعل أهو خالد أم غيرهُ؟(١)

كما أنَّ تقديم الفاعل على الفعل، يعملُ في بعض المواقع على إزالة الشك من ذهن المُخاطَب، نحو قولنا.

"زيدٌ يكرم الضيف" فنحن هُنا لم نقصد أن نقصر إكرام الضيف على زيد، بل نريد أن نزيل الوهم من ذهب المُخَاطَب، ونبين لهُ أنَّ من عادة زيد إكرام الضيف حتى أصبح ذلِكَ من طباعهِ

فـ " لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنكَ أردتَ أن تحقق على السامع أنّهُ قد فعلَ وتمنعهُ من الشك"(٢).

ويرى الجرجاني في تقديم الفاعل في هذا الموقع أنَّ الغرضَ منهُ " ليس إظهار الاستبداد بل أن تُحقق عند السامع أنَّهُ فَعَلَ، ظناً منكَ أو توهماً شكهُ في ذلك كقولك: "وهو يعطي الجزيل".... ليسَ مُرادِك أنّهُ لا يعطي الجزيل غيرهُ، ولا أن تعرِّض بإنسان وأن تجعلهُ لا يعطي ... لكن مقصودك أن تحقق عند السامع أنَّ إعطاء الجزيل دأبهُ"(٣).

---

(١) ينظر ، عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز ، ص ٨٦–٨٨.
(٢) فخر الدين الرازي – نهاية الإيجاز، ص ١٢٢–١٢٣.
(٣) ابن الزملكاني – التبيان في علم البيان المطَّلع على إعجاز القرآن، ص٩٤.

وكما أطلَّ علينا تقديم الفاعل بدلالات تداولية، كذلكَ الحال في تقديم المبتدأ وكما هو معروف أنَّ الأصل أن يُقَدَّم المبتدأ على الخبر، لكن هُناك حالة يجب فيها تقدم الخبر على المبتدأ، نحو قولنا: "في المكتبة قلمٌ "

فتقدُم الخبر هُنا هو الصورة القياسية، لذلِكَ فإنَّ الدلالات التداولية، تظهر بشكل، أكبر إذا ما تقدم المبتدأ.

فتقدم المبتدأ يأتي ليناسب الحالة النفسية للمتكلم وذلكَ إما ليعجِّل المسَّرة، أو المساءة[١].

وذلكَ في نحو قولنا: – لشخص يعاني من مشكلة ما : –

الحلُ بيدك

فَنُعَجِّل لهُ البشري، حتى تطمئن نفسهُ، وعلى العكس تماماً فقد يُعَجِّلْ المتكلم للسامع الخبر السيء وذلكَ ليستطيع تدارك الأمر، إذا كان بمقدوره ذلك.

كأن يُقال:

الشرُ في عيني ضيفك

كما أنَّ المبتدأ يُقَدَم، بقصد تعظيم وتكريم المُخاطبْ، ويظهر ذلِكَ في بعض عبارات الترحيب المتداولة، من نحو:

محمدٌ في الدار يا مرحبا يا مرحبا.

أمَّا بالنسبة للتأخير فإن المبتدأ يتأخر عن الخبر، كما أنّ الفاعل يتأخر عن المفعول به.

ويأتي تأخير الفاعل عن المفعول به: في العادة للعناية والاهتمام.

---

(١) ينظر، الخطيب القزويني – الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٨٤.

والعناية والاهتمام تقتضي بين أعطافها، العناية والاهتمام بحال المستمع فقد راعى الله تعالى حالَ المسلمين بعدَ معركة بدر فأنزلَ فيهم قولهُ " **وَلا تَهِنُوا ولا تَحْزَنُوا وأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُم مُؤْمِنِينَ، إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ القَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ**"(١) .

ليواسيهم، ويمسح الحزن عنهم، لذلِكَ قُدِّمّ المفعول به على الفاعل فالقرحُ ليس مهماً في هذا المقام، إنَّما المهم القوم الذين أصابهم القرح(٢).

كما أن المبتدأ في بعض الأحيان يتأخر ليراعي حالة المستمع فجملة (زيدٌ قائم) هي الأصل، أما جملة (قائمٌ زيدٌ)، فقد تأخرَ فيها الخبر عن المبتدأ، وذلِكَ لأنَّ هذه الجملة تقال لتغيير فكرة كانَ السامع قد اقتنعَ بها، كأن يعتقد أن زيداً نائمٌ وليس قائماً، فنعجِّل لهُ الخبر لتصحيح الفكرة لديه، وإزالة وهمهُ(٣)، وهذه الدلالة هي نفس الدلالة التي خرجنا بها في تقدم الفاعل.

وفي الحقيقة أن التقديم والتأخير يأتي لتحقيق الكثير من الدلالات لكني اقتصرتُ على دلالاتهِ التداولية، فالمقام لا يتسع لأكثر من ذلك.

ومثلما تتعد طرق ترتيب المسند إليه في الجملة، كذلك تتعدد صورهُ ومن ذلك:

أولاً : التنكير

فقد يُنكر المسند إليه ليتناسب مع الخصائص النفسية عند بعض الناس، فالناس قسمان:

أ- منهم مَنْ يَقْنَع بالترغيب

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٣٩ – ١٤٠.

(٢) ينظر ، فاضل السامرائي – معاني النحو ، ج ٢ ، ص ٤٨-٤٩.

(٣) عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز، ص ٨٦-٨٨.

ب- ومنهم مَن يَقْنَع بالترهيب والتهويل، لذلِكَ جاء المسند إليه مُنَكراً في بعض الأحيان، ليواكب هذا الصنفُ من الناس وذلكَ في نحو قوله تعالى :" **وَعَلَى أَبْصَارِهِم غشاوة**"(١) وقوله تعالى: "**فَأْذَنوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ**"(٢).

فَنُكِّرَ لفظ (غشاوة ، وبحربٍ) وذلكَ بقصد الزيادة في التعظيم والتهويل(٣)

كما أنَّ المسند إليه يُنكر إذا كان المُخاطب لا يعلم جهة من جهات التعريف بالمسند إليه(٤)، وذلكَ في نحو قولنا:

سرقَ رجلٌ الدارَ

وقد يلجأ المتكلِّم في مثل المثال السابق إلى التنكير لرغبتهِ في التستر على الفاعل وعدَم التشهير بهِ.

ثانياً : التعريف*

يأتي التعريف في العربية ليؤدي دلالاتٍ منها:-

- الدلالة على أنَّ المتكلم، أو المُخَاطَب ليس لديهِ أمرٌ معلوم عن شأن المُتَحَدَث عنهُ(٥)

كأن يُقال :

الذي قالهُ لي المعلم، كلامٌ صحيح

---

(١) سورة البقرة : آية ٧.

(٢) سورة البقرة : آية ١٧٩.

(٣) ينظر، السكاكي – مفتاح العلوم ، ص ٢٨٩.

(٤) ينظر، درويش الجندي – علم المعاني، ص ٩١.

* طرق التعريف في اللغة العربية كثيرة ومتعددة، لكني سأختار عينة للتمثيل عليها بقدر ما يسمح به المقام.

(٥) ينظر، السكاكي – مفتاح العلوم، ص ٢٧٣.

فقد لجأ المتكلِّم إلى تعريف المسند إليه، بأن جعلهُ اسماً موصولاً، ليدل على أن المُخَاطَب ليس لديهِ فكرة عن ما قيل.

– يلجأ المتكلم لتعريف المسند إليه لرغبتهِ في إحضارهِ في ذهن السامع، وتعينــه، دونَ غيرهِ[١].

ومما يحقق ذلكَ التعريف بالعَلَمية.

وذلكَ نحو قوله تعالى: **"وقالَ نِسْوَةٌ فِي المَدِينَة امْرَأتُ العزِيزِ تُرَاودُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ . . ."** [٢].

ونحو ذلك قولنا كذلك : رسول الله محمد – صلى الله عليه وسلم –

فأُضيف لفظ (أمرأتُ) إلى (العزيز) ليصبح كأنّهُ علم واحد، وهذا العلم هــو المقــصود بعينهِ، فلم يُقصد أي امرأة بل قُصِدَ امرأة العزيز.

كما ذُكِرَ اسم الرسول صراحةً – في الجملة الثانية – لنعيِّن للسامع أنَّ محمد هو الرسول المقصود دونَ غيرهِ.

وكما حققت لنا صور المسند إليه، الكثير من الدلالات غيــر اللغويــة ذات الارتبــاط بملابسات الحدث الخارجي، كذلك الشأن في تراكيب التعدد، فالتعدد في الخبر والمفعول به – والحال .... إلخ، يأتي لظروفٍ يقتضيها المقام.

فقد يقال ١: العُمْرُ قصيرٌ

ويقال ٢: العُمْرُ قصيرٌ سريعٌ

ويقال ٢: العُمْرُ قصيرٌ وسريعٌ

---

(١) ينظر، السكاكي – مفتاح العلوم، ص ٢٧٢.

(٢) سورة يوسف، آية ٣٠.

فما الفرق بين الجمل الثلاث؟ أليس معنى الجملة (٢) ، هو نفسهُ معنى الجملة (٣)؟

في الحقيقة أنَّ الجملة (٢+٣) تعدَدَ فيها الخبر.

لكن ما الفرق بين معنى الجملة (١). ومعنى الجملة (٢+٣)؟

أن الجملتين (٢+٣) تختلفان عن الجملة (١) بأن تعدد فيها الخبر، لذلك، فإنهما تحملان دلالة تفوق دلالة الجملة (١)، فيحققان للسامع كمًّاً، أكبر منهُ في الجملة الأولى.

إذن، فما الفرق بين الجملة (٢) و (٣)؟

إنَّ الفارق بين الجملتين، حرف العطف، فيجوز التعدد بعطف، كما يجوز بغير عطف، لكن لكلٍ منهما دلالة خاصة.

فالواو فيها " اهتمامٌ، وتحقيقٌ، وتوكيدٌ"[١]، فكأن السامع مُنكر أن العمر قصير، فيأتي المتكلم ليؤكد حقيقة هذه الفكرة، فيقول :"وقصير".

كما أنَّ العطف، يأتي ليعمل على الجمع بين الصفات المتناقضة.

فالعقل البشري ينكر، أن يتصف الموصوف الواحد، بصفاتٍ مُتناقضة، لذلك فإن الواو تأتي للجمع بينهما، ويكثُر مثل ذلك في القرآن الكريم.

في نحو قوله تعالى:"هو الأوَّلُ والآخرُ والظَاهِرُ والبَاطِنُ"[٢].

فجاء العطف ليساعد السامع على تقبُّل مثل هذه الصفات المتناقضة في الموصوف الواحد.

إلاَّ أنَّ العطف في قولنا:

أذهبُ إلى المدرسة مُسْرعاً ماشياً وراكباً

---

(١) فاضل السامرائي – معاني النحو، ج١، ص ١٨٦.

(٢) سورة الحديد، آية ٣.

لا يعنى الجمع بين صفاتٍ متناقضة. فالطالب لا يكون ماشياً، وراكباً في الوقت نفسه، بل جاء لِيَميزَ بين هذه الأحوال المتناقضة لذلك لم يُعطَف الحال (مسرعاً) على (ماشياً)، لعدم وجود تناقض بينهما، كما أنَّهُ يُوَظَّفُ في تعداد الحالات التي يذهب فيها الطالبُ إلى المدرسة.

نخلص من ذلك إلى أنَّ التعدد يأتي بعطفٍ، ودونِ عطف، ولكلٍ منهما دلالة تقتضي هذا التركيب.

ولبيان أثر التعدد على الدلالة، سندرس عدداً من صورهِ، منها:

أولاً: تعدد الخبر

الأصل في الجملة العربية أن يأتي للمبتدأ خبرٌ واحدٌ، ولكنَّ النحاة أجازوا تعدد الخبر، وكان ذلك بسبب السُّلطة التي تفرضها الأحداث غير اللغوية، على القضايا اللغوية.

وجاء تعدد الخبر عند النحاة، إذ ذكَرَ سيبويه (ت١٨٠هـ) أنَّ الخليل أجاز في قول العرب "هذا عبدُ الله منطلقٌ" وجهين للإعراب، فقال:

هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو كأنَّكَ قلت: هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ. والوجه الآخر أن تجعلها جميعاً خبراً (لهذا) كقولك: هذا " (حلوٌ حامضٌ)، لا تريد أنْ تنقص الحلاوة، ولكنَّك تزعم أنَّهُ جمعَ الطعمين..."[١].

وقال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): "وقد يتعدد الخبر مثل زيدٌ عالمٌ وعاقلٌ"[٢].

وقال الزمخشري " قد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً منهُ قولك:

"هذا حلوٌ حامضٌ "،وقوله تعالى:" **وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد** "[٣]"[٤].

---

(١) سيبويه – الكتاب، ج٢، ص٨٣.

(٢) الرضي الاستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب، ج١، ص٢٣٤.

(٣) سورة البروج، الآيتان ١٤-١٦.

(٤) ابن يعيش – شرح المفصل، ج١، ص٩٩.

فمن خلال النصوص السابقة نلحظ أنَّ:

أ- الخبر يتعدد عن طريق العطف.

ب- ويتعدد بدون عطف.

وتعدد الخبر بدون عطف يأتي على صورتين:

أ- تعدد الخبر لفظاً ومعنى.

ب- تعدد الخبر لفظاً فقط.

ولكلٍ منهما دلالتهُ، التي يقتضيها السياق.

فمن الأول قولنا:

المسلمُ صائِمٌ ومصلٍ.

فدلَّ الخبر هُنا أنَّ للمسلم صفتين كل صفة مستقلة بذاتها، وتكوِّن دلالةً خاصةً بها.

أما الثاني فمنهُ قولنا:

محمدٌ راكضٌ ماشٍ

أي أنَّ سرعة مشيه متوسطة، فليست سريعة، ولا بطيئة.

وقولنا الجو مصيفٌ مُشْتٍ

أي أنّ الحرارة متوسطة، تميلُ بالجو إلى الاعتدال، لذلك فإنّ التعدد بالعطف، يجعل للمبتدأ حالين، يستقلُ فيهما كلُ حالٍ عن الآخر.

أما التعدد دون عطف يصفُ المبتدأ، بوصفٍ متوسط تحددهُ الأخبار المتعددة.

ثانياً: تعدد المفعول بهِ

قسمَّ النحاة الأفعال إلى قسمين:

أ- أفعال لازمة.

ب- أفعال متعدية

فالفعل "المتعدي ما يتوقف فهمهُ على متعلِّق كـ "ضـربَ" وغيـر المتعـدي بخلافـه كـ "قَعَدَ"(١).

نخلص من ذلكَ إلى أنَّ الفعل المتعدي، لا يكتمل معناهُ، إلا بوجود المفعول به.

إلاَّ أن الأفعال المتعدية منها ما لا يكتمل إلا بتعدد المفعول بهِ، فالأفعـال التـي تنـصب مفعولين، لا بُدَّ أن يتوافر في الجملة وذلكَ من نحو قولنا:

أعطى المُحْسِنُ الفقيرَ صدقةً

فإذا اكتفى المتكلِّم بالمفعول به الأول، فإنَّ السامع سيبقى ينتظر المزيد، لأنَّ مثـل هـذا القول لا يحقق لهُ الفائدة المرجوة، كما أن عدم ذكر المفعول به الثاني، يُدْخِل التشتيت إلى نفـس السامع فيجد نفسهُ أمام تساؤلات عدة، من نحو:

ماذا أعطى المحسن للفقير؟ أعطاهُ ديناراً؟ أم ثوباً؟ أم طعاماً... الخ

من الأسئلة التي لا تحصر، لذلك من الواجب أنْ يُذكر المفعول به الثاني، ليحقق الفائدة المرجوة، من الكلام، لأن تحقيق الفائدة هي أهم ما يرجوهُ السامع من المتكلم.

كما أنَّ المفاعيل المتعددة، تتغير وتتبدل مواقعها، لتوائِم حال المستمع.

فالمستمع خالي الذهن يُناسبه قول من نحو:

اتخذ الطالبُ الجامعةَ مِنْبَراً.

أمَّا إذا أنكر السامع ذلك على الطالب، يلجأ المتكلم حينها إلى تخصيص الطالـب بـذلك دون غيره، وذلك رغبةً منهُ في، إزالة إنكار السامع.

---

(١) الاستراباذي – شرح كافية بن الحاجب، ج٤، ص ١٣٨.

فيقول:

منبراً اتخذَ الطالبُ الجامعة.

إلا أن المقال مع المُخاطب الذي يعتريه الشك، في أنّ الطالب قد يكون اتخذَّ المكتبة – مثلاً – منبراً؟،أو قاعة دراسة؟.....الخ من الأماكن التي تهمُّ الطالب.

فيأتي المتكلم هُنا بقوله:

اتخذَّ الجامعة منبراً الطالب

فقدّمَ الجامعة (المفعول بهِ)، على الطالب (الفاعل)، لعلمه بأنَّ عنايةَ المُخاطب تتوجه نحو المفعول بهِ، وليس الفاعل.

ونخلص من ذلِكَ إلى أنَّ الملابسات الخارجية (المقام)، التي تحيط بالمقال تفضي إلى الكثير من التركيب، ذات الدلالات المرتبطة بالمقام ارتباطاً وثيقاً.

فنلحظ من خلال هذه الصورة المختارة، من صور تعدد الوظائف النحوية، أن للتعدد أثراً واضحاً من التركيب، وهذا يُفضي بالضرورة إلى أثره الواضح في الدلالة، الذي يُراعى فيهِ بالأساس حال السامع والمتكلِّم على حدٍ سواء، لذلكَ فإن التعدد يتعالق بالبعد التركيبي، والدلالي، ولكن تعالقهُ يتضح بشكلٍ كبير في البعد التداولي الذي يجعل حال المتكلم والسامع، نُصْبَ عينيه.

من هنا ننتهي إلى أن أي تغير في التركيب، ولا بُدَّ أنْ يُرافقهُ تغيرٌ في المعنى – وهذا ما لحظناهُ في دراسة أحوال المسند إليه المختلفة في التراكيب، وصور – تعدد الوظائف النحوية– ولولا ذلِكَ لكان التنويع والتغيير في تراكبِ الجمل ما هو إلاَّ تكرار لا داعيَ لهُ.

نخلص من هذا الفصل إلى بعض الأنظار، منها:

- يعدّ التعدد أحد أهم الوسائل المستخدمة، لإطالة الجملة في العربية، الذي ما برح يسـاير الرغبة الإنسانية القائمة على حب التعدد والتنوع في مجالات الحياة المختلفة، كما أنَّه مواكب وتطورات حياة الإنسان الاجتماعية، والعقلية، والنفسية.
- كما عُد التعدد عدولاً عن الأصل، وذلك لمخالفته الأصل التركيبي، الذي يَعتدّ به النحاة في تحديد مظاهر العدول عن الأصل، فالبنية السطحية فيه تخالف البنيـة العميقـة – بلغـة التحويليين–.
- تناولت الدراسات اللغوية المتعددة المعنى بالدراسة والتمحيص، لتعلقه بالكثير من العلـوم غير اللغوية. لذلك وضع له الكثير من التعريفات التي رافقها اضطراب أصابَ المعنـى لعدم القدرة على تحديدِ ماهيته بوضوح، وأكثر ما يظهر ذلك فـي الدراسـات النحويـة القديمة.
- شكلت دراسة المعنى عاملا مشتركا بين الأصوليين، والمحدثين فكـلا الطـرفين تناولـه بالدراسة. والتمحيص، إلا أنَّ كل باحث نظر إليه من زاويةٍ تختلف عن زاوية الباحـث الآخر، من هنا وجد في المعنى بعض النظرات التي اتفق عليها الباحثون، وأخرى اختلفوا فيها.
- تقتضي الناحية العملية، عدم الفصل بين أنواع المعنى، لكننا نستطيع الفصل بينهـا فـي الجانب النظري، ومن هذه الأنواع:

أ– وظيفي ب– معجمي ج– اجتماعي.

- تتأصل جذور المعاني الاجتماعية، والمعجمية، والوظيفية في التراث النحوي لكنه تأصل تاريخي، بمعنى أنها تُركت دون أنَّ تُحدد بالمصطلحات التي تطل بها علينا الدراسات الحديثة، وذلك يرمي بمسؤولية كبيرة على كاهل الباحث العربي للبحث عن هذه الجذور وتجليتها.
- لا يقتصر تأثير التعدد على الناحية الشكلية فقط، بل يمتد لِنَسل دلالات جديدة تعمل على تكثيف المعنى، وإعطائه زخماً دلالياً، وذلك عن طريق ربط التركيب الذي جاء عليه، بما يُفضي إليه من معنى.

الفصل الثاني

الأبعادُ المعنوية لتعدد الوظائف النحوية

" أمثلة مختارة من القرآن الكريم"

المبحث الأول: البعد الدلالي

المبحث الثاني: البعد التركيبي

المبحث الثالث: البعد التداولي

تناولت بعض الدراسات الدلالية الحديثة، موضوع التعدد النحوي بوصفه موضوعاً هامشياً، دون أن يشكِّل صُلباً للدراسة.

وهذا مالا نجده في هذا الفصل ، لقيام الفصل على استخراج الأبعاد المعنوية، لتعدد الوظائف النحوية، فكان هدف الفصل ، تجليه هذهِ المعاني وإبرازها، وذلكَ طبقاً لما حدَّدهُ النحو الوظيفي، فالوظيفةُ النحوية من منظور النحو الوظيفي، تؤدي واحداً من المعاني التالية:

١- المعنى الدلالي.

٢- المعنى التركيبي.

٣- المعنى التداولي.

وقد تؤدي الوظيفةُ النحويةُ الواحدة، أكثر من معنى في الوقتِ نفسه، وهذا ما سَيُلحَظْ في طيات الفصل.

من هُنا قمتُ باستخراج نوع البعد الذي تتعالق معهُ الوظيفةُ النحويةُ، من خلال ما حُدَّ لها من حدودٍ نحويةٍ.

وبما أنَّ التعددُ عبارةٌ عن بُعْدٍ معنوي، متفرع عن هذه الحدود، فقد تعالق بنفس البعد الذي تتعالق بهِ الوظيفةُ النحويةُ.

فالوظيفةُ النحوية (النعت) مثلاً، ذات بعدٍ دلالي، وكذلك التعدد منهُ، كما أنَّ الوظيفةُ النحويةُ (الحال)، ذاتُ بعدٍ دلالي وتداولي، وكذلك التعدد منه، ...الخ.

لهذا اقتصر التمثيلُ على الوظائف النحوية، التي تقبل التعدد، فالهدفُ من الفصل، إبراز دلالة التعدد، وليس دلالة الوظائف النحوية.

كما ارتأيتُ في الفصل أن تكون أمثلة الدراسة، آياتٍ من كتاب الله عزَّ وجل. لما فيها من غزارةٍ دلاليةٍ.

المبحث الأول

البعد الدلالي

يُفتِّقُ تعدد بعض الوظائف النحوية الكثيرَ من الدلالات المعنوية المختلفة.

ويتضّح ذلك من خلال إدراك الروابط المعنوية، التي تربط بين المركبات المتعددة وما يسبقها أو يتلوها من مكونات التركيب الواحد.

وتتمثل هذه الدلالات، في تعدد بعض الوظائف النحوية مثل وظيفة: المبتدأ، والخبر، والمفعول به، والمفعول لأجله، والاستثناء، والحال، والنعت، والعطف.

المبتدأ والخبر:

يرتبط المبتدأ والخبر ببعضهما البعض ارتباطاً دلالياً. وفي ذلك يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) " واعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها. فالمبتدأ مُعْتمِدُ الفائدة، والخبر محلّ الفائدة[١].

ودلالة الجملة الاسمية، لا تكتمل إلاّ بوجود المبتدأ والخبر، وبما أنَّ التعدد يعّد من التفريعات المنبثقة عن الوظيفة النحوية، لذلك فهو يخرج بالدلالات نفسها التي تخرج بها الوظيفة النحوية نفسها.

ويمكن لنا تمثل ذلك من تعدد الخبر في قوله تعالى:

" هُوَالأَوّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والبَاطِنُ وَهُوَبِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٍ"[٢] .

وقد تعدّد الخبر في هذه الآية بالعطف " فإن قلتَ: فما معنى الواو؟ قلتُ: الواو الأولى معناها الدلالة على أنه الجامع بين الصِّفتين: الأوّلية، والآخرية، والثالثة على أنّه الجامع بين الظُّهور والخفاء، وأما الوسطى فعلى أنه الجامع بين مجموع الصِّفتين الأُوليَيْن، ومجموع

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصّل، ج١، ص٩٤.

(٢) سورة الحديد، الآية ٣.

الصِّفتين الأُخريَيْن، فهو المستمر الوجود في جميع الأوقات الماضية والآتية، وهو في جميعها ظاهرٌ وباطنٌ: جامعٌ للظهور بالأدلة والخفاء، فلا يُدرك بالحواس"[١].

فالتعدد في الخبر جاء جامعاً بين الصفات المتناقضة مكوناً منها أزواجاً متقابلة في التركيب، كما امتزج هذا البعد التركيبي للتعدد بالبعد التداولي له والذي قُصد منه التدليل على اتصافه سبحانه بصفاتٍ متناقضةٍ يخال المخاطب استحالة اجتماعها في موصوفٍ واحد.

وقال تعالى "... إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ..."[٢].

فتعدد الخبر في قوله تعالى : (المسيح)، و (عيسى). وجاء هذا التعدد لتتوسع دلالة الآية الكريمة فتشمل الصفة (المسيح) واللقب (عيسى بن مريم) [٣].

وقال تعالى : "يس والقرآنِ الحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ"[٤].

ففي الآية الكريمة تعدد خبر إنَّ في " لمن المرسلين" و " على صراطٍ مستقيم" والغرض من ذلكَ " وصفهُ ووصف ما جاءَ بهِ من الشريعة فجمعَ بين الوصفين في نظامٍ واحد كأنَّهُ قال: " إنَّكَ لمن المرسلين الثابتين على طريقٍ واحدٍ ثابت"[٥].

فعندما تعدد الخبر أضافَ دلالات للتركيب لم تكن لولا وجوده، فبتعدد الخبر اتسعت الدلالة لتصف الشريعة الغرَّاء بالإضافة إلى رسولها – صلى الله عليه وسلم–.

---

(١) الزمخشري – الكشاف، ج٦، ص٤٣.

(٢) سورة آل عمران، آية ٤٥.

(٣) ينظر، الزمخشري – الكشاف، ج١، ص ٣٩١.

(٤) سورة ياسين، الآيات ١–٤.

(٥) الزمخشري: الكشاف، ج٤، ص٦.

المفعول به:

قال تعالى:"... قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الكَيْلَ وَالمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُم وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا..." (١).

تعدد المفعول به في (الكيل والميزان)، وذلك للخروج بدلالة تقتضي ضبط الوزن. والوزن لا يضبط إلاّ إذا ضُبطت أدواته، المتمثلة في المكيال والميزان.

كما أنّ تعدد المفعول به، جاء ليناسب ما جاء بعده من مكونات التركيب، فقوله (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) يتقابل مع (أوفوا الكيل). لأن بضبط الكيل لا تُبْخَس أشياءُ الناس.

كما يتناسب قوله (ولا تفسدوا في الأرض) مع ضرورة ضبط الوزن، لما يحققه العدل الذي يمنع الفساد في الأرض.

ففي هذه الآية الشريفة تزاوج البعد الدلالي والتركيبي في تعدد المفعول به.

قال تعالى: " وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ وَالفُرْقَانَ.." (٢).

فتعدد المفعول به في كلمتي (الكتاب والفرقان).

يظهر لنا من هذا التعدد، أنّ الكلمتين معناهما واحد وهو التوراة، إلاّ أنهما تختلفان في الدلالة.

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٨٥.

(٢) سورة البقرة، الآية ٥٣.

" فالكتاب هو التوراة بإجماع المفسرين. والفرقان هو التوراه، ومعناه أنه آتاه جامعـــاً بين كونه كتاباً ، وفرقاناً بين الحق والباطل"(١).

المفعول لأجله:

يرتبط المفعول لأجله ارتباطاً وثيقاً بالبعد الدلالي فهو " باب ما ينصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر"(٢).

وهو ما فُعِلَ لأجله فعلٌ مذكور"(٣).

وهذا الارتباط ناجم من كونه عُذراً أو مفسراً للفعل العامل فيه. ومن ذلك قوله تعالى: " هُوَالَّذي يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً . . . " (٤).

تعدد المفعول لأجله في (خوفاً وطمعاً) مفسراً بذلك الحكمة من إراءة الله سبحانه وتعالى الناسَ البرقَ، فهو يريهم إيّاه ليخاف بعضهم، ويطمع البعض الآخر في المطر.

وهذا التفسير يتلاءم مع النفس البشرية، التي يكون عليها الناس، عند رؤية البرق.

الاستثناء:

سُلّطَ الضوء في بعض الحدود التي حُدَّت للاستثناء على البعد الـــدلالي لهـــذه الوظيفـــة فعُرّفَ بأنه: "صرف اللفظ عن عمومه، بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة"(٥) كما أنه " إخراج بعض من كل بمعنى إلاّ"(٦).

---

(١) أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط، ج١، ص٣٢٦. وينظر كذلك: ابن عاشور– التحرير والتنـــوير: ج٢، ص ٥٠١–٥٠٢.

(٢) سيبويه – الكتاب، ج١، ص٢٦٧.

(٣) الاستراباذي – شرح الكافية، ج٢، ص٢٩.

(٤) سورة الرّعد، الآية ١٢.

(٥) ابن يعيش – شرح المفصل، ج٢، ص٧٥–٧٦.

(٦) ابن الأنباري – أسرار العربية، ص١١٥.

فالاستثناء يفيد دلالة سلب الحكم الواقع قبل أداة الاستثناء عمّا جاء بعدها، إلاّ أنه في بعض الأحيان نحتاج لسلب الحكم عن فئة، وإثباته لفئة أخرى.

عندها نلجأ لتعدد الاستثناء . ومن ذلك قوله تعالى: "قالوا إنّا أُرْسِلْنَا إِلى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ. إِلاّ آلَ لوطٍ إِنّا لَمُنجوُّهُم أَجْمَعِين. إِلاّ إمرأته قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الغابِرِين"(١).

فقد استثنى سبحانه آل لوط من القوم المجرمين، إلا أنّ هناك فرداً من آل لوط، ينتمي للقوم المجرمين لذلك كان لابدّ من إعادة الاستثناء. فاستثنينا من آل لوط امرأته فهي من الغابرين.

فالتعدّد يكشف لنا مصير امرأة لوط عليه السلام، فهي من الغابرين دون ذكر هذا العقاب صراحةً، بل دلّ عليه الاستثناء الثاني.

ويتمثل البعد الدلالي للاستثناء كذلك، في تعدّد المستثنى منه. بالإضافة إلى التعدد السابق- تعدد المستثنى- ومن ذلك قوله تعالى على لسان طالوت:

" ... فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّه مِنّي إِلاَّ مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِه..." (٢).

تخبرنا الآية الكريمة أن طالوت أراد أن يعاقب كل جندي يشرب من النهر، وأراد بالعقاب أن يكون عقاباً معنوياً، ولذلك قوله (فليس مني) لم يقصد به الطرد من الجيش ولكن قصد ليس مني؛ أي ليس متصلاً بي ومتحداً معي، ويجوز أن يُراد فليس من حملتي وأشياعي.

لذلك تعدّد المستثنى منه بقوله (ومن لم يطعمه فإنه مني) وهذا دليل على أنَّ البعد، بعدٌ معنويٌ وليس حقيقياً، لأنه لو أراد البعد الحقيقي لاكتفى بالمستثنى منه الأول.

---

(١) سورة الحجر، الآيات ٥٨-٦٠.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٤٩.

"لأنَّهُ إذا كان الشاربُ مبعداً من الجيش، فقد عُلم أنْ مَنْ لم يشرب هو باقٍ في الجيش"(١).

وبذلكَ فإنَّ تعدد المستثنى منهُ، قد أضاف بُعداً دلالياً لا يتأتى دونَ تعدده.

وكذلكَ قوله تعالى: "إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ . . . . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا"(٢).

تعدد المستثنى منهُ في الآية الكريمة، ليوضح أن عقاب القتل والصلب، لا يقع فقط على مَنْ يعصي الله ورسولهُ، بل كذلكَ على كُلْ مَنْ يؤذي المسلمين بفسادهِ في الأرض، فلولا تعدد المستثنى منهُ لا قتصرَ العِقاب على مَنْ يعصي الله ورسوله – صلى الله عليه وسلم – دون الاهتمام بأمر المسلمين، فبهذا التعدد توسعت دلالة الآية لتشمل المسلمين كذلك.

قال تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ... الْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وما ذَبَحَ"(٣).

تعدد المستثنى منهُ في الآية الكريمة، ليبين للناس أنْ منْ يُدْرك البهيمة وما زال نفسها يجري فيحل لهُ أكلها، سواء أكانت منخنقة، أو موقوذة، أو مترديه، أو نطيحة، فلولا تعدد المستثنى منهُ لظنَّ البعض أنّهُ لا يجوز أكل ما سبق، أو يجوز أكل بعضها لذلكَ فإن "الاستثناء راجعٌ إلى الأنواع الخمسة، فما وجِدَ منها بهِ رمقٌ ذُكيَّ وحُلَّ أكلهُ إلاّ ما أدركتم فيهِ حياةٌ مما أكل السبع فذكيتموهُ فإنّهُ حلال... "(٤).

---

(١) ابن عاشور: التحرير والتنوير، ج١، ص ٤٧٩.
وينظر، الزمخشري : الكشاف، ج١، ص٣٢٢.
(٢) سورة المائدة، آية ٣٣.
(٣) سورة المائدة، آية ٣.
(٤) محمد عبد الخالق عضيمة – دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الجزء الأول، القسم الأول، ص٢٢٩.

الحال:

ويبرز الجانب الدلالي في حدّ الحال بأنه " وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صـــاحبه" [١] "ويقع في جواب كيف"[٢].

فالحال فضلة لأنه يُذكر بعد تمام الكلام ليبين هيئة صاحبه وقت وقوع الفعل، كما أنـــه يأتي جواباً لسؤال كيف، كأن يُقال: كيف جاء الصيف؟! جاء الصيف مسرعاً.

قـــال تعـــالى: " لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لاَ تَخَافُونَ. . . . " [٣].

جاءت (ءآمنين) و(مُحلقين) و(مقصرين) أحوالاً من فاعل (لتدخلن). واقتضى تعـــدد الحال بعداً دلالياً، يشير إلى أنَّ الفئة المخاطبة سوف تُتم الحج من أوله إلى آخره، ويدل علـــى ذلك قوله (محلقين رؤوسكم ومقصرين) وهذا من آخر أعمال الحج.

وأما ما يسبق الحلاقة والتقصير هو دخولهم آمنين، متيقنين أنهم سيقومون بمناسك الحج حتى آخرها[٤].

فمن خلال هذا التعدد، استطعنا أن نستشف تبشير الله عز وجل المؤمنين وتطمينهم بأنهم سيؤدون فريضة الحج .

قال تعالى: " إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ"[١]. تعدد الحال في قوله (صفاً) و(مرصوص).

---

(١) ابن هشام: شرح قطر النّدى وبل الصّدى، ص٢٠٠.

(٢) ابن هشام: شذور الذهب، ص٢٤٤.

(٣) سورة الفتح، الآية ٢٧.

(٤) أبو حفص الدمشقي – اللُّباب في علوم الكتاب، ج١٧، ص٥١٠.

" فالصف كناية عن الانتظام، والمقاتلة عن تدبر...، والمرصوص المتلاصق بعضه ببعض"(٢).

فلو اكتفى بحال واحدة هي قوله (صفاً) فإن ذلك لا يمنع وجود الفجوات في هذا الصف أو التعرّجات. لكن وجود الحال الثاني– التعدد– رسم للقارئ صورة يكاد يراها أمامه، وذلك بعرضه الدقيق لصفات المقاتلين في سبيل الله بأنهم على انتظامهم بالصف كالبنيان القوي المتين المرصوص بعضه على بعض دون أن تتخللّه الفجوات.

قال تعالى: " **وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً**"(٣) فقد قسمّ الله سبحانه أحوال الساجدين إلى قسمين طوعاً وكرهاً " والمراد بالطّوع الانسياق من النفس تقرباً وزلفى لمحض التعظيم ومحبة الله سبحانه وتعالى، وبالكره الاضطرار عند الشدّة والحاجة"(٤).

وتعدد الحال في الآية الكريمة فيه دلالة اختلاف البشر الفطرية، فهناك من يعبده عز وجل حباً فيه وامتثالاً لأوامره، وهناك من يعبده لفك الكرب وحلّ العقد وتزول هذه العبادة بزوال الكرب.

وقال تعالى " **وَإِذْ قَالَتْ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ . وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ**"(٥).

---

(١) سورة الصف، الآية ٤.

(٢) ابن عاشور– التحرير والتنوير، ج٢٨، ص١٨٦.

(٣) سورة الرعد، الآية ١٥.

(٤) ابن عاشور– التحرير والتنوير، ج١٣، ص١١٠.

(٥) سورة آل عمران، الآية ٤٥.

تعددت أحوال سيدنا عيسى بن مريم في الآية الكريمة، وتصدَّر الحال (وجيهاً) الأحوال جميعها، والوجاهة تعني التقدم، ثُمَّ جاءت الأحوال متتالية لتعزيز دلالة الحال الأولى، وتصبُ في المجرى نفسه نحو متقدم في الدُنيا كونهُ نبي، وفي الآخرة لأنه يشفع لغيره، كما أنَّهُ متقدم على غيره لأنَّه من المقربين بسبب رفعه إلى السماء، ومُقدَّمٌ كذلكَ على الناس عندما كلَّم الناس كلامَ الأنبياء طفلاً وكهلاً، من غير تفاوت بين الحالتين، وجاءت الحال الأخيرة "ومن الصالحين" منها تعزيز لمعنى التقدم. إذ إن الصالحين متقدمون على غيرهم من الناس في الدنيا والآخرة"[١].

النعت:

يطلّ علينا البعد الدلالي للنعت من خلال تعريفه، فهو: " التابع الذي يُكمِل متبوعه بدلالته على معنىً فيه أو فيما يتعلق به"[٢].

قال تعالى:

"لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ"[٣].

تعدد النعت في (قائمة)، و(يتلون آيات الله) و(هم يسجدون)، وهذا التعدد اقتضى خروج اليهود والنصّارى من هذه الأمة التي أثنى الله سبحانه وتعالى عليها. فقصد سبحانه بالأمة، الأمة المؤمنة وذلك لأنه " وصفهم بخصائص ما كانت في اليهود من تلاوة آيات الله بالليل ساجدين"[٤].

فتلاوة آياتِ الله ليلاً في السجود، صفة يمتاز بها المؤمنون من غيرهم، ولهذا استحقوا ثناء الله سبحانه دون غيرهم.

---

(١) ينظر، الزمخشري – الكشاف، ج١، ص ٣٩١.
(٢) ابن مالك – أوضح المسالك، ج٣، ص٢٦٨.
(٣) سور آل عمران، الآية ١١٣.
(٤) الزمخشري – الكشاف، ج١، ص٤٣١.

قال تعالى: "... يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ . . . "[١].

تعدد النعت في كلمتي (لا شرقية) و(لا غربية).

وهذا التّعدد أخرج لنا دلالة جديدة لم تُذْكر صراحةً حيث يصف الله سبحانه الزيتونة " بوصفٍ وسطٍ بين الوصفين المنفيين، لأنَّ الوصفين ضدّان على طريقة قولهم: الرمّانُ حلوٌ حامض"[٢].

فالزيتونة لم تُنْعت بالوسطية في الآية الشريفة مباشرة، بل دلّ على ذلك الجمع بين النّعوت المتعددة.

العطف:

ونستطيع أن نتلمس للعطف بُعداً دلالياً، في العديد من الآيات القرآنية، ومن ذلك قولهُ تعالى " . . . فَأَخْرَجْنَا منهُ خَضِراً نُخْرِجُ مِنْهُ حَبّاً مُتَرَاكِماً وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِها قِنْوانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهاً وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ . . . . "[٣]

جاء التكرار في المعاطيف والتنوع في أنواع الثمار، ليُدَلِّلُ بذلِكَ على قدرته سبحانه وتعالى، في خلق العديد من النبات والثمار، الذي يَحُضّ تنوعهُ واختلافه، – فمنهُ المتشابه وغير المتشابه –، على ضرورة الاعتبار، والاستبصار في مخلوقات الله.

---

(١) سورة النور، الآية ٣٥.

(٢) ابن عاشور– التحرير والتنوير، ج١٨، ص ٢٤٠–٢٤١.

(٣) سورة الأنعام، آية ٩٩.

تبين لنا من استعراض الآيات الشريفة السابقة، أن تعدّد بعض الوظائف النحوية ، يؤدي إلى تكثيف الدلالات المستوحاة من النص، والتوسع فيها، وكما يتأثر البعد الدلالي بتعدد الوظائف، يتأثر بطريقة ترتيب الوظائف المتعددة كذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: "قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ"(١).

يُخرج لنا ترتيب هذه المعاطيف بدلالات لطيفة "وذلك أنهم لا يأكلون منها إلاّ بعد معاينة نزولها، فيجتمع على العلم بها: حاسة الرؤية، وحاسة الذوق، وبذلك يزول عن القلب قلق الاضطراب ويسكن إلى ما عاينهُ الإنسان وذاقهُ، وباطمئنان القلب يحصل العلم الضروري ، بصدق مَنْ كانت المعجزة على يديه(٢).

---

(١) سورة المائدة، الآية ١١٣.

(٢) ابن عاشور – التحرير والتنوير، ج٦، ص٢٥٠.

خاتمـــة

نخلص من ذلك إلى أنّ التعدد قد يأتي ليساهم في تأدية معنىً لم يذكره النص صراحةً، كمـــا أنّ التعدد يعمل على ازدياد الدائرة الدلالية التي تسعى الجملة لتأديتها. فتصبح الدلالة بذلك واســـعة المدى، محتاجة إلى إعمال فكر السامع.

كما أن هذه الدلالة لا تتأتى للسامع إلا بعد إدراك الروابط المعنوية التي تـــربط أجـــزاء النص بعضه ببعض.

ومن الأبعاد الدلالية التي يخرج بها التعدد:

١. التوسع في دلالة الجملة.

٢. إضافة معنىً جديدٍ للجملة.

٣. الجمع بين أكثر من كلمة في الجملة الواحدة للخـــروج بمعنىً جديدٍ لم يُذْكر في الجملة صراحةً.

٤. قد يأتي التعدد لتعزيز دلالة سابقة والتأكيد عليها.

وهذه الدلالات وغيرها هي ما سعيتُ إلى تلمسها في الأمثلة المختارة، وذلك ليس بقصد الحصر، وإنما بقصد التمثيل والإشارة إلى البعد الدلالي في التعدد.

المبحث الثاني

البعد التركيبي

تُعّد الدلالة التركيبية إحدى الدلالات المستوحاة من ظاهرة التعّدد، فالدلالة التركيبية هي الدلالة التي يقتضيها التعدد، ليتلاءم مع تركيب الجملة، ومع العلاقات القائمة بين ألفاظها.

ويأتي التعدد في بعض الوظائف النحوية، ليخدم الناحية النحويـــة أو التركيبيـــة فيهـــا، ونستطيع الاستدلال على ذلك من الأبعاد المعنوية لحدود بعض الوظائف النحوية، مثل: المبتدأ، والخبر، والمفعول به والعطف، والاستثناء ،وما ينطبق على الحدود النحوية من أبعاد معنويـــة ينطبق كذلك على هذه الحدود، والتعدد شكل من أشكال التفرعات.

- المبتدأ:

المبتدأ: " ما يُبْنَى عليهِ الكلام"(١) وهو " ما يقع في أول الكلام غالباً"(٢).

يُظهر لنا التعريف أنَّ المبتدأ أصلٌ في الجملة، يتركب عليه الكلام كالأساس من البنـــاء، وأثر المبتدأ في تركيب الجملة، أثرٌ واضحٌ لا يُمكن تجاهله، ويدل على ذلك النظـــرة الموحّـــدة للنحاة في تعريف المبتدأ في القديم والحديث.

وتزداد الرؤية وضوحاً، بإيراد بعض الأمثلة الموضحة لما تبيّن من أهمية المبتدأ فـــي التركيب.

قال تعالى "الحَآقَّةُ مَا الحَآقَّةُ"(٣).

" وإعادة اسم المبتدأ في الجملة الواقعة خبراً عنه تقوم مقام ضميره في ربـــط الجملـــة المخبر بها، وهو من الإظهار في مقام الإضمار، لقصد ما في الاسم من التهويل"(٤).

---

(١) سيبويه – الكتاب، ج٢،ص١٢٦.

(٢) أيمن أمين عبد الغني – النحو الكافي ، ص١٥١.

(٣) سورة الحاقة، الآيات ١-٣.

(٤) ابن عاشور– التحرير والتنوير ، ج٢٩، ١١٣.

" فالأصل في تركيب الجملة السابقة أن لا يتكرر لفظ المبتدأ الأول (الحآقّــة)، بــل أن يأتي صورة ضمير فيُقال: الحاقة ما هي ؟! إلاَّ أنّ إعادة الاسم أفخم"(١).

" وذلك لما فيه من التفخيم والتعظيم لشأنها"(٢).

وهذا التعظيم والتهويل لشأن الحآقّة. يستطيع أن يدركه القارئ بسبب ما جاء عليه القول من تركيب. فعندما يقرأ القارئ قوله تعالى بالصورة التي جاء عليها من إظهــار مــا حقّــه أن يُضمر يخال أحداً يسأله: أتدري ما هي الحاقة؟!

فيأتي الجواب في قوله تعالى: "**الحَآقَّة، ما الحاقة، ومَا أَدْرَاكَ ما الحَآقَّة**"(٣) حاملاً كلّ معــاني التهويل والتعظيم المستنبطة من طريقة التركيب.

قال تعالى: "**فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنة، وأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةَ**"(٤).

" وضع الظاهر موضع الضمير، لكونه أدخل في المقصود، وهو التفخــيم فــي الأول، والتفظيع في الثاني، والمراد تعجب السامع من شأن الفريقين في الفخامة والفظاعة"(٥).

فجاء في الآية الكريمة، ما جاء في الآية السابقة، إذ إن الأصل عدم تكرار لفظ المبتــدأ الأول. إلاّ أن هذا التغيّر في التركيب، أفضى إلى دلالاتٍ، لا توفرها طريقة أخرى في التركيب، فيستطيع السامع أن يحدد الجزاء، الذي ينتظر المؤمن والكافر من خلال التفخيم والتفظيع، دون أن تكون هناك ضرورة لذكر الجزاء صراحة.

---

(١) النّحاس – إعراب القرآن، ج١، ص٤٩٥.

(٢) أبو حفص الدمشقي – اللُّباب في علوم الكتاب، ج١٩، ص٣١٢.

(٣) سورة الحاقة، الآيات ١–٣.

(٤) سورة الواقعة، الآيات ٨–٩.

(٥) الألوسي – روح المعاني، ج٢٧، ص٢٠١.

الخبر:

الخبر ذو تأثير واضح على التركيب فهو " المبني على المبتدأ"[١] " وهو ما تحصل بـــه الفائدة"[٢].

وبغير الخبر لا يكتمل التركيب، لعدم تحقق الفائدة، وذلك بسبب تعلقه الشديد بالمبتـــدأ، فهما " ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بُدّاً[٣]".

فالمبتدأ والخبر يتعالقان تركيبياً، ويؤثر كل منهما في التركيب، ويتضّح أثر تعدّد الخبر تركيبياً من خلال قال تعالى:

"إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ . رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ"[٤] .

ففي الآية السابقة تعدّد الخبر في كلمتي (واحد، رب)، وذلـــك لعـــدم اكتمـــال معنـــى التركيب ، إذا اكتفينا بالخبر الأول (واحد)، فكلمة واحد تدل على أنّ المعبود هـــو إلـــه أو ربٌ واحد، دون أن تكون هناك حاجة لتكرير الخبر في كلمة (رب)، لكننا لو اكتفينا بذلك لظنّ القارئ أن إله البشر واحد، لأن المخاطبين في قوله (إنّ إلهَكُم لَوَاحدٌ) هم البشر فقط. عندها قد يتساءل قائلاً:

ومن هو إله المخلوقات الأخرى؟! لمنع هذا التساؤل تعدد الخبر في الآية الكريمة . ليفهم منه " وحدانيته تعالى، أي هو واحد من جميع الجهات التي ينظر فيها المتفكرون"[٥].

---

(١) سيبويه – الكتاب، ج٢، ص١٢٦.
(٢) ابن هشام الأنصاري – شذور الذهب، ١٨٣.
(٣) سيبويه – الكتاب، ج٢، ص٢٣.
(٤) سورة الصافات، الآيتان ٤–٥.
(٥) أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط، ج٩، ص٩٠.

فالتّعدد جاء ليكتمل به معنى التركيب، وأحياناً يأتي ليمنع فهماً خاطئاً قد يقع فيه السامع، ومن ذلك قوله تعالى:

"مِنْ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَالِياً مِنَ الْمُسْرِفِينَ"(١).

حيث تعدد الخبر في كلمتي (عالياً، من المسرفين)، ولولا هذا التَّعدد لتوهم القارئ من الخبر الأول أنَّ المقصود من السياق مدح فرعون بأنَّه من عِلْية القوم. وهذا غير المقصود بتاتاً ويؤكد ذلك ذكر الخبر الثاني (من المسرفين).

" (ومن المسرفين) خبر ثان عن فرعون، والإسراف هو الإفراط والإكثار.والمراد هنا الإكثار في التعالي أي التَّعالي في أعمال الشّر والإكثار منها"(٢).

وقال تعالى "ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةً مِنَ اللهِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً"(٣).

جاءت الآية الكريمة بخبرين لـ (كانَ)، ويُوضَعُ فيهما علم الله سبحانهُ وحكمتهُ، فجاء هذا التركيب، بما فيه من تعدد ليقابل معنى التركيب الذي سبقهُ، بقوله تعالى "ءآبَاؤُكُم وأبناؤَكُم لا تدرُونَ أَيَهُمْ أقرب لكُم نفعاً" الذي يُدّلك فيه على جهل الإنسان بأدنى الأمور. فهو لا يدري مَنْ سينفعهُ من أقرب الناس إليه(٤)!

فهنا قابلت الآية بين علم الله سبحانه وتعالى، وأكدَّتهُ بتعدد خبر كان، وبينت جهل الإنسان لأمور الغيب، وأكدَّتهُ بجهلهِ لأبسط الأمور، وأقربها منهُ.

---

(١) سورة الدخان، الآية ٣١.

(٢) ابن عاشور – التحرير والتنوير، ج٢٥، ص٣٠٥.

(٣) سورة النساء، آية ١١.

(٤) يُنظر، فاضل السامرائي – معاني النحو، ج١، ص ١٩٦.

المفعول به:

المفعول به " هو ما يُحتاج إليه إذا كان الفعل متعدياً"[١].

فمعنى التركيب لا يكتمل بمفعول في حالة كون الفعل متعدياً. قال تعالى:

" وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ"[٢] .

تَعدد المفعول به في الآية الكريمة في كلمتي (عدواً ، شياطين) وهذا ما يقتضيه التركيب.

فلو قلنا في غير القرآن " وجَعَلنْا لِكُلِ نَبِيٍ عَدُوْاً" واكتفينا بالمفعول به الأول فقط، لأضحى من الصعب على السامع أن يتبادر لذهنه الأعداء من غير جنس البشر كالشياطين مثلاً، رغم أن الإنسان في العادة يكون على علمٍ بأن هناك عدواً من الشياطين، إلاّ أنه بطبيعته يتبادر لذهنه المعنى الأقرب والأكثر أُلفةً من كلمة أعداء.

لذلك كان من الضروري أن يشتمل التعريف على مفعول به ثانٍ ليصبح به العدو شاملاً للأعداء من الإنس والجن.

قال تعالى : " وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ..." [٣]

تعدد المفعول به في تركيب (الليل والنهار) وفي (آيتين)

وجاء المفعول به الثاني بصيغة المثنى وذلك ليتلاءم لفظاً ودلالةً مع ما سبقه في التركيب.

---

(١) الرضي الأستراباذي – شرح الكافية، ج١، ص٣٠٠.

(٢) سورة الأنعام، الآية ١١٢.

(٣) سورة الإسراء، الآية ١٢.

فلو قيل " وجعلنا الليل والنهار آيةً " لدلّ ذلك على أن اللّيل والنَّهار لا يتمايز بعــضهما عن الآخر، فخصائص الليل هي نفسها خصائص النّهار. وهذا ما لم يُقصد من التركيب. ويــدل على ذلك حرف العطف الذي استخدم للعطف بين متغايرين، لذلك جاء المفعول به الثاني بصيغة المثنى، ليدل على أنّ الليل وكذلك النّهار، كل واحد منهما يمثل مظهراً من مظاهر قدرته سبحانه وتعالى.

العطف:

يعدّ العطف واحداً من الوظائف النحوية، ذات التأثير في تراكيب الجمل ويكون ذلك بما تؤديه أحرفه المتعددة من معانٍ مختلفة.

فالواو مثلاً " هي ما يُستخدم لمطلق الجمع ، ولا ترتيب فيها[١].فإذا قلت: حضر محمــد وخليل فليس فيه دلالة على أن محمداً حضر قبل خليل، فقد يكون حضر محمد قبله، ويحتمل أنه حضر بعده، كما يحتمل أنهما حضرا معاً".

إلاّ أن هذا التعريف لحرف الواو، لا يمنع أن يأتي حرف الواو دالاً على الترتيب فقــط، بل يأتي للدلالة على ذلك.

وما يهمنا هنا، وظيفة حرف العطف(الواو) التركيبية وهذا ما يمكن أن نتبيّنه من قوله تعالى: "قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ.."[٢].

---

(١) الاستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص٤٠٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٣٦.

فالواو هنا لا تفيد الترتيب بل جاءت لدلالة تركيبية وهي الربط بين مكوّنات الآية. فلا شكّ أن ما أُنزل إلى – محمد صلى الله عليه وسلم– متأخر عما أُنزل إلى إبراهيم عليه السلام ومن ذكر بعده من الأنبياء(١).

فدلالة العطف هنا بالواو دلالة تركيبية محضة، إلاّ أنَّ العطف بالواو قد يأتي خادماً للمعنى الدلالي والتركيبي معاً كما في قوله تعالى:

"والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ من قَبْلِكَ وَبالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ. أُولَئِكَ عَلى هُدَىً مِنْ رَبِّهِم وَأُولَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ"(٢).

كرّر (أولئك) ليقع كل خبر منهما في جملة مستقلة، وهو آكدُ في المدح، إذ صار الخبر مبنياً على مبتدأ، وهذان الخبران هما منتجا الأوصاف السابقة؛ إذ كانت الأوصاف منها ما هو متعلقٌ أمر الدنيا، ومنها ما هو متعلقٌ أمر الآخرة، فأُخبر عنهم بالتمكن من الهدى في الدنيا، والفوز في الآخرة، ولما اختلف الخبران – كما ذكرنا– أتى بحرف العطف في المبتدأ، ولو كان الخبر الثاني في معنى الأول لم يدخل العاطف، لأن الشيء لا يعطف على نفسه(٣).

فجاء العطف بين الجملتين السابقتين بهذا الترتيب ليتناسب مع تركيب دلالة ما سبقه.

ومن ذلك أيضاً قولهُ تعالى: "والمُؤْمِنُونَ والمؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَولِيَاءُ بَعْض يَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتونَ الزَّكَاةَ وَيُطيعُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَعَدَ اللهُ المؤمنينَ والمُؤْمِناتِ جنّاتٍ تَجْري مِنْ تحتِهَا الأَنْهَار..."(٤).

---

(١) فاضل السامرائي – معاني النحو، ج٣، ص١٨٨.

(٢) سورة البقرة، الآيتان ٤–٥.

(٣) أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط، ج٦، ص٤٣.

(٤) سورة التوبة، آية ٧١.

تكررت المعطوفات في الآية الكريمة بنسقٍ معين، لتتناسب بذلكَ ما جاءَ قبلا من تركيب في قوله تعالى:

"المُنَافقُونَ والمُنَافقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ المُنَافِقِينَ هُمُ الفَاسِقُونَ" وَعَدَ اللّهُ المُنافِقِينَ والمنافِقَاتِ والكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ"(١).

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المؤمنين، يُقابله الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف عند المنافقين.

وإقامة الصلاة عندَ المؤمنين تُقابل في صفات المنافقين، نسيانهم الله تبارك وتعالى، وإيتاء الزكاة عند المؤمنين تُقابل صفة المنافقين في قوله تعالى "ويقبضون أيديهم".

وقوله تعالى "**يُطِيعُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ**" "تتقَابل مع وصف المنافقين بأنَّهم هم الفاسقون"(٢).

نلحظ من ذلك أن التعدد جاء ليشكل منظومةً تركيبية واحدة، ومتقابلة. في الآيتين السابقتين. فتعدد المعطوفات في الآيتين السابقتين عَمِلَ على إيجاد علاقة ربط بينهما.

كما أنّ تكرار لفظ المنافقون والمنافقات في قوله "**وَعَدَ اللَّهُ المَنَافِقِينَ وَالمُنَافِقَاتِ والكفار...**"

والأصل يُقال :"**وعدهم**".

وكذلك تكرار المؤمنين والمؤمنات في قوله "**وعَدَ اللّهُ المؤمنين والمؤمنات**".

والأصل أن يقال : "وعدهم".

---

(١) سورة التوبة، آية ٦٧-٦٨.

(٢) ينظر، محمد رشيد رضا – تفسير المنار، ج١، ص ٤٧٦.

عَمِلَ على تعزيز الربط الذي أفادهُ التعدد. فالربط يتأتى "بإعادة اللفظ لأنها أدعى للتذكير وأقوى ضماناً للوصول إليه"(١).

كما أن المعطوفات قد تتكرر في التركيب الواحد، بنسق معين لتمثل بذلك حادثةً على أرض الواقع.

كقوله تعالى: "فَاغْسِلُوا وجُوهَكُمْ وأَيدِيكُمْ إِلىَ المَرافِقِ وامسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلىَ الكَعْبِينِ"(٢).

فتسلسلت خطوات الوضوء في التركيب، كما تتسلسل على أرض الواقع، من هُنا نستطيع القول إن المعطوفات قد تتكرر ليتناسب التركيب مع الواقع.

وأخيراً أودُّ أن أشير إلى أنَّ التكرار في المعطوفات قد يأتي، ليكتمل بهِ المعنى الذي لولاهُ، قد يقع السامع في الخطأ.

وذلكَ من نحو قوله تعالى" . . . لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرّةٍ فِي السَّمَاواتِ وَلا فِيْ الأَرْضِ"(٣).

في الآية السابقة، يؤثر تكرار المعطوفات تأثيراً واضحاً، في معنى التركيب، فلو قُلنا في غير القرآن: وما يعزب عن ربك مثقال ذرةٍ في الأرض، دون أن نُكْمل، لفَهِمَ السامع أن علم الله محيطٌ بما في الأرض دون السماء.

---

(١) تمام حسان – البيان في روائع القرآن، ص١٠٩.

(٢) سورة المائدة، آية ٦.

(٣) سورة سبأ، آية ٣.

الاستثناء

أكثر ما يتعالق، تعدد المستثنى منهُ، بالبعد الدلالي – كما لحظنا ذلكَ في المبحث الأول – إلا أنَّهُ قد يتعالق أحيانا بالبعد التركيبي، ومن ذلك قوله تعالى:

"... لا تَقْرَبُوا الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ومَا بَطَنَ ولا تَقْتُلُوا النَّفْسَ التِي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالْحَقِ"(١).

فالمستثنى منه الثاني (لا تقتلوا النفس) "مندرجٌ تحت عموم الفواحش إذ الأجود أن لا يخص الفواحش بنوعٍ ما، وإنما جزءٌ منها قتل النفس تعظيماً لهذه الفاحشة، وهولاً لوقوعها. ولأنَّهُ لا يتأتى الاستثناء بقوله:" إلا بالحق"، إلا من القتل لا من عموم الفواحش(٢).

فلم تكتفِ الآية الكريمة، بالمستثنى منهُ الأول " لا تقربوا الفواحش"، بل تعدَّت ذلك إلى المستثنى منهُ الثاني "لا تقتلوا النفس".

فانتقل المعنى بتعدد الاستثناء، من المعنى العام إلى الخاص، فالقتلُ نوعٌ من أنواع الفواحش، فتوسع المعنى بذلك.

وهذا التعدد الذي أفضى إلى توسع المعنى، كان أساساً ليتناسب مع تركيب الآية الكريمة، فجاء المستثنى منهُ " لا تقتلوا النفس" ليتناسب مع ما بعده من تركيب "إلا بالحق".

كما أننا لا نستطيع أن ننكر ما يؤديهِ التعدد من بعد دلالي إضافة للبعد التركيبي، فَخُصَّ ذِكْرُ القتل من عموم الفواحش، لما في ذلكَ من تعظيمٍ، وهولٍ عندَ وقوع مثل تلكَ الفاحشة.

فنلحظ هُنا أنَّ سبب تعدد المستثنى منهُ في "ولا تقتلوا النفس" جاءَ ليوائم ما بعدهُ من تركيب، ومثلُ ذلك كثيرٌ في القرآن الكريم.

---

(١) سورة الأنعام، آية ١٥١.

(٢) أبو حيان – البحر المحيط، ج٤، ص ٦٨٨.

قال تعالى "يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى . . ."[١].

ف (آمنين) و (لا يذوقون فيها الموت)، حالان من المتقين، فطبيعة التركيب اقتضت هذه الطريقة من التعدد، فجاءت الحال الثانية (لا يذوقون فيها الموت)، لتناسب ما سبقها من تركيب (آمنين) فاستمرار الحياة نوعٌ من أنواع الأمان.

(١) سورة الدخان، آية ٥٦.

الخاتمـــة

كما لحظنا من الأمثلة السابقة، أنّ التعدد يأتي خادماً للناحية التركيبية للجملة، ولبيان ذلك قمتُ باختيار عينة من آيات القرآن الكريم الذي جاءَ فيها تعدد الوظائف النحوية، ليتناسب مع ما سبقه من تركيب أو مع ما يتبعُه.

فتعدد الوظائف النحوية في مثل الأمثلة السابقة، لم يأتِ حشواً بل أنّ تركيـــب الجملـــة اقتضى هذا التعدد.

فهناك العديد من الحالات التركيبية التي تقتضي التعدد في الجملة في بعض المواقع، من ذلك:

- إظهار ما حقه أن يضمر، لتحقيق التهويل والتعظيم.
- وضع الظاهر موضع الضمير، لتحقيق الفخامة والفظاعة.
- عدم اكتمال معنى التركيب إلا بتعدد بعض وظائفه النحوية.
- في بعض التراكيب يمنع التعدد فهماً خاطئاً قد يقع به السامع.
- قد يأتي للربط بين مكونات النص، ويحقق الربط بين مكونات النص الواحد، أو النص ومـــا سبقه من تركيب، أو النص وما تبعهُ من تركيب.

فهذه بعض أماكن وجوب التعدد، وبعض دلالاته التركيبية، التي تشكل غيضٌ من فيضٍ.

المبحث الثالث

البعد التداولي

ويطلق لفظ المعنى التداولي على المعنى الذي يُلجأ فيه إلى السياق الخارجي، المتمثل في كل ما يحيط الحدث اللغوي من عوامل، وملابسات غير لغوية، إلاّ أنها ذات تأثير عليه

ومن ذلك: مراعاة حال المتكلم والمخاطب، مراعاة مناسبة الحديث، مراعاة منزلة الطبقة المخاطبة.. إلى غير ذلك من عوامل.

فالتداول " اتجاه في الدراسات اللسانية ، يُعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستطيع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية، والخطابية، المتعلقة بالتّلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات ، التي يولّدها الاستعمال في السياق"(١).

" ويرى الوظيفيون أنّ الوظيفة الأساسية للّغة وظيفة التواصل، والوظائف التداولية هي ما يمكن أن تؤديه اللغة من وظائف ضمن إطار الوظيفة الأساسية- وظيفة التواصل- مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالحدث"(٢).

ويبرز البعد التداولي، في بعض الوظائف التي يمكن أن تتعدد في التركيب الواحد، مثل: وظيفتي المبتدأ والخبر، ووظيفة المفعول به، ووظيفة الحال، ووظيفة الاستثناء، وفي تكرار المعطوفات.

المبتدأ والخبر:

وضّحتُ في السابق كيف يتعالق المبتدأ والخبر دلالياً وتركيبياً، والآن أُشير إلى تعالقهما تداولياً، ويتضّح هذا التعالق من قول ابن السرّاج (٣١٦هـ) " لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه

---

(١) عثمان بن طالب – البراغماتية وعلم التركيب، سلسلة اللسانيات، ص١٢٥.

(٢) أحمد المتوكل – الوظائف التداولية، ص٨.

السامع بذكر الاسم الذي تحدّثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الـذي يُنكـرهُ ولا يعرفـه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتُسْنِدَ إليه الخبر"[١].

حيث يرى ابن السراج أنّ الهدف من المبتدأ، هو تنبيه السامع، ومن الخبر إفادته بما لم يكن يعرفه.

وكما ينطبق البعد التداولي على الوظيفة الأساسية، ينطبق على ما عُدِل عنها من تعدد. وهذا ما سأعرضه من خلال تعدد الخبر.

قال تعالى :" وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ "[٢].

تعدد خبر المبتدأ (هؤلاء) في جملة "الذين أقسموا" و "حبطت أعمالهم ليطفئ الشوق الذي توَّلدَ عند السامع بعدَ سماعهِ.

للسؤال الاستنكاري من الذين آمنوا بقولهم: " أهؤلاء الذي أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم؟"

فتعدد الخبر جاءَ استجابةً لهذا الشوق الذي توَّلدَ عن السؤال السابق، الذي كان يُلحُ على السامع بضرورة معرفة عقاب تلكَ الفئة، فجاء الجواب في قولة: "حبطت أعمالهم".

من هنا نلحظ أن التعدد جاء ليخدم حالة نفسية، كان قد وقع بها السامع.

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو، ج١، ص ٥٩.

(٢) سورة المائدة، آية ٥٣.

وقال تعالى: " وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ"(١).

فالله سبحانه عندما أنزل عقابه على يهود السبت، وهو السُّخط ،لم يكتف بأن جعلهم قردة فقط، بل وخاسئين " والخسوء هو الصَّغار والطّرد"(٢) لأنَّ الله تعالى يعلم بنفوس خلقه، لذلك رسم لهم صورة لعقاب اليهود، جمع فيها العقاب والهيئة معاً، لتُمسي الصورة بذلك أكثر وقعاً في نفس قارئها.

قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ . . . " (٣).

تعدد خبر كان (قوامين بالقسط) و(شهداء لله)

هنا تدرّج الأمر الإلهي، فأمر الناس بالعدل، ثم بالشهادة، فالإنسان لا تقبل شهادته إلاّ إذا كان عدلاً، وجاء ذلك متلاءماً مع الطبيعة البشرية.

" فالعدل يضبط النفس ويحثها على قول الحقيقة.

وبذلك جاء الخبر الأول شرطاً من شروط تحقق الخبر الثاني"(٤).

وقال تعالى : "أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا"(٥).

---

(١) سورة البقرة، الآية ٦٥.

(٢) الزمخشري – الكشاف، ج١، ص١٧٦.

(٣) سورة النساء، الآية ١٣٥.

(٤) الألوسي – روح المعاني، ج٣، ص١٦١.

(٥) سورة الكهف، آية ٩.

تعددَ خبر كان في قوله تعالى "آياتنا" و"عجبا" وجاء النبي – صلى الله عليه وسلم – ببيان قصة أهل الكهف لاستعلام ما منها من العجب بأنهم سألوا عن عجيب وكفروا بما هو أعجب وهو انقراض العالم"(١).

فلم يكتف الفعل الناقص (كان) بخبرْ واحد "آياتنا"، لأنه لا يدلُ منفرداً على أنَّ أهل الكهف، ليسوا أعجب آيات الله، فإنَّ إماتة الأحياء أعجب من ذلكَ، فجاء التعدد ليوصل هذه الفكرة إلى مَنْ أنكرها.

المفعول به:

يتعالق المفعول بهِ بالبعد التداولي، كما تعالق بالبعد التركيبي والدلالي، وذلك في مثل قوله تعالى:

"وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا"(٢).

تعدد المفعول به، في الآية الكريمة، ليُحَمِّل بذلك الآية قوة تستطيع بها، نفي الاعتقاد الخاطئ الذي كانت قلوب أهل الجاهلية قد تشربتهُ.

لأنهم "كانوا إذا سمعوا بآيات الوعيد كانوا يقولون في أنفسهم لئن كان البعثُ حقاً لنجِدَنَّ أعمالاً عملناها مِنْ البر تكون سبباً لمنجاتنا فَعَلِمَ الله ما في أنفسهم فأخبر بأنَّ أعمالهم تكون كالعدم يومئذٍ"(٣).

فالسيطرة على قوة الاعتقاد، جاء المفعول به متعدداً، ورسم صورة أعمال الكافرين بالغبار المنثور الذي لا فائدة منهُ.

---

(١) ابن عاشور – التحرير والتنوير، ج١٥، ص٢٥٩.
(٢) سورة الفرقان، آية ٢٣.
(٣) ابن عاشور – التحرير والتنوير، ج١٩، ص٨.

الحال:

ألمحتُ في المعنى الدلالي إلى البعد الدلالي للحال، وذلك من كونه مبيناً لهيئة صـــاحبه عند حدوث الفعل(١).

هذا البعد الدلالي يمتد في الوظيفة ليجعلها ذات مدلول تداولي، ففي بيان الهيئة إزالة لأي ابهامٍ أو لَبْسٍ قد يقع فيه السامع.

وتبين ذلك من **تعدد الحال:**

قال تعـــالى : " رَبَّنا وابْعَثْ فيهم رَسُولاً مِنْهُم يَتْلُو عَلَيْهِم وآياتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتابَ والحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِم . . . " (٢).

تعدد حال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم في قوله: (يتلو عليهم) و(يعلمهم) و (يزكيهم).

" جاء ترتيب هذه الجمل في الذكر على حسب ترتيب وجودها، لأن أول تبليغ الرســـالة تلاوة القرآن، ثم يكون تعلّم معانيه، ثم العلم تحصل به التزكية "(٣).

كما جاءت هذه الأحوال متسلسلة، تسلسلاً ينسجم مع الطبيعة البشرية في تقبل العلـــوم، فالتعلم يكون أولاً بالتلاوة المجردة، ثم بتدبر الآيات، ثم تحصل لهم التزكية بتطبيق آياته.

قال تعالى: " وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى "(٤).

---

(١) يُنظر ابن هشام – شذور الذهب، ص٢٤٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٢٩.

(٣) ابن عاشور – التحرير والتنوير، ج٢، ص٧٢٣، وينظر أيضا، الكشاف – الزمخشري – ج١، ص٢١٥.

(٤) سورة طه،الآية ٢٢.

تعدد الحال (بيضاء)، و(من غير سوء)

يخاطب الله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة، سيدنا موسى عليه السلام، بعد أن أفزعه تحول العصا إلى حيّة، فأراد سبحانه أن " يعجّل ما تطمئن له نفسه من تأييد الله تعالى إيّاه عند لقاء فرعون"(١).

فتعدد حال المعجزة في الآية الكريمة، يدل على إرادة الله سبحانه في إزالة الرهبة من نفس سيدنا موسى عليه السلام.

وكلما زاد تأكيد على حال المعجزة القادمة، زاد اطمئنان سيدنا موسى عليه السلام.

وقال تعالى "إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً"(٢) .

تعدد الحال في (شاكراً) و(كفوراً).

جاء الحال متعدداً ليمثل فئات الناس، فالناس في الحياة الدنيا إمّا أن يكونوا من المؤمنين الشاكرين، وإما من الكفار الجاحدين"(٣).

لذلك خصصت الآية الكريمة لكل واحد منهما طريقاً.

الاستثناء:

لا يمنع تعالق تعدد الاستثناء بالبعد التركيبي، والدلالي – كما لاحظنا سابقاً – تعالقهُ بالبعد التداولي.

---

(١) ابن عاشور – التحرير والتنوير، ج١٩، ص٢٣٢.

(٢) سورة الإنسان، الآية ٣.

(٣) ابن عاشور – التحرير والتنوير، ج٢٩، ٣٧٥.

فقال تعالى :"والَّذين يَرْمُون المُحصنَات ثُمَّ لَمْ يَأتوا بأَرْبَعَة شُهداءَ فَاجلدُوهُم ثَمانين جَلدةً ولا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وأولئكَ هُمُ الفَاسقون "[١] إلاّ الذَينَ تابُو مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَ أَصلَحُوا.

نلحظ في الآية الكريمة، تعدد جمل المستثنى منهُ، التي تحمل في طياتها، تعدد أنواع العقاب التي جعلها الله سبحانهُ تصيب كل مَنْ يرمي المحصنات، فكان الهدف من تعدد المستثنى، التعدد في عقوبة الرمي، هذا التعدد القائم بناءً على البنية النفسية التي يقوم عليها السامع، فهناك من يردعهُ العقاب المادي، فَجُعل له الجلد، وهُناك من يردعهُ العقاب المعنوي (النفسي)، فَأُمِر بالحكم بفسقه، ومنح قبول شهادته، وكلاهما يُلْحِق الأذى النفسي بصاحبهِ.

العطف:

يرتبط العطف أحياناً في بعض التراكيب ببعد تداولي معين. ومن ذلك قوله تعالى: " **قُولُوا ءآمنّا بالله ومَآ أُنزِلَ إلَينا ومَآ أُنزِلَ إلى إبْراهيمَ واسْماعيلَ وإسحقَ ويَعْقُوبَ والأَسْباطَ ومَآ أُوتيَ مُوسَى وعِيْسى ومَآ أُوتيَ النَّبيونَ مِنْ رَبِّهِمْ . . .** " [٢].

تكررت المعطوفات في الآية الكريمة، وقد قُدِّم فيها قوله تعالى: " وما أُنزل إلينا" ويعني القرآن الكريم، عمّا نزل قبله من شرائع سماوية، وذلك لأنه أول بالذكر، لأن الناس بعد بعثة محمد صلى الله عليه وسلم ، مدعوون إلى الإيمان بما أُنزل إليه جملة تفصيلاً[٣].

---

(١) سورة النور، الآية ٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٣٦.

(٣) أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط، ج١، ص١٣٠.

ولجوء أبي حيان للسياق الخارجي، وإبراز المعنى التداولي، في تفسير الآية السابقة، وغيرها من الآيات، كان سبباً في تَقَدُّم تفسيره على غيره من التفاسير.

وقال تعالى:" .... طَهِرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ"(١).

تعددت المعطوفات بهذا الترتيب دون غيره لعلمه سبحانهُ وتعالى بأحوال الناس "فكلُ طائفة هي أقل من التي بعدها، فتتدرج من القلة إلى الكثرة، فالطائفون أقل من العاكفين، لأنَّ الطواف لا يكون إلاَّ حول الكعبة، والعكوف يكون في المساجد عموماً، والعاكفون أقل من الراكعين لأنَّ الركوع أي الصلاة تكون في كل أرض طاهرة، أمَّا العكوف فلا يكون إلاَّ في المساجد والراكعون أقل من الساجدين و ذلك لأنَّ لكل ركعة سجدتين ..."(٢).

فجاء ترتيب المعطوفات متسلسلاً من الكثرة إلى القلة، ليمثل اختلاف نسبة المسلمين القائمين بكل عبادة من العبادات السابقة.

---

(١) سورة البقرة، آية ١٢٥.

(٢) فاضل السامرائي – معاني النحو، ج٣، ص١٩٠.

خاتمـــــة

يتضح لنا من ذلك أن البعد التداولي للتعدد، يُعد من أبرز الأبعاد المعنوية التي يؤديهـــا التعدد، داخل النص.

نخلص بذلك إلى أن ظاهرة التعدد النحوي الوظيفي تعد من الظواهر التي نستطيع بهـــا التمثيل على وظيفية اللغة، فالوظيفة الأساسية للغة هي الفواصل، وليتم التواصل يجب أن تراعي اللغة حال المتكلم والمُخاطب.

وهذا الذي يقوم عليه البعد التداولي في التعدد، فالتعددُ قد يأتي في الجملة في كثير مـــن الأحيان خدمةً لقصد المتكلمُ وحاله، ولحال المخاطب.

ومن الأبعاد التداولية التي قد يحققها التعدد نتيجة استيعابه للمتكلم والسامع ومـــا يحـــيط بهما من ملابسات غير لغوية:

١. قد يأتي نتيجة شوقٍ قد يولّده مـــا جاء قبله من كلام.
٢. كما أنه يعمل على رسم صـــورة الحدث الذي تعبر عنه الجملة من نفس المتلقي بصورةٍ أكثر وضوحاً ودقة.
٣. كما أنّهُ يأتي ممثلاً لتعدد الحالـــة النفسية عند الناس ضمن التركيب الواحد.

فبذلك كُلّه يُعدّ التعدّد دلالياً من أدلة اجتماعية وللغة، كما يبرهن على مرونة العربيـــة وقدرتها على تمثل ما أتت به النظريات اللغوي اللسانية الحديثة.

ومستصفى القول في هذا الفصل أنَّ:

- التعدد ظاهرة تركيبة، جاءت لتضفي أدواراً دلالية على التراكيب، وليست مجرد حـــشو، وإسهاب دون دلالة.
- يؤثر التعدد في الناحية التركيبية للجملة، وذلك لارتباطه بما يسبقهُ ويتلوهُ مـــن مكونـــات الجملة، كما يتناسب مع العلاقات القائمة بين مكوناتها.
- ونلحظ أن للتعدد بُعداً دلالياً، فهو يعمل على تكثيف دلالة التركيب، وإضافة معانٍ يمكـــن أن يستوحيها القارئ، دون أن يكون هُناك ضرورة لذكرها صراحة.
- يضعُ التعدد الملابسات الخارجية، المحيطة بالحدث اللغوي، نُصْبَ عينيـــه، فكثيـــراً مـــا تتكرر بعضُ الوظائف النحوية، لتتلاءم مع وضع نفسي معين للمتكلم، أو المخاطـــب أو كليهما معاً، وهذا أساس ما تقوم عليه الدراسات التداولية، فيُعَدُّ التّعدد بذلك ممثلاً حقيقيـــاً للبعد التداولي في التراكيب.

الخاتمـــــــة

سعت الدراسة إلى توضيح مصطلحات البحث والربط بينهما، كما حاولت إبراز ظاهرة التعدد بالكشف عن ماهيتها، ودلالاتها المختلفة، عن طريق علاقتها بالمعنى.

من هنا توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إنّ المصطلحات التي يقوم عليها البحث مصطلحات يرتبط كل منها بالآخر، فكـل مصطلح يُفضي إلى المصطلح الذي يليه. وأن هذه المـصطلحات ينتظمهـا إطـارٌ متكوّن من التركيب والدلالة الذي لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

- يعدّ المعنى محرّضاً أساسياً في نشوء ظاهرة التّعدد. فالكثير من العوامل اللغوية وغير اللغوية تُسهم في دراسته، فيفضي ذلك إلى التباين في فهمه، التّعدد في التعبير عنه.

- التعدد ظاهرة مستحدثة طرأت على اللغة لتتناسب مع تطوّرات العصر الاجتماعية، والفكرية، والنفسية، ولتتلائم كذلك مع الفطرة البشرية التي يروق لها التنّوع في شتّى مجالات الحياة.

ولم تتطرق كتب النحاة القديمة لهذه الظاهرة إلاّ تطرقاً هامشياً، لذلك يعدّ التعدَد من التراكيب التي عُدل فيها عن الأصل حيث جاءت مخالفة للتراكيب المتعارف عليها. وبما أن التّعدد تغيّر في التراكيب، لذلك من البديهي أن يصاحبه تغيّر في الدلالة، فقد أطلّ علينا التّعدد بالكثير من الدلالات الجديدة.

- تناولت دراسات القدامى المعنى، كما تناولته الدراسات الحديثة، فنتجَ عن توحّد مادة الدراسة بعض النقاط التي اتفق عليها الفريقان، وبعض النقاط التي اختلفوا فيها، كما تبدَّى لنا أنّ بعض النظريات والأفكار التي يُنادي بها المحدثون هي عبارة عن أفكار ومواضيع تعرّض لها القدامى، إمّا بالتفصيل أو بالإجمال.

- يتأثر التعدد ويؤثر بشكل واضح، في كل من المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي، والمعنى الوظيفي.

- يرى المعنى الوظيفي، أنّ اللغة أداة للتواصل، وهذا يتفّق بشكل كبير مع الدلالة الأساسية التي جاء التّعدد من أجلها. فهو يأخذ بعين الاعتبار كل ما يحيط بالحدث اللغوي من

ملابسات غير لغوية، فيلتقي بذلك مع البعد التداولي، الذي يدور اهتمامهُ حول الملابسات غير اللغوية.

- **قَسَّمَ النحو الوظيفي، الوظائف النحوية إلى ثلاثة أنواع:**
  - الوظائف التركيبية.
  - الوظائف الدلالية.
  - الوظائف التداولية.
- **تتمثل الأبعاد المعنوية للتعدد في ثلاثة معانٍ:**
  - المعنى التركيبي.
  - المعنى الدلالي.
  - المعنى التداولي.

فالوظيفة التركيبية مثل المفعول به مثلاً ، يأخذ تعددها معنى تركيبياً كذلك.... وهكذا.

كما أن الوظيفة النحوية الواحدة، وتعددها يمكن أن يفيدان أكثر من معنى. فالحال مــثلاً يُعتبر وظيفةٌ دلالية، وتداولية، وكذلك تعدّده يمدنا بمعنى دلالي وتداولي.

التوصيات

- ضرورة تطوير تدريس النحو العربي للمراحل المدرسية المختلفة، وذلك بـــأن لا يبقى الإعراب مقتصراً على تحديد الفاعل والمفعول به وغيرها مـــن الوظـــائف النحوية، بل يجب التعريف بما تقوم به هذه الوظائف من معانٍ متعددة.
- إغناء المناهج اللغوية في المرحلة الجامعية الأولى بقضايا اللسانيات المتنوعة.
- نشر المؤلفات والبحوث الخاصة بالنحو الوظيفي على المكتبات، وتيسر وصـــولها للباحث.
- اعتبار هذا البحث نواةً لبحوث قادمة تكون أكثر عمقاً وتفصيلاً.
- العمل على إنتاج برامج تعليمية، تعنى بالنحو الوظيفي على أقراص .CD لتواكب هذه العلوم الثورة التكنولوجية.

قائمة المصادر

- القرآن الكريم

١. الأزهري ، منصور بن محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) – تهذيب اللغة، ط١ ، ٤ مجلدات، تحقيق رياض زكي قاسم، دار المعرفة ، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م.

٢. الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين (ت ١٢٧هـ) – روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط١، ١٥ مجلداً، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٣. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ) – أسرار العربية، ط١، مجلد واحد، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ١٩٩٧م.

٤. الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ) – البيان في إعراب غريب القرآن، مجلدان، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن الأرقم، بيروت – لبنان.

٥. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ) – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مجلدان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

٦. التهانوي، محمد علي بن علي بن محمد الحنفي (ت ١١٩٢هـ) – كشاف مصطلحات الفنون والعلوم، ط١، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان ، ١٩٩٦م.

٧. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك (ت ٤٢٩هـ) – فقه اللغة وأسرار العربية، ط١ ، مجلد واحد، تحقيق إملين نسيب، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٩٩٨م.

٨. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) – البيان والتبيين، ط٢، ٤ مجلدات، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٠م.

٩. الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) – دلائل الاعجاز في علم المعاني، ط٢، تحقيق محمد رشيد رضا ، دار المعرفة، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨م.

١٠. الجرجاني، علي بن محمد بن علي السيد الزين أبي الحسن الحسيني (ت ٨١٦هـ) – التعريفات، ١٩٣٨م.

١١. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) – الخصائص، ط٤، ٣ مجلدات، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.

١٢. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) – تفسير البحر المحيط، ط١، ٩ مجلدات، دراسة وتعليق وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٣م.

١٣. الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) – العين، مجلد واحد، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

١٤. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الازدي البصري (ت ٣٢١هـ) – جمهرة اللغة، ٤ مجلدات، مكتبة الثقافة الدينية.

١٥. الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي (ت ٨٨٠ هـ) – اللُّباب في علوم الكتاب، ط١، ١٠ مجلدات، تحقيق وتعليق عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ومشاركة د. محمد سعد رمضان حسن، و د. محمد المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ، ١٩٩٨م.

١٦. الرازي، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر البكري (ت ٦٠٦هـ) – نهاية الإعجاز في دراية الإيجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الشريف، مجلد واحد، تحقيق محمد بن عمر الحسن، مطبعة الآداب، القاهرة، ١٨٩٩م.

١٧. الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر (ت ٦٦٦هـ) – مختار الصحاح، ط٢، مجلد واحد، ترتيب محمود خاطر، ضبط حمزة فتح الله، تصحيح وتعليق أحمد العوامري، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

١٨. الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ) – شرح كافية ابن الحاجب (ت ٤٦٤هـ)، ط١، ٥ مجلدات، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٨م.

١٩. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي (ت ٣٧٩هـ) – طبقات النحويين واللغويين، مجلدان، تحقيق محمد سامي أمين، مطبعة الخانجي، ١٩٥٤م.

٢٠. ابن الزملكاني، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري (ت ٦٥١هـ) – التبيان في علم البيان – المطلع على إعجاز القرآن، تحقيق أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ١٩٦٤م.

٢١. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) – أساس البلاغة، ط١، مجلد واحد، تحقيق فريد نعيم، وشوقي المصري، ١٩٩٨م.

٢٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط١، ٤ مجلدات، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ١٩٩٧م.

٢٣. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ) – الأصول في النحو، ط٤، ٣ مجلدات، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩م.

٢٤. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ) – مفتاح العلوم، ط١، مجلد واحد، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠م.

٢٥. السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس (ت ٧٥٦هـ) – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٦ مجلدات ، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد، وجاد الله مخلوف، وزكريا عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٤م.

٢٦. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)– الكتاب، ط١، ٥ مجلدات، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت– لبنان.

٢٧. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ هـ)– المحكم والمحيط الأعظم، ط١، ١١ مجلداً، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.

٢٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاه، مجلدان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، ١٩٦٤م.

٢٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط١، مجلدان، شرح محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جاد المولى، وعلي محمد البخاري، دار الجيل، بيروت– لبنان.

٣٠. الصاحب بن عباد، أبو القاسم إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥هـ) – المحيط في اللغة، ط١، ١١ مجلد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٩٩٤م.

٣١. ابن عاشور، محمد الطاهر (ت ١٨٦٨م) – التحرير والتنوير، ط١، ٢٠مجلداً، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٣٢. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) – التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.

٣٣. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) – مقاييس اللغة، ٦ مجلدات، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، عمان، ١٩٧٩م.

٣٤. القزويني ، محمد بن عبد الرحمن الخطيب (ت ٧٣٩هـ) – الإيضاح في علوم البلاغة، ط٢، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم الخفاجي، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٣م.

٣٥. الكفوي، أبو البقاء بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ) – الكليات ، ط١، مجلد واحد، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٩٩٢م.

٣٦. ابن مالك ، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ) – المصباح في علم المعاني والبيان والبديع، ط١، المطبعة الخيرية، القاهرة – مصر، ١٩١١م.

٣٧. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (ت ٧١١هـ) – لسان العرب، ط٢، ١٨ مجلداً، تحقيق مكتب تحقيق التراث، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٩٩٣م.

٣٨. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ) – إعراب القرآن، ط٣، ٥ مجلدات، تحقيق زهير غازي زاهر، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ١٩٧٧م.

٣٩. ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ط١، ٤ مجلدات، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٩٩٦م.

٤٠. ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ) – شرح قطر الندى وبل الصدى ط١، مجلد واحد، تحقيق عرفات مطرحي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ١٩٩٨م.

٤١. ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ) – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط١، مجلد واحد، تقديم محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ١٩٩٥م.

٤٢. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي (ت ٦٤٣هـ) – شرح المفصل ط١، ٣ مجلدات، وضع فهارسه عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٩٨٨م.

قائمة المراجع

١- إبراهيم أنيس – دلالة الألفاظ، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣م.

٢- أحمد قدور – مبادئ اللسانيات، دار الفكر، سوريا – دمشق، ١٩٩٦م

٣- أحمد سليمان ياقوت – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ط١، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨١م.

٤- أحمد المتوكل – الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط١، دار الاقتصاد والثقافة، الدار البيضاء – المغرب، ١٩٨٥م.

٥- أحمد مختار عمر – علم الدلالة، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

٦- اديب اللخمي وشحادة الخوري وآخرون – المحيط معجم اللغة العربية، ط٢، ٣ مجلدات، ١٩٩٤م.

٧- أيمن أمين – النحو الكافي ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.

٨- بالمر – علم الدلالة – إطار جديد– ترجمة صبري السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية – مصر، ١٩٩٢م.

٩- تمّام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة ، الدار البيضاء – المغرب.

١٠- تمام حسان – البيان في روائع القرآن – دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني – ، ط١، عالم الكتب، ١٩٩٣م.

١١- جون ليونز – اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، ط١، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٨٧م.

١٢- جون ليونز – نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل ، ط١، دار المعرفة ، الإسكندرية – مصر، ١٩٨٥م.

١٣- حسن سعيد الكرمي – اللغة نشأتها وتطورها في الفكر والاستعمال، ط١، وزارة الثقافة، عمّان – الأردن، ٢٠٠٢م.

١٤- خراكوفسكي – دراسات في علم النحو العام، ط١، ترجمة جعفر دك الباب، وزار التعليم العالي السورية، ١٩٨٢م.

١٥- درويش الجندي – علم المعاني، ط٢، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، ١٩٦٢م.

١٦- دي سوسير – علم اللغة العام، ط١، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بغداد – العراق، ١٩٨٨م.

١٧- رمزي منير بعلبكي – معجم المصطلحات اللغوية، ط١، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ١٩٩٠م.

١٨- ريمون لويلان، وكلود جرمان – علم الدلالة، ترجمة نور الهدى لوشن، دار الفاضل، دمشق – سوريا، ١٩٩٤م.

١٩- ستيفن أولمان – دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط١، مكتبة الشباب.

٢٠- صبري السيد – علم اللغة الاجتماعي – مفهومه و قضاياه – دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية – مصر، ١٩٩٥م.

٢١- عبده الراجحي – فقه اللغة في الكتب العربية، ط١، دار النهضة، بيروت – لبنان، ١٩٧٤م.

٢٢- عبده الراجحي – فصول في علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م.

٢٣- عبد السلام السيد حامد – الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى، ط١، دار غريب للطباعة، القاهرة.

٢٤- عبد القادر عبد الجليل – علم اللسانيات الحديثة – نظم التحكم وقواعد البيانات – ط١، دار الصفاء للنشر، عمان – الأردن، ٢٠٠٢م.

٢٥- عبد الكريم مجاهد – الدلالة اللغوية عند العرب، ط١، دار الضياء، عمان – الأردن، ١٩٨٥م.

٢٦- عبدالله العلايلي – المرجع، ط١، دار المعجم العربي، بيروت – لبنان، ١٩٦٣م.

٢٧- عيسى برهومة – اللغة والجنس – حفريات لغوية في الذُّكورة والأنوثة – ط١، دار الشروق ، عمان – الأردن، ٢٠٠٢م.

٢٨- فاضل السامرائي – معاني النحو، ط٢، دار الفكر، عمان – الأردن، ٢٠٠٣م.

٢٩- فايز الداية: علم الدلالة العربي – النظرية والتطبيق – ، ط١، دار الفكر، دشق- سوريا، ١٩٨٥م.

٣٠- فندريس – اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.

٣١- كريم زكي حسام الدين – أصول تراثية في علم اللغة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣٢- كمال بشر – دراسات في علم اللغة العام، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣م.

٣٣- لويس معلوف – المنجد في اللغة والأدب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، بيروت – لبنان.

٣٤- مجمع اللغة العربية – المعجم الوسيط، إشراف إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، مجلدان.

٣٥- محمد إبراهيم عبادة – الجملة العربية – دراسة لغوية –، دار المعارف المصرية، ١٩٨٤م.

٣٦- محمد حماسة عبد اللطيف – بناء الجملة العربية ، ط١، دار غريب، القاهرة.

٣٧- محمد خير الحلواني – المفصّل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه ، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٨- محمد رشيد رضا – تفسير المنار، ط١، خرج آياته وأحاديثه إبراهيم شمس الدين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٩٩م.

٣٩- محمد عبد الخالق عضيمة – دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة – مصر.

٤٠- محمد علي الخولي – علم الدلالة (علم المعنى)، ط١، دار الفلاح ، صويلح – الأردن، ٢٠٠١.

٤١- محمود السعران – علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي" ط١، دار النهضة، بيروت – لبنان.

٤٢- مصطفى جمال – البحث اللغوي عند الأصوليين، ط١، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٠م.

٤٣- نايف خرما – أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ط٢، سلسلة عالم المعرفة، العدد، الكويت، ١٩٨٨م.

٤٤- نهاد الموسى – الصورة والصيرورة – بصائر في أحوال الظاهرة النحوية – نظرية النحو العربي، ط١، دار الشروق، عمان – الاردن، ٢٠٠٣م.

٤٥- هدسون – علم اللغة الاجتماعي، ترجمة عبد الغني عيّاد، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد – العراق، ١٩٨٧م.

الرسائل الجامعية :

١- لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٥م.

٢- موسى الشلتاوي، دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١م.

٣- هدى سالم عبدالله آل طه، الأعراف بين علم النحو وعلم المعاني، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠١م.

البحوث:

١- عبد الحميد السيد – التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد (١٦)، عدد (٢) ٢٠٠١م.

٢- عثمان بن طالب – البراغماتية وعلم التركيب، سلسلة اللسانيات ، عدد (٦)، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية – تونس، ١٩٨٦م.

٣- عزمي إسلام– مفهوم المعنى " دراسة تحليلية" حوليات كلية الآداب – جامعة الكويت، الحولية السادسة، الرسالة الحادية والثلاثون، الكويت، ١٩٨٥م.

٤- ميخائيل ج كارتر – قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي" نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات" تعريب محمد رشاد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية عدد ٢٢، تونس ١٩٨٣م.

٥- نهاد الموسى – الأعراف أو " نحو اللسانيات الاجتماعية في اللغة العربية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، مجلد (٤)، عدد (١)، ١٩٨٥م.

٦- يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، عالم الفكر، مجلد٢٠، عدد ٣، الكويت، ١٩٨٩م.